

عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية  
مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً

محمود حسني يوسف سالم

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1435 هـ / 2014م

نظام تعرفة المياه من منظور العدالة الاجتماعية  
مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً

إعداد

محمود حسني يوسف سالم

بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

المشرف: د. عبد الرحمن التميمي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية  
الريفية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - المعهد العالي  
للتنمية المستدامة - جامعة القدس

1435 هـ / 2014م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة - بناء المؤسسات وتنمية الموارد بشرية

### إجازة الرسالة

نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية

مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً

إعداد : محمود حسني يوسف سالم

الرقم الجامعي : (21111294)

المشرف: د . عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2015/01/04 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوافقهم:

1. رئيس لجنة المناقشة : الدكتور عبد الرحمن التميمي

2. ممتحنا داخليا : الدكتور عامر مرعي

3. ممتحنا خارجيا : الدكتور مروان غانم

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

القدس - فلسطين

1435 هـ / 2014 م

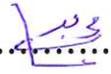
## إهداء

أهدي عملي المتواضع إلى من أفنى عمره وزهرة شبابه لنصل إلى ما نحن فيه ( أبي الغالي ) وإلى زوجتي وأولادي طالما شجعوني ووقفوا بجانبني في دراستي وإلى كل من وقف بجانبني طيلة دراستي وعملي.

محمود حسني يوسف سالم

إقرار:

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي، الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع :  .....

محمود حسني يوسف سالم

التاريخ: ١٥/١٠/٢٠١٥

## شكر وعرافان

إلى كل أبناء الوطن الذين يسعون إلى النهوض بوطننا الحبيب،

إلى والدي العزيز والأهل

إلى زوجتي وأولادي طالما شجعوني ووقفوا بجانبني في دراستي

إلى الدكتور عبد الرحمن التميمي

إلى الدكتور عزمي الاطرش والدكتور عبد الوهاب الصباغ.

إلى زملائي طلاب جامعة القدس

أهدي هذا البحث

محمود حسني يوسف سالم

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة، في الأساس، للتعرف على مدى العدالة الاجتماعية (التعرفة التصاعدية، المساواة في الاسعار بين جميع المناطق، ومدى الملائمة لمعدل الدخل للمواطنين) التي يحققها نظام تعرفه المياه الحالي، المعمول به لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يستند إلى الظاهرة، موضوع الدراسة؛ وفي سبيل تحقيق هذا الهدف؛ فقد تم استخدام الاستبانة والمقابلات كأداة لجمع البيانات الاولية من مصادرها؛ وهو مجتمع الدراسة المتكون من المشتركين المستفيدين من خدمات مصلحة مياه رام الله والبييرة؛ حيث بلغ عددهم (53000)؛ وذلك حسب الإحصائيات التي حصل عليها الباحث من مصلحة المياه التي استجابت لهذه الدراسة، أما العينة التي استجابت للدراسة فبلغت (1200) مستقيداً، من مناطق رام الله والبييرة، بحيث اعتمدت اليات اختيار العينة على اسلوب العينة العشوائية غير المنتظمة، وقد تم استرداد (1121) استبانة.

وقد اظهرت نتائج الدراسة؛ ان اسعار المياه المعتمدة من قبل مصلحة المياه في مدينة رام الله والبييرة غير ملائمة بمدى كبير جداً وبما يتنافى ومفهوم العدالة، ويتوجب تعديله بشكل علمي ومدروس وبما ينسجم ومفهوم العدالة التي تحقق ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية المختلفة، ومن ناحية أخرى؛ وبخصوص ملائمة خدمة تقديم المياه في ظل التسعيرة الحالية، فقد أشار المبحوثون؛ أفراد عينة الدراسة، أن مدخولات المصلحة أعلى من الخدمات المقدمة في نواح متعددة، وأنها مناسبة في نواح أخرى. وفي ضوء ذلك، وتحقيقاً لقواعد العدالة؛ يجدر بالمصلحة تقديم الخدمات الأفضل والأكمل، طالما أن المشتركين ملتزمون بما عليهم، وهذه من ابسط قواعد العدالة .

أما فيما يختص بالتسعيرة التصاعدية، فقد اتجه رأي المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة لعدم مراعاتها للفوارق الاجتماعية، ويتوجب إعادة النظر فيها تحقيقاً للعدالة، وبما يتماشى ومعايير العدالة العالمية في هذا الشأن. لأنها لا تراعي تفاوت مستويات الدخل لدى المشتركين.

وبالنسبة لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في النظام ككل؛ فقد تبين أن للمقترحات التي يمكن أن تؤدي لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه، فقد لاقت تأييداً بدرجة عالية جداً، وصلت لتأييد الدعوة لمشاركة الحكومة في تحمل جزء من العبء عن المشتركين، حتى يمكن التوصل للعدالة المنشودة .

**Water Tariff System From Social Equity Prospective**  
**Ramallah and Al- Bireh Water Undertaking as a Model**

**Prepared by: Mahmoud Husni Yousef Salem**

**Supervisor: Dr. Abdelrahman Al-Tamimi**

**Abstract**

This study basically aimed to know to what extent the social equity (ascending tariff equality in prices among all the areas and to what extent this is suitable to the average of income for the citizens ) is achieved by the current system of water tariff which is applicable by the Water Undertaking of Ramallah and Al- Bireh.

The study adopted the descriptive methodology which is based on the study subject phenomenon. To achieve this aim , questionnaires and interviews were used as a tool of collecting initial data from their sources.

The study community consisted of the subscribers and beneficiaries from the services of the Water Undertaking of Ramallah and Al- Bireh. The number of such community members amounted to (53000) subscribers in accordance with the statistics which the researcher had obtained from the Water Undertaking which responded to that study.

The sample which responded to the study amounted to 1200 beneficiaries of Ramallah and Al- Bireh areas. The mechanism of selecting the sample depended on the irregular random sample method. 1121 questionnaires were recovered from such sample.

The results of the study showed that the water prices adopted by the Water Undertaking of Ramallah and Al- Bireh are not suitable to a very large extent , as this contradicts the approach of equity. This approach must be scientifically and deliberately amended to conform with the equity approach which achieves suitability of water prices for various levels of living .On the other hand, regarding the suitability of water supply services under the current pricing system, the investigated study sample members pointed out that the incomes of the Water Undertaking are higher than the provided services in several aspects, but those incomes are suitable in other aspects.

In the light of these facts and to achieve the rules of equity, the Water Undertaking should provide the best and most complete services as soon as the subscribers are bound to what is due upon them, as these are the simplest rules of equity.

For the ascending pricing system, the opinion of the investigated study sample members is that this pricing system does not take into consideration the social differences ; and it should be reviewed in order to achieve equity and to keep in line with the international equity standards relevant to this regard, because this pricing system does not take into consideration the disparate levels of income of the subscribers.

For the extent to which social equity is achieved in the pricing system as a whole , it appeared that the suggestions which lead to the improvement of the social equity system in water pricing system received very high support ; and such suggestions supported the call for the government to share bearing a part of the burden on the subscribes to be able to reach the sought equity.

## الفصل الأول

### مشكلة الدراسة وأهميتها

#### 1.1 المقدمة Introduction

يتمتع قطاع المياه في الأراضي الفلسطينية بأهمية كبيرة فهو يتعلق بحياة ووجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وأن مفهوم العدالة في استخدام المياه وتعظيم قيمة المياه والاحتياجات لها جعلت من المياه سلعة اقتصادية يتحدد سعرها حسب عوامل السوق من عرض وطلب كأى سلعة أخرى قابلة للاستيراد والتصدير وقد يكون له أثر مدمر للأنشطة التنموية مثل الزراعة والصناعة.

وتعاني الأراضي الفلسطينية من مشكلة مياه حقيقية تمثلت في زيادة الطلب على العرض، مما أدى إلى عجز حقيقي ومستمر في مصادر المياه، وخاصة المخزون الجوفي المائي، في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليه خاصة في الضفة الغربية، مما انعكس على نوعية المياه وكميتها وارتفاع تكاليفها. (جابر، 2006)

لم يتم وضع نظام للتعرفة المائية وتسعيرتها خلال الفترة السابقة يستوف القواعد والأسس العلمية السلمية مستندة الى مؤشرات اقتصادية واجتماعية التي تؤدي إلى رفع مستوى الفائدة وإدارة المياه بشكل فعال. وان هذه التعرفة استمرت من فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ولم يتم تغييرها إلا بشكل بسيط.

وتعاني جهات تزويد المياه في الضفة الغربية من سيطرة إسرائيل على مصادر المياه والسماح باستهلاك كمية معينة شهريا، إضافة إلى ذلك فإن محافظة رئيسية مثل رام الله والبييرة تأتيها المياه من إسرائيل وبشكل محدود لا يفي بالغرض وتقوم بفرض مبالغ عالية على الاستهلاك، مقارنة بما يتم حسابه داخل اسرائيل.

جدول، 1.1 يوضح الجدول كميات المياه المشتراه ونسبتها لمصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبييرة.

السنة	المياه المشتراه سنويا من الاحتلال بالمتر المكعب	المياه المنتجة من عين سامية بالمتر المكعب	المجموع سنوياً بالمتر المكعب	المعدل اليومي للاستهلاك	المياه المشتراه سنويا من الاحتلال حسب النسبة	نسبة المياه المنتجة من عين سامية
2011	13212264	2385266	15597530	42733	85%	15%
2012	13347381	2366138	15713519	43051	85%	15%
2013	13739181	2218555	15957736	43720	86%	14%

( مصلحة المياه، 2013 )

تعتبر التعرفة المائية احد أهم الأدوات لإدارة مصادر المياه، نظرا لترشيدها الاستهلاك وزيادة كفاءة التشغيل والإنتاج من خلال استرداد تكاليفها والمحافظة على رأسمالها، وتشجيع المستهلكين على دفع مستحقاتهم تقديرا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة مقدرتهم الحقيقية على الدفع. (جابر، 2006).

ولتحقيق العدالة الاجتماعية لا بد ان تقوم على ثلاثة مبادئ ومكونات، وهي اولا: المساواه في الخدمة، والثاني : التناسب بين الخدمة والسعر وعدم اخضاعه للعرض والطلب، والثالث : الانصاف للفقراء (الحسين، 2013).

ويعتبر منظور العدالة الاجتماعية من الأركان الهامة في سياسة التعرفة لأنها تأخذ البعد الاجتماعي والإنساني للمستهلكين عند وضع الأسعار، حيث يتم وضع سعرا يمكن العائلات ذوات الدخل المحدود من تحمله بالنسبة لسد حاجات الاستهلاك الأساسية ( Al Jayyousi ، 2002 ).

ويجري تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تعرفه تصاعدي بحيث يكون سعر المتر المكعب من استهلاك الحاجات الأساسية اقل من سعر المتر المكعب من الاستهلاك العالي. وفي هذه الحالة فان اسر الدخل العالي (الاستهلاك العالي) ستدفع نسبيا أكثر من الأسر ذات الدخل المحدود التي تختار أن تحد من استهلاكها، وهذا يفيد انه يتوجب على مستخدمي المياه أن يدفعوا تكاليف تشغيل ومعالجة وصيانة شبكات تزويد المياه. ولكن لا بد من الالتفات بوجه خاص إلى مستخدمي المياه من ذوي الدخل المحدود الذين لا يملكون القدرة على الدفع، وإلى مستخدمي المياه الذين ينبغي توفير الدعم لهم لتسديد ثمنها. (ماس، 2013).

يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة البحث في نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة.

## 2.1 مشكلة الدراسة Problem Statement

ان واقع ما تحمله تعرفه المياه من نظام يسعى الى توفير العديد من المزايا التي يمكن من خلالها ان تساهم في الحد من الصعوبات التي يواجهها المواطنون في دفع فاتورة المياه بشكل يعتبر من اهم اشكال ان تكون عدالة وتراعي واقع الاسرة وقدرتها المادية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك الا ان الاسر الكبيرة في بعض الاحيان لا تخضع لهذه الشروط فكما نعلم نظام تعرفه المياه مرتبط بواقع حجم الماء الذي تسرفه الاسرة ولهذا فكثير من الاحيان تظلم الاسر الكبيرة ولا يتحقق لها نظام عادل، كما وتقسم العدالة الاجتماعية الى اربعة اقسام :

- عدالة الحاجات: والتي يتم بموجبها توزيع الموارد بين الافراد على اساس تلبية اكثر حاجاتهم الحاحا، بصرف النظر عن مدخلاتهم او ادائهم، ودون الاخذ بمبدأ التكافؤ. مثال ذلك الاسرة، اذ يقوم الافراد البالغون فيها بتوزيع الموارد التي يكسبونها على الاخرين طبقا لحاجاتهم لا لمدخلاتهم.
- عدالة التكافؤ: تظهر هذه العدالة لدى الافراد المنتمين الى جماعة معينة، ممن يدركون انفسهم بوصفهم وحدة واحدة، اذ يشترك الجميع في تقاسم المخرجات بالتساوي: (الفرد من اجل الجماعة، والجماعة من اجل الفرد).

- عدالة الانصاف: تبرز في مواقف الاعتماد المتبادل، كما في السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.

- عدالة القانون: تعني ان العدالة ليست اكثر او اقل مما يقرره ممثلو السلطة القانونية للمجتمع. ويمكن توظيف الاسس التي تقوم عليها اشكال العدالة الثلاثة السابقة، في تطوير القوانين وتقييمها وتعديلها. ولكن ما ان يسن القانون، حتى يصبح المحدد الوحيد لاستحقاقات الفرد في موقف معين، بصرف النظر عن حاجاته واستثماراته ومدخلاته ورائه (نظمي، 2006).

ولذلك تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة، وتتمثل أسئلة الدراسة فيما يلي:

ما مدى العدالة الاجتماعية ( التعرفة التصاعدية، المساواة في الاسعار بين جميع المناطق، مدى الملائمة لمعدل الدخل للمواطنين) المتوفرة في نظام تعرفه المياه لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة؟ وما مدى مناسبة التعرفة مع القدرة على الدفع على ان لا يزيد المبلغ المدفوع عن 2% من الدخل ( حسب المستوى العالمي) ومناسبتها لجودة الخدمة حسب المعيار العالمي؟

## 3.1 مبررات الدراسة Justification

اختار الباحث موضوع دراسته بناء على المبررات التالية:

• الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع المياه في فلسطين نظراً لشح هذه الموارد وتحكم الاحتلال الإسرائيلي بها ومدى رضى المجتمع المحلي عن التعرف الحالية في ضوء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية.

• الحاجة الملحة للوصول الى تعرف مبنية على مؤشرات اقتصادية واجتماعية.

• كون الباحث يعمل في هذا القطاع .

• ابراز اهداف سياسات التعرف (استرداد التكاليف، العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية)

• قلة الدراسات المنجزة في هذا الموضوع، وشح المعلومات المتوفرة نظراً لحدائته على مستوى فلسطين بشكل خاص، فكان لا بد من بحث ودراسة نظام تعرف المياه من منظور العدالة الاجتماعية نظراً لأهميته.

#### 4.1 أهمية الدراسة Study Importance

✓ تتبع أهمية الدراسة من مدى رضى المجتمع المحلي عن التعرف الحالية في ضوء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وعدم القدرة على دفع الفواتير وقلة الدخل بالمقابل ارتفاع أسعار المياه وتحقيق العدالة الاجتماعية.

✓ أهمية مرتبطة بحدود الدراسة

✓ حساسية موضوع الدراسة لكونه يأتي في وقت يكثر فيه الحديث عن ارتفاع اسعار المياه كباقي الخدمات الاخرى وعدم ملائمتها لقدرة المواطن على الدفع.

##### 4.1.1 أهمية مرتبطة بالباحث

تعميق فهم الباحث العملي لعمله الإداري، وتحسين إدارته لنشاطه العملي والإداري كموظف في مصلحة مياه رام الله والبييرة.

##### 4.2.1 الأهمية العلمية

- إتمام دراسات سابقة حول موضوع نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية.
- فتح آفاق بحثية حول نظام تسعيرة الخدمات من منظور العدالة الاجتماعية، ومدى ارتباطها بالمفهوم الواسع لحقوق الانسان .

### 4.3.1 الأهمية التطبيقية

من المتوقع ان تسهم هذه الدراسة في نظام تعرفه المياه وإيجاد الخطط لتقليل التكاليف المستحقة على المياه وبالتالي التقليل من الاسعار، مما يسهم في تحقيق عدالة اجتماعية اكبر، بالإضافة إلى الأهمية المتوقعة لمخرجات هذه الدراسة والمتمثلة في تقديم التوصيات التي يمكن من خلالها تحسين نظام التعرفه.

### 5.1 أهداف الدراسة Study Objectives

تسعى الدراسة لتحقيق هدف رئيس وهو معرفة مدى تحقق العدالة الاجتماعية (التعرفه التصاعديه، المساواة في الاسعار بين جميع المناطق، مدى الملائمة لمعدل الدخل للمواطنين ) المتوفرة في نظام تعرفه المياه لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة، وبالإضافة إلى الهدف الرئيس للدراسة هناك عدد من الأهداف الفرعية الأخرى وهي:

- التعرف على مدى رضي المجتمع المحلي عن التعرفه الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية القاسية، ومدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع اسعار التعرفه الحالية من وجهة نظر المشتركين.
- التعرف على مدى عدالة التعرفه التصاعديه المتوفرة في نظام تعرفه المياه لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة.
- التعرف على مدى المساواة في الاسعار بين جميع المناطق في نظام تعرفه المياه لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة.
- التعرف على مدى الملائمة الاسعار لمعدل الدخل للمواطنين في نظام تعرفه المياه لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة.

### 6.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مدى رضي المجتمع المحلي عن التعرفه الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية القاسية؟
2. وما مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع اسعار التعرفه الحالية من وجهة نظر المشتركين؟
3. ما مدى عدالة التعرفه التصاعديه المتوفرة في نظام تعرفه المياه لدى مصلحة مياه رام الله والبييرة؟
4. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) في درجة موافقة المشتركين على نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبييرة نموذجاً تبعاً

لمتغير عدد افراد العاملين في الاسرة، المهنة، معدل الدخل، مكان السكن، عدد افراد الاسرة ، معدل الاستهلاك الشهري.

## 7.1 فرضيات الدراسة:

وتتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية:

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التسعيرة التصاعدية للمياه.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) في درجة موافقة المشتركين على نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً تبعاً لمتغير عدد افراد العاملين في الاسرة، المهنة، معدل الدخل، مكان السكن، عدد افراد الاسرة، معدل الاستهلاك الشهري.

## 8.1 حدود الدراسة Boundaries

1.8.1 الحدود الزمانية: الفترة الواقعة بين عامي 2005-2013.

1.8.2 الحدود المكانية: رام الله والبيرة- الضفة الغربية.

1.8.3 الحدود البشرية : مشتركى مصلحة مياه رام الله والبيرة حسب إحصائيات المصلحة لعام 2013.

## 9.1 معوقات الدراسة Study Constraints

1. عدم القدرة على الوصول إلى بعض المصادر المتوفرة حول موضوع الدراسة، حيث أنها غير متوفرة في مكتبة جامعة القدس أو مكتبات الضفة الغربية.
2. صعوبة اجراء دراسة على عينة كبيرة من مجتمع الدراسة نظراً لكبر مجتمع الدراسة.

## 10.1 المخطط المبدئي للدراسة

ستشتمل الدراسة الحالية على ستة فصول على النحو الآتي:

**الفصل الأول :** المقدمة، موضوع الدراسة، مبررات الدراسة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضيات الدراسة.

**الفصل الثاني :** الإطار النظري والدراسات السابقة  
أولاً: الإطار النظري.

ثانياً : مراجعة الأدبيات السابقة.

**الفصل الثالث :** منهجية الدراسة وإجراءاتها  
منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق أداة الدراسة وتحكيم الاستبيان، ثبات الأداة، وحدود الدراسة، إجراءات تطبيق الدراسة، محددات ومعوقات الدراسة.

**الفصل الرابع :** عرض النتائج ومناقشتها  
يشتمل على التحليل الإحصائي لعينة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة، عرض النتائج ومناقشتها.

**الفصل الخامس :** الاستنتاجات والتوصيات

المصطلحات، المراجع، الملاحق.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 2.1 مقدمة

يتميز الاقتصاد الفلسطيني عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، حيث تعرض الاقتصاد الفلسطيني لأوضاع صعبة أفقدته القدرة على النمو والتطور، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية بما يتعارض مع تلك السياسات، وعبر تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

فمنذ نكبة عام 1948، تم إلحاق قطاع المياه للحكم الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، فرضت على اقتصاد كل من الضفة والقطاع، التكيف مع الأوضاع الجديدة وعلى اثر الاحتلال الصهيوني، للضفة والقطاع، في حزيران 1967، وتوقيع إعلان المبادئ في أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في أيار 1994، قد تم خلق أسس ومعطيات لبداية مرحلة جديدة من مراحل التطور في حياة شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع، أثرت في الجوانب السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

ويعتبر قطاع المياه في فلسطين من أهم القطاعات التنموية نظرا لاهميته السياسية والاجتماعية والاقتصادية لما تعرض له قطاع المياه من تشويه اداري وتشريعي منذ الحكم التركي الى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعد مجيء السلطة جرت محاولات لمراجعة منظومة إدارة هذا القطاع، ولكن كون السيطرة على مصادر المياه من الاحتلال الإسرائيلي فقد تم إعاقه إمكانية تنظيم القطاع بشكل يخدم الأهداف الإستراتيجية للشعب الفلسطيني. (التميمي، 2008)

وتعاني الأراضي الفلسطينية من مشكلة مياه حقيقية تمثلت في زيادة الطلب على العرض، مما أدى إلى عجز حقيقي ومستمر في مصادر المياه، وخاصة المخزون الجوفي المائي، في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليه خاصة في الضفة الغربية، مما انعكس على نوعية المياه وكميتها وارتفاع

تكاليفها. وتعتبر التعرفة المائية احد أهم الأدوات لإدارة مصادر المياه، نظرا لترشيدها الاستهلاك وزيادة كفاءة التشغيل والإنتاج من خلال استرداد تكاليفها والمحافظة على رأسمالها، وتشجيع المستهلكين على دفع مستحققاتهم تقديرا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة مقدرتهم الحقيقية على الدفع. (جابر، 2006).

وتكمن اهم الاوامر العسكرية التي صدرت من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي والمتعلقة بالمياه في الاراضي الفلسطينية كما يلي:

بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967، أرسلت إسرائيل أول بعثة، وذلك أواخر عام 1967م؛ لفحص إمكانيات نهب الموارد الطبيعية الفلسطينية في الضفة، وكذلك فحص ونهب آبار المياه الموجودة في منطقة بيت لحم، والتي تسمى الآن بـ "جوش عتصيون". عملت إسرائيل منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه؛ فقد أصدرت العديد من الأوامر العسكرية التي تنص في مجملها على حرية تصرف إسرائيل المطلق في المياه الفلسطينية، ومن هذه الأوامر:

- الأمر العسكري الذي صدر بتاريخ 1967/6/7، والذي ينص على: "كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل.
- الأمر العسكري رقم 92، الصادر بتاريخ 1967/8/15، وينص على: "منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه الإسرائيلي المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية"
- الأمر رقم 58، الصادر بتاريخ 1967/8/19، وينص على: "يمنع منعاً باتاً إنشاء أي منشأة مائية جديدة بدون ترخيص، ولضابط المياه الإسرائيلي حق رفض أي ترخيص؛ دون إعطاء أية أسباب .
- الأمر العسكري رقم 158، الصادر في 1967/10/1، الذي يقضي بوضع جميع الآبار، والينابيع، ومشاريع المياه، تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي.
- الأمر العسكري رقم 291 لعام 1967، وينص على: "جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر في العام 1959.
- الأمر العسكري 948، الذي صدر في 1974/11/14، وينص على: "إلزام كل مواطن في قطاع غزة بالحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه."
- الامر العسكري 498، الصادر بتاريخ 1974/11/14، ويتكون من 43 مادة ولقد نص البند "أ" من المادة 16 على أنه: "يجوز للسلطة المختصة أن تصدر تعليمات في شأن مصدر مياه معين، أو منطقة معينة، تقضى بعدم استخراج المياه أو ضخها أو استعمالها، إلا بمقتضى رخصة صادرة عنها، ووفقاً للشروط المقررة في تلك الرخصة، ويطلق على الرخصة المذكورة اسم "رخصة استخراج"؛ وأشارت المادة 20 إلى أنه: "يجوز للسلطة المختصة في كل وقت أن تصدر أمراً تلغي أو تخفض به كميات

المياه المقررة في رخصة الاستخراج، وكان الحاكم العسكري يصدر كل سنة بعض التراخيص المشروطة التي يحدد فيها الكمية المسموح بها.

وقد صدرت أيضا العديد من الأوامر العسكرية التي تصب في ذات الهدف؛ أي السيطرة على مصادر المياه، ومنع الفلسطينيين من الاستفادة منها، ومن هذه الأوامر: الأمر لسنة 1970، والأمرين: 450 و451 لسنة 1971، والأمر 457 لسنة 1973، والأمر 498 لسنة 1974. وتطبيقاً لهذه الأوامر قامت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات والممارسات مثل: وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة بضخها، بحيث لا تزيد عن 100 متر مكعب، ومنع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة، ووضع قيود عليها (Wafainfo.2013).

ويعتبر منظور العدالة الاجتماعية من الأركان الهامة في سياسة التعرف لأنها تأخذ البعد الاجتماعي والاقتصادي والإنساني للمستهلكين عند وضع الأسعار، حيث يتم وضع سعرا يمكن العائلات ذوات الدخل المحدود من تحمله بالنسبة لسد حاجات الاستهلاك الأساسية.

لتحقيق العدالة الاجتماعية لا بد ان تقوم على المساواة في الخدمة، التناسب بين الخدمة والسعر، و التحيز للفقراء (الاعرجي، 1994)

ويتناول هذا الفصل مشكلة المياه في الاراضي الفلسطينية، واثار الاحتلال الاسرائيلي في خلق المشاكل المائية، ومعدلات المياه المتاحة للفلسطينيين، ومصادر المياه في الاراضي الفلسطينية، اضافة الى التعرف على اسعار المياه والتعرفة المحددة لها في الضفة الغربية ومنها محافظة رام الله والبيرة.

## 2.2 قطاع المياه في فلسطين

يعتبر قطاع المياه في فلسطين من أهم القطاعات التنموية، وهو أيضا محل جدل سياسي واقتصادي واجتماعي، وذلك نظرا لأن هذا القطاع تعرض للتشويه الإداري والتشريعي في فترة الاحتلال الإسرائيلي، وبعد مجيء السلطة جرت محاولات لمراجعة منظومة إدارة هذا القطاع، ولكن كون الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على مصادر المياه ، فقد تم إعاقة إمكانية تنظيم القطاع بشكل يخدم الأهداف الإستراتيجية للشعب الفلسطيني، إن وضع المياه والتحديات التي تواجه هذا القطاع بالإضافة الى الإطار القانوني والترتيبات المؤسساتية لقطاع المياه وغياب الإدارة الرشيدة ونقصان جودة الحكم في المؤسسات العامة التي تدير قطاع المياه، هذا يعيق كيفية الحصول على مياه كافية ونظيفة وبتكلفة معقولة، والتي تعتبر أحد الاحتياجات الأساسية وأحد حقوق الإنسان، كما أنه يزيد من تكلفة المياه وتكلفة الحصول عليها، مما يشكل عبئا غير قليل على طبقة الفقراء، الأمر الذي يؤدي الى تناقص كبير في إمكانية الجباية، ويشجع المواطنين على سلوك طرق غير شرعية في الحصول على

المياه والاعتداء على حقوق الآخرين، مما يؤدي الى ضعف وترهل في قدرة المؤسسات العامة ومزودي المياه على تقديم الخدمة الصحيحة بنوعية جيدة.

تتألف مصادر المياه في الضفة الغربية من تلك المصادر المتجددة للمياه العذبة القادمة من التجمعات المائية الجبلية، والتي تقدر بحوالي 650 مليون متر مكعب سنويا، إضافة إلى المياه السطحية الجارية في الوديان، والتي تقدر كميتها بحوالي 70 مليون م مكعب سنويا (التميمي، 2008)

وقد أدت السياسة الإسرائيلية إلى حدوث أزمة مياه حادة في فلسطين بشكل عام لا يشك أحد أن أزمة المياه في المنطقة معقدة وشائكة، وأنه يصعب ايجاد حل جذري لها والمتوقع أن تكون سببا لحرب قادمة وأحد أدوات الصراع في المنطقة على اعتبار أن طموحات إسرائيل الإستراتيجية هي السيطرة على المياه العربية وأن طرق الحوار والتعاون والسلام والنوايا الحسنة لا تأخذ بعين الاعتبار أمام النوايا الإسرائيلية وأنه لا بد من ربط هذه القضايا في التسوية الشاملة والعادلة في المنطقة (العضايلة، 2005).

### 2.2.1 الحق في المياه

يحصل الناس في العالم المتقدم على المياه من جهة واحدة مزودة للخدمة. أما في معظم البلدان النامية فيتم الحصول على المياه من مجموعة متشابكة من الجهات المزودة بالخدمة. فالشبكة الرئيسية والتي يتولى تشغيلها في العادة مرفق واحد على مستوى المدينة، تعمل إلى جانب مجموعة كبيرة من الجهات المزودة بالخدمة. لذلك يقتضي التفكير في طريقة الحصول على المياه والبدء بالنظر إلى هذا المزيج من الوسائل المختلفة للتزويد بالخدمة (Amnesty .2010).

تمثل المياه أهمية أساسية للحياة. ومع ذلك، يفتقر أكثر من مليون شخص إمكانية الحصول على مياه آمنة وكافية. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية، يفتقر 1.7 بليون شخص (واحد من كل ستة على نطاق العالم) إلى إمكانية الحصول على مياه نقية. (Iphu .2013) .

والمياه هي مورد مشترك نملك فيه جميعا حقا متساويا، ويجب الحصول عليها دون تمييز وبشكل منصف. ومع ذلك ينتهك الحق في المياه يوميا وتحدث الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه ليس فقط بسبب عدم قدرة الحكومات علي توفير مياه نظيفة، ولكن أيضا وبشكل متزايد بسبب التسعير الذي لا يمكن تحمله للمياه التي يوفرها القطاع الخاص. وخدمات أسوأ والفشل في وصول الخدمة لمن أكثر احتياجا. وفي المناطق الفقيرة يجري بشكل متزايد تركيب عدادات للمياه المدفوعة مقدما، من أجل ضمان إمدادات مريحة، وأن تقطع الخدمات إذا تخلف المواطنون عن الدفع (Iphu .2013) .

بايجاز، نجد أن الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية التي لديها إمكانية محدودة أو ليست لديها إمكانية على الإطلاق للوصول إلى الشبكة الرسمية تعتمد إلى الحصول على المياه من مصادر متعددة. وإلى

جانِب الأَنهار والجداول، وتشتمل هذه المصادر على مجموعة من البائعين مثل أصحاب شاحنات المياه والوكلاء الذين يقومون بتوصيل المياه. وفيما يستمر الجدل الدائر حول التزويد العام أو الخاص بالمياه، تسلك تلك الأسر الفقيرة حياتها الفعلية في أسواق خاصة للمياه تُستغل لأغراض تجارية، وهي أسواق توفر مياهاً (ذات نوعية رديئة في أغلب الأحيان) بأسعار مرتفعة للغاية. (Amnesty، 2010).

### 2.2.2 الوضع القانوني لقطاع المياه

يتألف الإطار القانوني الفلسطيني من مجموعة من القوانين والأنظمة التي وضعتها أنظمة متعدّدة تعاقبت على حكم فلسطين، بدءاً من الدولة العثمانية، مروراً بالانتداب البريطاني، والحكم الأردني في الضفة الغربية، والإدارة المصرية في قطاع غزة، وانتهاءً بالاحتلال الإسرائيلي. وعلى أرض الواقع فإن العديد من القوانين والأنظمة السارية في الضفة تتباين عن تلك النافذة في قطاع غزة. علاوة على ذلك، فإن جوانب عديدة من هذا الإطار القانوني أصبحت متقدمة، ما يضع أمام السلطة وحكومتها عوائق جدية أمام إنفاذ آليات الحكم الرشيد. وكبقية القطاعات الأخرى يعاني قطاع المياه الفلسطيني من التعدد في التشريعات النازمة له إضافة إلى التشرذم على الصعيد الداخلي للمؤسسة وذلك لوجود الاحتلال الإسرائيلي والهيمنة الإسرائيلية على اللجنة المشتركة للمياه والإدارة المدنية والعمل في مناطق خارج حدود السلطة، ووضع عقبات حول الحصول على تصاريح لبناء مشاريع، وكذلك القيود المفروضة في اتفاقية اسلوا والتي قيدت التطور القانوني لقطاع المياه، وكذلك بروز حالة من عدم الوضوح في الصلاحيات والمسؤوليات نجمت عن غياب سياسة تشريعية تحدد ملامح الفصل بين السلطات. وذلك لعدم وجود أنظمة توضح بصورة قاطعة هذه الصلاحيات والمسؤوليات وخاصة في إصدار التراخيص المتعلقة بمشاريع المياه. (Pwa، 2014).

### 2.2.3 الأسس القانونية للحق في الماء

يتعذر فصل القانون الدولي العام والتطورات التاريخية للمجتمع الدولي، ومن التطورات الأكثر تأثيراً ظهور مشكلات بيئية متعددة، ولا سيما تدبير الأنهار العابرة للحدود، واستدعى ذلك الانفتاح على فرع جديد من القوانين التي تنظم هذه الأنهار. ومع ذلك يصعب تحديد البداية الحقيقية للقانون الدولي للمياه، والقانون الدولي للمياه هو فرع من فروع القانون الدولي العام، وبدأ يتشكل تدريجياً نتيجة تطور المعرفة العلمية بالقضايا البيئية كتحد جديد للشعوب والدول معاً من جهة، وتعدد المنازعات ذات الطبيعة المائية وصعوبة فضها بالطرق الودية من جهة أخرى. (الحسين، 2012)

إن حق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة، والماء مورد طبيعي محدود، وسلعة أساسية للحياة والصحة. وهو شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، ولا

يستطيع كثير من الناس الحصول على الإمدادات الأساسية من المياه، وحق الإنسان في الماء يجيز له الحصول على كمية تكون كافية ويمكن الحصول عليها مادياً لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية.

ويؤكد التعليق العام رقم 15 على المادة 12 من الميثاق الدولي والذي تصدره اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ان الحق في الصحة حق ضمني يمتد ليشمل ليس فقط الرعاية الصحية ولكن يشمل ايضا العوامل التي تسهم في توفير صحة جيدة مثل : امكانية الوصول الى مياه شرب نقية، وتوفير سلامة بيئية، وتوفير غذاء صحي وسكن مناسب، وتوفير ظروف بيئية ومهنية صحية، اما فيما يتعلق بحق الحصول على المياه فيتضمن كفاية المياه، وصلاحية المياه، وامكانية الوصول الى المياه، وامكانية تحمل تكلفة المياه وحسب قانون المياه الجديد الذي ينص في المادة (5) أن لكل شخص الحق في الحصول على حاجاته من مياه الشرب ذات الجودة المناسبة لاستعمالها وبأسعار محددة وفقاً لنظام تعرفه يصدر عن مجلس الوزراء وعلى مقدمي الخدمات اتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان هذا الحق ووضع الخطط اللازمة لتطوير هذه الخدمات بما يتلائم مع السياسة المائية العامة ( قانون المياه،2014) .

حيث يعني هذا الشرط أن تكون المياه كافية للفرد كي يؤدي بها جميع أغراضه بشكل سليم ومريح، ومن المعروف أن حد الفقر المائي للفرد عالمياً هو 1000م مكعب سنوياً ومن يقل عن هذا المعدل يعتبر فقير مائياً (Ohchr .2008).

اما فيما يتعلق بصلاحية المياه: بمعنى أن تكون المياه نقية وصالحة للاستخدام في أغراض الشرب والأغراض المختلفة، خالية من الميكروبات والفطريات والمواد الكيميائية والفيزيائية والإشعاعية التي تشكل تهديد على صحة الإنسان، أيضاً أن تكون مقبولة من حيث الرائحة واللون.

في حين ان إمكانية الوصول إلى المياه: يعني هذا الشرط سهولة الوصول إلى المياه وتجنب المتاعب التي يلقاها البعض أثناء حصوله على المياه، أي انه لا بد من توافر حنفية في كل منزل على الأقل وذلك لتجنب تخزينها والذي يعرضها لتكاثر الفطريات والميكروبات. فلا بد من أن تكون المياه في متناول أي فرد سواء غني أو فقير فهي حق أصيل لكل إنسان، وبالتالي ليس من المفترض أن تعتبر المياه سلعة. فيجب على الدولة أن توفرها للمواطنين.

وفي تشرين الثاني 2002، أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحصول على كميات كافية من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي حق أساسي من حقوق الإنسان مكفول للجميع. وفي التعليق العام رقم 15 للجنة بشأن تنفيذ المادتين 11 و12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، لاحظت اللجنة أن حق الإنسان في الماء لا غنى عنه من أجل حياة تليق بكرامة الإنسان. وهو يمثل مطلباً أساسياً لإعمال حقوق الإنسان الأخرى.ويشدد التعليق أيضاً على أن الأطراف في العهد الدولي واجب أن تقوم تدريجياً بإعمال الحق

في الماء الذي يكفل لكل فرد الماء الكافي، والزهد التكلفة، والذي يسهل الحصول عليه فعليا، والمأمون والمقبول للأغراض الشخصية والمنزلية. وينبغي لإعمال هذا الحق أن يكون قابلا للتنفيذ وعمليا. (Ohchr. 2008).

وتستند الحقوق المائية الفلسطينية إلى الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وهذا ما يرتبط بشكل أساسي بما يميله الجانب الإسرائيلي على الجانب الفلسطيني نتيجة الاتفاقية الدولية التي أبرمت بين الطرفين تحدد فيه واقع وطبيعة كمية المياه وتكلفتها بما يجعل من الجانب الفلسطيني مقيدا بشكل كبير بهذه الاتفاقيات، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:-

- الملحق (3) من اتفاقية المبادئ الموقعة بتاريخ 1993/9/13، والذي ينص على أنه سوف يجري بحث قضايا المياه، وإعداد خطط خاصة بما يتعلق بتعريف حقوق المياه لكل طرف على أساس مبدأ الاستخدام العادل للمصادر المائية.

- البند (1) من الفقرة 40 لاتفاقية أوسلو، والتي تنص على: "تعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينيين، وسوف يتم التفاوض حول تلك الحقوق والتوصل إلى تسوية بشأنها خلال مفاوضات الوضع النهائي".

## 2.2 السكان والمستوى المعاشي

جدول: 1.2

الرقم	السكان والمستوى المعاشي	العدد والمبالغ	البيان	النسبة
1	عدد السكان في الأراضي الفلسطينية منتصف عام 2011	4.17	مليون نسمة	
2	عدد السكان في الضفة الغربية منتصف عام 2011	2.58	مليون نسمة	
3	عدد السكان في غزة منتصف عام 2011	1.59	مليون نسمة	
4	عدد السكان في محافظة رام الله والبيرة منتصف عام 2011	310218	الف نسمة	7.40%
5	معدل الاجر اليومي في الضفة الغربية	84.46	شيكل	
6	معدل الاجر اليومي في غزة	60.56	شيكل	
7	نسبة مشاركة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 2010			41.10%
8	نسبة مشاركة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 2010 للذكور			66.80%
9	نسبة مشاركة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 2010 للإناث			14.70%
10	معدل البطالة بين القوى العاملة سنة 15 فاكتر في الأراضي الفلسطينية 2010			23.70%
11	معدل البطالة بين القوى العاملة سنة 15 فاكتر في الضفة الغربية			17.20%
12	معدل البطالة بين القوى العاملة سنة 15 فاكتر في غزة			37.80%

16.10%			معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فاكثر في محافظة رام الله والبيرة	13
	فرد	5.3	متوسط حجم الاسرة في محافظة رام الله والبيرة	14
41.10%			نسبة القوة العاملة المشاركة 15 سنة فاكثر في الاراضي الفلسطينية 2010	15
43.70%			نسبة القوة العاملة المشاركة 15 سنة فاكثر في الضفة الغربية	16
36.40%			نسبة القوة العاملة المشاركة 15 سنة فاكثر في غزة	17
25.70%			نسبة الفقر بين الافراد وفقا لنمط الاستهلاك الشهري في الاراضي الفلسطينية 2010	18
18.30%			نسبة الفقر بين الافراد وفقا لنمط الاستهلاك الشهري في الضفة الغربية	19
38.00%			نسبة الفقر بين الافراد وفقا لنمط الاستهلاك الشهري في غزة	20
48.60%			من يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني في الاراضي الفلسطينية	21
36.20%			من يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني في الضفة الغربية	22
69.30%			من يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني في غزة	23
	دينار اردني	174	متوسط انفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية 2010	24
	دينار اردني	195	متوسط انفاق الفرد الشهري في رام الله والبيرة 2010	25
	دينار اردني	284.3	متوسط انفاق الفرد الشهري في القدس 2010	26
	دينار اردني	993.8	متوسط انفاق الاسرة الشهري في الضفة الغربية 2010	27
	دينار اردني	1098	متوسط انفاق الاسرة الشهري في محافظة رام الله والبيرة 2010	28
	دينار اردني	1460.9	متوسط انفاق الاسرة الشهري في القدس 2010	29

### (الاحصاء المركزي، 2011)

ومن خلال استعراض الاحصائيات السابقة فان هذا يدلل لنا على كبر حجم عدد السكان في قطاع غزة والضفة الغربية، والذي يزداد بشكل مضطرد، وكما نعلم فطبيعة المياه المحددة والتي اتضحت من خلال الاتفاقيات التي تم ابرامها مع الجانب الاسرائيلي تحدد بشكل كبير ما يمكن الحصول عليه من مياه تستخدم في مناطق السلطة الفلسطينية، وهذا ما فرض العديد من القيود والعقبات على استخدامات المياه وكميات المياه المزودة للمواطنين، بما يصل في الكثير من الاحيان الى حرمان المواطنين من حقهم الاساسي والذي فرضه القانون الدولي في الحصول على المياه بما يتناسب مع احتياجاتهم اليومية.

ويعتبر الافتقار الى الكميات الكافية من المياه النظيفة المأمونة مشكلة طال أمدها في فلسطين، وعلى الرغم من تفاقم هذه المشكلة في السنوات الأخيرة بسبب ندرة المياه، فان المشكلة أساسا نشأت بسبب السياسات والممارسات الاسرائيلية القائمة على سرقة مياه الفلسطينيين والتمييز واستنزاف المصادر لصالح المستوطنات الاسرائيلية. وقد أدى هذا التمييز الى انتهاكات واسعة النطاق للحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم بما في ذلك الحق الانساني في المياه وفي الغذاء الكافي والمسكن الملائم.

وتشير الدراسات إلى وجود تفاوت كبير في مجال الحصول على المياه بين المستوطنين الاسرائيليين والفلسطينيين. فمعدل استهلاك الفلسطينيين للمياه يبلغ ما بين 60-70 لتراً للفرد في اليوم، وهو ما يقل عن المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، في حين يبلغ معدل استهلاك المستوطنين الاسرائيليين من المياه 300 لتر يومياً للفرد ، أي أنه يزيد بنحو أربعة أضعاف عن معدل استهلاك الفلسطينيين. بل أن الفلسطينيين الذين يعيشون في بعض المجتمعات الفردية لا يزيد استهلاكهم عن 20 لتراً يومياً. وقد نتج عن هذا الواقع المرير الناجم عن هذا التوزيع الجائر حرمان ما يقارب 200 ألف فلسطيني يعيشون في مجتمعات ريفية من المياه بواسطة الشبكات. وتقدر جمعية الهيدروولوجيين الفلسطينيين أن 25% من سكان الضفة الغربية تصلهم المياه أقل من ساعة أسبوعياً، وأن حوالي 18% أقل من يوم في الأسبوع، مما يضطر كثير من الفلسطينيين الى شراء المياه بواسطة التناكبات، والتي تصل تكلفتها شرائها في بعض الأحيان الى 15% من دخل الأسرة وهو تقريبا أربعة أضعاف المعدل العالمي ( Amnesty.2010).

#### 2.4 العدالة الاجتماعية

قبل الحديث عن العدالة الاجتماعية في تعرفه المياه يجب تناول مفهوم العدالة الاجتماعية وأنواعها:

##### 2.4.1 مفهوم العدالة الاجتماعية

العدالة في اللغة لها معان متعددة، بحسب استعمالها واشتقاقها، فقد وردت في مقابل الظلم والجور تارة وبمعنى المساواة في الحقوق تارة اخرى، وكذلك جاءت بمعنى المماثلة في القضاء والحكم، او المماثلة في العقوبة، كما انها فهمت بمعنى الرجوع عن الامر او اليه، وبمعنى الاستقامة والنزاهة الى غير ذلك من المعاني التي دارت عليها كلمة العدالة في القواميس والمعاجم العربية. والعدل ايضا ضد الجور. (سمارة، 1987)

اما في الاصطلاح فيعتبر مفهوم العدالة من المفاهيم المعيارية ذلك لانه من المفاهيم الاخلاقية والسياسية ومن الطبيعي والحالة هذه ان يكثر الاختلاف بل الاضطراب في وضع تعريف له، كما وان تعدد تعلقات هذا المفهوم بالنسبة لمجالات الحياة البشرية على المستوى الفردي والاجتماعي وكثرة اتجاهات الفلاسفة من مادية ومثالية وما الى ذلك، كل هذه الامور جعلت الغموض والابهام يكتنف تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية. (سمارة، 1987)

و تعرف العدالة الاجتماعية بانه "نظام اقتصادي اجتماعي يهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع". وتسمى احيانا العدالة المدنية، وتصف فكرة المجتمع الذي تسود العدالة في كافة

مناحيه، بدلا من انحصارها في عدالة القانون فقط. بشكل عام، تفهم العدالة الاجتماعية على انها توفير معاملة عادلة و حصة تشاركية من خيارات المجتمع. والعدالة الاجتماعية تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة، والدين، ومحددات المجتمع المتحضر، تتمثل العدالة الاجتماعية في النفعية الاقتصادية، واعادة توزيع الدخل القومي، وتكافؤ الفرص، وغيرها من امارات المجتمع المدني. (Wafainfo.2013).

## 2.4.2 انواع العدالة الاجتماعية

تقسم العدالة الاجتماعية الى اربعة انواع وهي: (نظمي، 2006)

- عدالة الحاجات : والتي يتم بموجبها توزيع الموارد بين الافراد على اساس تلبية اكثر حاجاتهم الحاحا، بصرف النظر عن مدخلاتهم او ادائهم، ودون الاخذ بمبدأ التكافؤ. مثال ذلك الاسرة، اذ يقوم الافراد البالغون فيها بتوزيع الموارد التي يكسبونها على الاخرين طبقا لحاجاتهم لا لمدخلاتهم.
  - عدالة التكافؤ : تظهر هذه العدالة لدى الافراد المنتمين الى جماعة معينة، ممن يدركون انفسهم بوصفهم وحدة واحدة، اذ يشترك الجميع في تقاسم المخرجات بالتساوي: (الفرد من اجل الجماعة، والجماعة من اجل الفرد).
  - عدالة الانصاف : تبرز في مواقف الاعتماد المتبادل، كما في السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.
  - عدالة القانون : تعني ان العدالة ليست اكثر او اقل مما يقرره ممثلو السلطة القانونية للمجتمع. ويمكن توظيف الاسس التي تقوم عليها اشكال العدالة الثلاثة السابقة، في تطوير القوانين وتقييمها وتعديلها. ولكن ما ان يسن القانون، حتى يصبح المحدد الوحيد لاستحقاقات الفرد في موقف معين، بصرف النظر عن حاجاته واستثماراته ومدخلاته واراته.
- ان واقع استعراض انواع العدالة الاجتماعية وما تتطوي عليه من مضامين وانواع انما تعكس ضرورة توفير العدالة الاجتماعية بما يتلائم مع حق المواطن في الحصول على المياه والصحة، فالقانون الدولي يشدد أن تقوم تدريجيا بإعمال الحق في الماء الذي يكفل لكل فرد الماء الكافي، والزهد التكلفة، والذي يسهل الحصول عليه فعليا، والمأمون والمقبول للأغراض الشخصية والمنزلية. وينبغي لإعمال هذا الحق أن يكون قابلا للتنفيذ وعمليا.
- ويوضح القرار أيضا أن كفاية توفر المياه لا ينبغي أن تفسر تفسيراً ضيقاً، إذ ينبغي معاملة المياه كسلعة اجتماعية وثقافية، وليس كسلعة اقتصادية بصفة رئيسية. إن الماء ضروري لتحقيق طائفة من الأغراض المختلفة، لإعمال العديد من الحقوق المنصوص عليها في العهد، إلى جانب استخداماته للأغراض الشخصية والمنزلية. فالماء ضروري مثلاً لإنتاج الغذاء (الحق في غذاء كافٍ) وضمان

الصحة البيئية (الحق في الصحة). والماء ضروري لتأمين سبل العيش (الحق في كسب الرزق من خلال العمل) والتمتع ببعض الممارسات الثقافية (الحق في المشاركة في الحياة الثقافية). ومع ذلك، ينبغي، عند توزيع الماء إعطاء الأولوية للحق في الماء للاستخدامات الشخصية والمنزلية. يشمل الحق في الماء حريات وحقوقاً في آن معاً. وتتضمن الحريات الحق في مواصلة الاستفادة من الإمدادات الموجودة للمياه اللازمة لإعمال الحق في الماء، والحق في عدم التعرض لما يعرقل ذلك، مثل الحق في عدم التعرض لوقف تعسفي لإمدادات المياه أو تلوثها. وبالمقابل، تتضمن الحقوق الحق في نظام الإمدادات بالمياه وإدارتها يتيح التكافؤ في الفرص أمام الناس للتمتع بالحق في الماء، وهذا فعليا ما يتعارض مع تطبيق وتحقيق انواع العدالة الاجتماعية في الاراضي المحتلة المسيرة ضمن قوانين مجحفة في حق الشعب الفلسطيني.

### 2.4.3 العدالة الاجتماعية في تحديد تعرفه المياه

فيما يخص تسعير المياه، اختلف المشرع بين مؤيد ومعارض للسياسة التسعيرية للمياه، ارتباطا بموضوع العدالة المائية، يتم الاشارة الى مقاربتين متضادتين وهما:  
الاولى: ذات طبيعة اجتماعية بالاساس، تؤمن بان المياه تعتبر موردا اجتماعيا، ويعد الماء موردا جماعيا ضروريا للانسان لانه يشكل الاساس لكل انواع الحياة، ولان استدامة والانصاف في توزيعه يرتبطان بتعاون بين اعضاء جماعة معينة، وقد تم تدبير الماء على مدار التاريخ البشري وتبعاً لاختلاف الثقافات كملكية مشتركة، وما زالت معظم الجماعات تقوم بتدبير الموارد المائية باعتبارها ملكية جماعية حيث يسمح بالحصول على الماء كمورد عمومي جماعي مشترك.  
اما المقاربة الثانية فهي ليبرالية بالاساس وتعتبر المياه موردا اقتصاديا خاضعا لليات العرض والطلب. (الحسين، 2013)

يجب ان تكون تعرفه المياه حسب قدرة الناس على الدفع، والاهتمام بان تكون الاسر ذات الدخل المحدود قادرة على تحمل ثمن حاجاتها الاساسية. ويجري تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال "تعرفه تصاعدي"، بحيث يكون سعر المتر المكعب من استهلاك الحاجات الاساسية اقل من سعر المتر المكعب من الاستهلاك العالي للمياه. وفي هذه الحالة، فان الاسر ذات الدخل العالي/ الاستهلاك العالي، ستدفع نسبيا اكثر من الاسر ذات الدخل المحدود التي تختار ان تحد من استهلاكها. (الرمحي، 2010)

وتعد العدالة واحدة من اكثر الموضوعات قدسية وشيوعا في السلوك الاجتماعي. ويمكن ان تتخذ وجوها متضاربة جدا حتى ضمن المجتمع الواحد. فابنما كان هناك اناس يريدون شيئا، ومتى ما كانت

هناك موارد يراد توزيعها، فان العامل الجوهرى المحرك لعملية اتخاذ القرار سيكون احد وجوه العدالة. وللعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة، كالحرية والمساواة، ذلك انها لا تقف عند حد معين. فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية، وفجأة يضطرون الى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية الى نقيضها، الا انهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة ان يكونوا عادلين. ولا يستطيع اي مجتمع ان يصل الى درجة الاشباع في تحقيق العدل، لانه لا يوجد حد نهائي للعدالة. فالعدالة بهذا المعنى هي الخير العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهومي الحرية والمساواة، اذ يكفل الموازنة بين الطرفين. (نظمي، 2006)

وان معظم انظمة التعرفة تشمل اجراءات اعانة مشتركة للاسر ذات الدخل المحدود، الا ان هذه الاعانة تكون محدودة القيمة عندما يكون مجتمع المستهلكين كله ذا دخل محدود. ففي تلك الحالة، لا يكون هناك الكثير مما يمكن توظيفه لهذه الغاية عند تصميم هيكلية التعرفة. ومع ذلك، فقد يكون بالامكان اجراء تحويلات دخل اقليمية بين المناطق ضمن دوائر المياه الاقليمية المستقبلية. والاعانات المشتركة هي شكل من اشكال اعادة توزيع الضرائب على المستوى المحلي. كما لا يتم تعزيز العدالة عندما تدفع الاسر ذات الدخل المختلفة الثمن نفسه، مقابل كمية المياه المستهلكة للفئة الاولى والصرف الصحي. اذ يكون هناك تماثل بين مجموعات المستخدمين. فمن المهم ان يعتبر تسعير المياه عادلا للمستخدمين. (الرمحي، 2010).

واخيرا فمن المهم الاهتمام بالشريحة المحرومة من المياه الجارية والتي تضطر لنقل المياه مسافات طويلة ترفع مستوى التكلفة ليصل اكثر من 25 شيكل للمتر المكعب الواحد، اذ من حق هذه الفئة على المجتمع ان تحظى بحصة كافية من المياه وباسعار معقولة وان تتحمل الحكومة فارق الاسعار الى حين حل مشكلة هذه الفئات تدريجيا. (الرمحي، 2010).

## 2.5 الفرق بين التعرفة المائية وتسعيرة المياه.

❖ تعتمد التعرفة المائية على وضع اسعار لبيع المياه تبني على اساس استرداد التكاليف، وقد تكون هذه الاسعار مدعومة من الحكومة او اقل من اسعار التكلفة، في حين التسعير يوضع اسعار لبيع المياه على اساس استرداد التكاليف وتحقيق عائد ربحي.

❖ التعرفة المائية تبني اسعارها على نظام الشرائح حيث يتم حماية اصحاب الدخل المحدود في الشرائح الاولى والتي تلبي احتياجاتهم المائية ثم ترتفع الاسعار بشكل تصاعدي للشرائح ذات الاستهلاك الاعلى ليكون اجمالي ايرادات الشرائح يغطي نفقات التكاليف في حين تسعيرة المياه

تبنى على اساس تصاعدي يعتمد على العرض والطلب وتحقيق الربحية دون النظر الى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات المختلفة.

❖ التعرف المائية لها مؤشرات تضبطها، مثل مقدرة المستهلك على الدفع وهي ان لا يزيد ما ينفقه المشترك على فاتورة المياه والصرف الصحي عن نسبة محددة من دخله الشهري، وتختلف هذه النسبة من دولة الى اخرى حسب القرار السياسي ومستوى الدخل. (Pwa، 2003).

وعرفت المادة الأولى من قانون المياه رقم (3) لسنة 2002 م نظام تعرفه المياه بأنه: «نظام يعتمد على معايير مدروسة من أجل فرض تسعيرة المياه. يؤكد النص الوارد في هذه المادة على مفهوم التعرف واختلافه عن مفهوم التسعيرة. على إن هنالك فرقا ما بين نظام التعرف وما بين السعر النهائي للمستهلك، فالتعريف هي عبارة عن منهجية معينة يتحدد من خلالها السعر النهائي للمستهلك، وهذا يعني إن توحيد نظام التعرف لا يعني بالضرورة توحيد السعر النهائي للمستهلك. فالتعريف تتكون من مجموعة من العناصر التي قد تختلف من مزود إلى آخر، وفقا لتكاليف الإنتاج والتوزيع ونقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية وتكلفة استنفاد الموارد والضرر البيئي. ولا شك بأن هذه التكاليف قد تختلف على ضوء جملة من العوامل، كالمكان مثلا، فتكلفة استخراج المياه من منطقة جغرافية غنية بمصادر المياه السطحية (ينابيع او مسطحات مياه عذبة) تقل عن تكلفتها في منطقة جغرافية أخرى فقيرة في هذه المصادر، كذلك فإن تكلفة نقل وتوزيع المياه في منطقة جبلية وعرة تتطلب عدد من مضخات المياه الضخمة وتكلفة تشغيلية مرتفعة سيزيد عن تكلفة النقل والتوزيع في المناطق السهلية والمنخفضة. (الرمحي، 2010)

ان التأكيد على ان بعض العناصر التي تدخل اليوم في هيكلية ومنهجية التعرف ويجرى احتساب التسعيرة على ضوءها من قبل مزودي المياه في فلسطين هي عناصر غير قانونية ومجحفة بحق المستهلك. فإدخال عنصر الفاقد الفني والفاقد غير الفني (المياه المسروقة) في منهجية التعرف وتحميلها على المشتركين الملتزمين بتسديد فواتيرهم هو أمر يتعارض مع أبسط المبادئ القانونية والدستورية القاضية بأن العقوبة شخصية ولا يجوز تحميل المسؤولية وتبعاتها القانونية إلا على من يحملها له القانون. ففي الفاقد الفني يتوجب على الجهات الموزعة أن تتحمل هي المسؤولية عن هذا الفاقد، كونه غالبا ما ينتج عن أعطال وخلل في تمديدات المياه يتوجب على الموزع نفسه إصلاحه. خصوصا وان تحميل هذا الفاقد للمشارك سيجعل تلك الجهات تتقاعس عن تحمل مسؤوليتها في اصلاح الإعطاب التي تسببه. (الرمحي، 2010)

وفيما يتعلق بالفاقد غير الفني فإن تحميل هذا الفاقد على المشتركين الملتزمين بتسديد فواتيرهم يمثل عقوبة جماعية تساوي ما بين السارق والملتزم، وتعارض صراحة ما ورد في المادة 15 من القانون

الأساسي التي نصت على أنه: " العقوبة شخصية، وتمنع العقوبات الجماعية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون". ومن جانب آخر فإن المبالغة بعنصر النفقات التشغيلية وخصوصاً أجور المدراء والعاملين في الجهات المزودة ومكافأاتهم يجب مراقبته بدقة بحيث لا يحتمل وينعكس سلباً على جمهور المشتركين. (الرمحي، 2010).

## 2.6 انواع التعرفة وتجارب الدول

### 2.6.1 التعرفة المكونة من جزء واحد

بفرض اسعار ثابتة وهي عبارة عن كمية محددة تدفع في كل دورة بغض النظر عن الاستهلاك، ويتم تقدير كمية الاستهلاك حسب تصنيف قيمة الممتلكات، عدد صنابير المياه في الوحدة السكنية، وقطر الأنابيب. ويعتبر هذا النظام جاذباً بسبب بساطته، وسهولة تطبيقه وإدارته ولكن يجد صعوبة في تحقيق أرباح كافية لتشغيل مصلحة المياه. كما أن هذا النظام لا يعتبر فعالاً في تحديد أنماط استهلاك المياه وطرق ترشيدها، ولا يحقق العدالة الاجتماعية فمثلاً، يمكن لعائلة فقيرة، قطر الأنابيب في بيتها كبير ويوجد عدد كبير من صنابير المياه أن تدفع جزء كبير من دخلها على المياه مقارنة بعائلة غنية تتمتع بنفس قطر الأنابيب وعدد الصنابير. تم تطبيق هذا النظام في أوغندا في عام 1995. (ماس، 2013)

### 2.6.2 التعرفة المرتبطة بكمية الاستهلاك

تعتمد التعرفة المرتبطة بالحجم ادفع حسب الاستهلاك او تعرفة الفئات، والتعرفة الخطية المتزايدة

### 2.6.3 التعرفة الموحدة المرتبطة بكمية الاستهلاك

يقوم المستهلكون في هذا النظام بدفع نفس السعر لكل حجم استهلاك، بغض النظر عن الاستهلاك الفعلي. ولا يميز هذا النظام بين أنواع المستهلكين منزلي، صناعي وتجاري، ويحسب كما يلي :

المطلوب للدفع = سعر وحدة الحجم من المياه X كمية المياه المستهلكة (م<sup>3</sup>).

وتعتبر هذه الطريقة في التسعير مقبولة اجتماعياً، وتساعد على ترشيد المياه ولكنها لا تراعي الفروق الاجتماعية بين الناس ولا تحقق العدالة الاجتماعية ويزيد نسبة الفقر وتم تطبيق هذا النظام في كل من السويد، وفرنسا، هولندا وأستراليا. (ماس، 2013)

#### 2.6.4 نظام تعرفه الفئات

تعرفه لكل وحدة استهلاك وتكون متصاعدة او متناقصة حسب المطبق والمتساعد هي الاكثر شيوعاً وهي التي تعطي الفقراء الحد الأدنى بسعر اقل من التكلفة، وتفرض اسعاراً على من يتجاوز كمية معينة وهذا يسمح للفقراء بالحصول على الماء ويحقق العدالة الاجتماعية. ويمكن تطبيق نظام الفئات المتصاعدة على المنشآت التجارية والصناعية، حيث يكون سعر الفئة في الاستهلاك التجاري أو الصناعي مساوياً لسعر فئة مرتفعة في الاستهلاك المنزلي، كالنظام المطبق في إسبانيا وتركيا، من فوائد المتصاعدة تحد من الاسراف والتبذير.

اما التعرفه المتناقصة فان السعر يتناسب عكسياً مع فئة الاستهلاك، فكلما زاد الاستهلاك انخفض السعر، فإن السعر يتناسب عكسياً مع فئة الاستهلاك. يستخدم هذا النظام بشكل واسع في الولايات المتحدة وكندا، حيث يشجع على استخدام أكثر للمياه. يمكن أن يكون لهذه التعرفه أثر سلبي على كفاءة استخدام المياه وسوء توزيع الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية. (ماس، 2013).

#### 2.6.5 تعرفه الجزئين المتصاعدة

تحتاج أن تساوي التعرفه، تكلفة التوريد، وتشمل تكلفة الفرصة البديلة، وتكاليف العوامل الخارجية والبيئية، ولا تكون التعرفه كافية لتغطية تكاليف توريد المياه. لذلك فإن هذا النموذج، يضمن الوصول لنقطة التعادل، من خلال تقسيم التكاليف الثابتة بالتساوي بين المستهلكين، وفرض رسوم متغيرة على الوحدات المستهلكة، حسب الاستخدام.

الآثار السلبية، من أهمها عدم المساواة الاجتماعية وتذبذب العائد، حيث أن الرسوم الثابتة التي تطبق من خلال تقاسم التكاليف الثابتة قد تكون كبيرة بالنسبة للأسر ذوي الدخل المحدود وأحد الحلول المطروحة في هذا السياق هو فرض رسوم متغيرة وثابتة، تستوعب التباين في الدخل والاستهلاك لدى السكان، تجعلهم يختارون نموذج هيكل التعرفه يتناسب مع متطلباتهم. (ماس، 2013)

#### 2.6.6 التعرفه الخطية المتزايدة

عبارة عن علاقة خطية تربط كمية الاستهلاك بسعر المتر المكعب الواحد حيث إن سعر وحدة الحجم من المياه يزداد مع كل وحدة مياه مستهلكة . ويمكن لهذا النظام أن يؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه

ويحقق هذا النظام أرباحاً عالية وكفاءة اقتصادية لمزودي الخدمة، إلا أنه لا يعتبر مقبولاً اجتماعياً، بسبب صعوبة فهم سبب زيادة سعر كل وحدة مستهلكة من قبل الجمهور. (ماس، 2013).

#### 2.6.7 التعريفات الموسمية والمناطقية

تستخدم بشكل رئيسي من أجل السيطرة على الاختلافات في تكلفة المياه بسبب تغير الفصول أو المناطق التي تختلف فيها كمية المياه المتوفرة . وتقتضي التعرفة حسب الفصول أن يكون السعر أعلى في الفصول الجافة، وأقل في الفصول الممطرة . أما بالنسبة للتعرفة المناطقية، تكون التعرفة مرتفعة في المناطق التي يصعب على مقدمي خدمات المياه الوصول إليها وتكون تكلفة إنتاج وتوزيع المياه مرتفعة. (ماس، 2013).

أن أفضل نماذج التعرفة نسبياً هو نموذج تعرفة الجزأين المتصاعدة، حيث أنه الأقدر على تحقيق الأهداف المرجوة.

#### 2.7 العرض والطلب على المياه

لقد تسببت الخصوصية التاريخية للوضع المائي في الضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة في حدوث قيود في الطلب على المياه، " فبشكل عام تواجه عملية توفير المياه عقبات ناجمة عن قيود فنية وسياسية، علاوة على ذلك فإن قرابة 30% من التجمعات الفلسطينية غير مشمولة بالخدمة، وبالتالي فإنه لا يمكن التنبؤ بالاحتياجات المائية المستقبلية استناداً إلى الطلب الراهن على المياه. ومن الضرورة بمكان أن يتم أخذ الحقائق المذكورة أعلاه بالحسبان عند وضع أية توقعات حول الطلب المستقبلي على المياه، إضافة إلى الافتراضات الاعتيادية المستخدمة في سياق إعداد تقديرات وتنبؤات حول الطلب المستقبلي، مثل النمو السكاني ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (التميمي، 2009)

بالنسبة للعرض والطلب على المياه في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 يقوم على افتراض ان كمية المياه التي يحتاجها كل فرد تبلغ 150 لتر يوميا وهو مستوى أعلى من الحد الأدنى للمياه التي يجب توفرها للفرد يوميا وفق توصيات منظمة الصحة العالمية والذي يبلغ 100 لتر يوميا ولكنه ادنى من استهلاك الفرد في عدد كبير من دول الدخل المتوسط، وبما ان عدد سكان الضفة الغربية في منتصف العام 2011 بلغ 2.4 مليون نسمة، فان كمية المياه المطلوبة في الضفة الغربية يقدر بنحو 128 مليون متر مكعب سنويا.

وهذا التقدير يقوم على اساس الكميات الضرورية لسد الحاجات الاساسية للافراد، ولكن نظرا لان الطلب الفعلي يعتمد الى درجة كبيرة في سعر الماء وعلى الدخل الاسري فان التقدير السابق يفترض ضمناً ان سعر ليتر الماء تم تحديده لقاء مستوى دخل معظم الاسر، بحيث يبلغ متوسط طلب الاسر على المياه 150 ليتر لكل فرد فيها، اما المنهج البديل والاكثر واقعية بالطبع هو ان يتم تحديد السعر بشكل يضمن التوافق او التقارب على الاقل بين الطلب (المتغير) على الماء والعرض (المعطي) من المصادر المائية، والقصد هنا ان الطلب على الماء حاله كحالة الطلب على اية سلعة اقتصادية تتاثر بقوة السعر والدخل، وان هذين المتغيرين عوامل اكثر اهمية في تفسير كمية الطلب الفعلي من الطلب الذي يقدر على اساس الاحتياجات والضرورية مهما كانت المبررات الاخلاقية لهذه قوية ومقنعة. وهذا يؤكد مجددا على اهمية تعرفه تسعير المياه لتنظيم وتوجيه الطلب على هذا المورد الثمين والقابل للاستنزاف.

جدول 2.2: كمية المياه المطلوبة والمتوفرة والمستهلكة وكمية العجز في الضفة الغربية حسب المحافظة لعام 2011

المحافظة	المياه المطلوبة	المياه المزودة للقطاع المنزلي	الفرق بين كمية المياه المطلوبة والمزودة	الفاقد الكلي	المياه المستهلكة	العجز الحقيقي : الفرق بين الكمية المطلوبة والمستهلكة
الضفة الغربية	128.20	88.3	39.9	26.0	62.3	65.9
جنين	15.4	5.7	9.7	1.8	3.9	11.5
طوباس	3.1	1.5	1.6	0.4	1.1	2.0
طولكرم	9.3	5.2	4.1	1.9	3.3	6.0
نابلس	19.1	15.0	4.1	4.8	10.2	8.9
قلقيلة	5.5	4.7	0.8	1.3	3.4	2.1
رام الله والبييرة	17.0	16.6	0.4	4.2	12.4	4.6
اريجا والاغوار	2.6	3.8	-1.2	0.9	2.9	-0.3
القدس	8.1	4.7	3.4	1.6	3.1	5.0
بيت لحم	10.6	11.3	-0.7	3.8	7.5	3.1
الخليل	34.0	17.3	16.7	4.7	12.6	21.4
قطاع غزة	86.4	97.7	-11.3	42.8	54.9	31.5

(ماس، 2013)

يلاحظ من الجدول رقم 1.2 ان قطاع المياه الفلسطيني يعاني عجزا في توفير الاحتياجات المائية وسد حاجات الطلب سواء الطلب المؤسس على مبدا الحاجات الانسانية الاساسية او الطلب على ارضية مستويات الحياة والاسعار السائدة. وهناك اسباب عديدة وراء هذا العجز ابرزها الثبات النسبي لكميات

العرض من المياه والزيادة المتسارعة في الكميات المطلوبة. ولا شك ان الطلب سوف يتابع زياداته الحادة في المستقبل نتيجة النمو الاقتصادي وزيادة في نمو السكان. وان ارتفاع نسبة الفاقد الفني من المياه وهو امر ناجم عن سوء البنية التحتية وتدني الاستثمارات والصيانة في شبكات التوزيع وتمديدات المياه في التجمعات السكانية. وان ارتفاع نسبة الفاقد التي تصل الى نحو حوالي 40% في بعض المناطق يعني من جهة ان المستهلكين يتحملون تكاليف خدمات لا يحصلون عليها فعليا وهو ما يشوش نظام التسعير العادل، من جهة ثانية فان ارتفاع الفاقد قد يكون نتيجة لقصور في نظام التعرف والتسعير ذاته، من جهة ان الاسعار لا تحقق تغطية التكاليف الكلية ولا تترك اية فائض يمكن ان تستثمر في صيانة وتحديث شبكات توزيع المياه. (ماس، 2013)

وان عدم استناد مرافق المياه والبلديات على تعرفه موحدة تسعى لتحقيق جملة من الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية من شأنه ان يفاقم من الاختلالات التي يعانها قطاع المياه بسبب عدم قدرة التعرف المطبقة حاليا على تحقيق الغاية التي توضع من اجلها والمتمثلة اساسا بزيادة كفاءة استخدام المصادر المائية المتاحة، ومن هنا تظهر اهمية دراسة التعرف المطبقة في المناطق الفلسطينية، واختبار قدراتها على تحقيق الاهداف المرجوة. (ماس، 2013)

واخيرا فقد اثبتت الدراسات ان الفجوة القائمة بين العرض والطلب ستزداد خلال السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي يجعل من قضية الحقوق المائية الفلسطينية بمثابة ضرورة ملحة وألوية كبيرة، علاوة على ذلك يتوجب على السلطة الفلسطينية إيجاد مصادر مائية جديدة والبحث عن بدائل وخيارات من أجل جسر هذه الفجوة. ولهذا لا بد من الاهتمام الفوري بتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة هذا القطاع. (التميمي، 2009)

## 2.8 خصخصة قطاع المياه

يقصد بالخصخصة هي عملية تحويل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بطرق وأساليب متعددة، وهي تعني أيضا تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص.

ما زالت السمة الأبرز لقطاع المياه في دول المنطقة السيطرة الكاملة للدولة على الموارد المائية، وبالتالي فإن الجهات الحكومية تأخذ على عاتقها تنمية وتطوير الموارد المائية وتقديم خدمات المياه، مما زاد من أعباء الدولة. وبالنتيجة أدى ذلك إلى تخلف هذا القطاع عن باقي القطاعات الأخرى، كونه قطاع خدمي بحاجة مستمرة للتطوير والصيانة. كما أنه بحاجة لموازنات مالية كبيرة للتنمية، وتعاني الدول الفقيرة تحديداً من أزمات اقتصادية أدت إلى تراجع عمليات الصيانة الدورية اللازم

اتخاذها للمحافظة على كفاءة قطاع المياه. ولغرض توزيع متوازن للمسؤوليات وتخفيف الأعباء الملقاة على الجهات الحكومية، لا بد من خصخصة قطاع المياه لتشجيع استثمار الأموال في تطوير وتنمية موارد المياه. ويتطلب ذلك، تحرير الاقتصاد من القيود والقوانين التي تفرضها الحكومة على القطاع الخاص. (الربيعي، 2009)

أن القطاع الخاص في الوطن العربي يعاني من الضعف ليس فقط بسبب القيود المفروضة عليه وإنما بسبب ضعف الخبرات بشؤون المياه. لذا، فإن إعادة التوزيع المتوازن للمسؤوليات بين القطاعين الحكومي والخاص يتطلب تأمين الخبرات وإعداد الكادر اللازم لإدارة شؤون قطاع المياه قبل الشروع بخصخصة قطاع المياه، لضمان نجاحه في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك المحافظة على المكتسبات التي حققتها القطاع الحكومي للمستهلكين وضمان تطويرها لصالح المستهلك. والأهم من ذلك المحافظة إلى حد ما على الأسعار التي يتوجب على المستهلك دفعها والتي تتناسب ودخله السنوي. (الربيعي، 2009).

لذا فنظام الخصخصة، لا بد من أن يحدد بأطر مناسبة تحفظ حقوق المستهلكين وتمنع الاحتكار المضر بالمستهلكين. ويجب الإشارة إلى أن إنشاء أسواق للمياه ذات الحقوق الملكية الخاصة لا يعني بأي حال من الأحوال حرية الأسواق المضاربة بالأسعار وعلى حساب المستهلكين، وإنما يعني تنظيم إدارة أسواق المياه من قبل مؤسسات حكومية تضمن حقوق المستهلكين وتقض رقابة مشتركة على إدارة الموارد المائية والتخصيص هنا لا يشمل موارد المياه وإنما إدارة توزيع وتنمية الموارد المائية. (الربيعي، 2009).

أما علاقة الخصخصة بالعدالة الاجتماعية فهي تحويل الماء إلى سلعة ووضع حياة الإنسان ذاتها تحت رحمة الخصخصة. ولن تقوم مؤسسة ربحية بتوزيع الماء مجاناً، فالربح هو القيمة الوحيدة بالنسبة للاستثمار الرأسمالي، ولا نلوم المستثمر على ذلك، ولكننا نوجه اللوم لمن يسمح ويشرع تحويل الماء وأساسيات الحياة إلى سلع للتداول في السوق، لكن الحق أحق أن يقال وأن يتبع. إن الخصخصة وعداد الدفع المسبق يمكن أن يكون طريقة لضبط استهلاك المياه الشحيحة في بلاد تعاني أزمة مياه مثل فلسطين. ولا بد أن تشغيل هذا العداد سوف يقود إلى انخفاض استهلاك الماء إلى حد كبير. مما ينتج قلب إسرائيل التي تهدر المياه إلى الحد الذي يجعل مواطنها يستهلك من الماء أكثر وربما تنخفض نسبة استهلاك المياه في أوساط الفقراء إلى النصف وأكثر. وهكذا نكون قد وفرنا المياه القليلة، لكن على حساب الحياة إن كان لحياة الفقراء من حساب، ولذلك لا نجد هنا للعدالة من طريق في مجال الخصخصة أو الدفع المسبق.

## 2.8.1 الأسس النظرية لخصخصة قطاع المياه:

هناك عدد من الاسس النظرية التي يجب اتباعها عند خصخصة المياه وهي: (الربيعي، 2009)

1 - السند الفكري الأساس للخصخصة: هو تحصيل موارد مالية لدوائر الخزينة التي تعاني شحاً مالياً، وإن معظم مؤسسات الدولة في أغلب دول العالم تعاني عجزاً في مواردها المالية. وهي مطالبة بشكل مستمر في تقديم خدمات متزايدة للسكان يتقل كاهل الدولة الاقتصادي، وتعد أحد الطرق في توفير المورد المالي للدولة وتقليص مسؤوليتها عن القطاعات الخدمائية باتباع نظام الخصخصة. إن الهدف من الخصخصة هو إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع المائية لتحقيق العائد المالي لميزانية الدولة وتخفيف الأعباء عن كاهلها، وبنفس الوقت رفع كفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك وحينذاك يتوجب عليه تحمل جزءاً من الأعباء المالية.

2 - أشكال الخصخصة: اتخذت تجربة الخصخصة السريعة خلال فترة الثمانينات نموذجاً في العالم، حيث كان البيع عن طريق التعويم العام. ويعتمد التعويم العام الناجح على عدد من العوامل الموضوعية لضمان نجاحه وهي: يجب أن تكون الأسواق المالية العامة متطورة تطوراً جيداً وناجحة بما يكفي، ليتمكن من استيعاب حجم الصفقة المباعة ذات الصلة، كما يجب أن تكون الصناعة نفسها على درجة جيدة من التطور والنضوج بحيث يمكن تقديمها للمستثمرين على اعتبارها (مؤسسة عاملة) ذات إدارة لم تتغير وسجل لسير عمل يركن إليه.

3 - الخبرة الدولية: تعني تراكم خبرات الدول التي مارست التجربة وما حققته من نتائج على الصعيد العملي وانعكس ذلك إيجاباً على إدارة المياه والخدمات العامة للمستهلكين.

إن إحدى الطرق المطروحة لمعالجة الخلل في إدارة المياه في الدول النامية هو خصخصة قطاع المياه لتخفيف العبء على كاهل الدولة وتحميل القطاع الخاص جزءاً من المسؤولية حول إدارة المياه بشكل أفضل وفقاً للآليات السوق. بالإضافة إلى تخفيف متطلبات الأعباء المالية لصيانة وتطوير منظومة شبكات مياه الشرب ومياه الري على الدولة. وإن نهج المشاركة المستند لمبدأ التفاعل السليم بين واضعي السياسات العامة للمياه والمستهلكين اثبت فعاليته في العديد من التطبيقات الحية في البلدان النامية خاصة في المناطق الريفية الزراعية ذات الحاجات المتزايدة لمياه الري. ويعتمد نهج المشاركة أسلوب التعامل في توزيع مهام إدارة مياه الري والمساهمة في تأسيس البنى التحتية لمشاريع الري مع المنظمات الفلاحية أو مع منظمات مستخدمي مياه الري واطهر هذا النهج فعالية أكبر من النهج الحكومي السابق. إن النظام الجديد لخصخصة قطاع المياه المطروح على دول العالم النامي تحديداً (الذي يعاني اقتصاده من أزمات حادة) يتطلب تنفيذ مراعاة معايير محددة من آليات السوق منها تحديد وتعريف وتقنين حقوق الملكية والاستخدام لكميات معينة من المياه، وخلق درجة كافية من القبول الاجتماعي لفكرة (التداول التجاري للمياه)، وتوفير هيكل إداري ملائم يركز على قواعد ونظم

وإجراءات واضحة، واخيرا توفر بنية أساسية كافية، ونظم تخزين وتوزيع المياه الفائضة. (الربيعي، 2009)

بالرغم من تبني السلطة الفلسطينية لاقتصاد السوق إلا أن الاحتكار الحكومي لا زال هو السمة الرئيسية لاقتصاد القطاع الخاص وإنما بحاجة إلى نقلة نوعية في تركيبة وهيكلية القطاع الخاص الفلسطيني، وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية وتحت ضغوط البنك الدولي والدول المانحة بدأت في خصخصة جزء من احتكارات القطاع العام مثل الاتصالات ولا تزال هناك جهود كبيرة من الدول المانحة لإعادة هيكلة القطاع الخاص وقد شجعت السلطة الفلسطينية على إنشاء الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار، وإنشاء المدن الصناعية، وبدأت الاستجابة للضغوط تحت شعار تقليل الفساد والإصلاح غير أن الإشكاليات السياسية أبطأت العملية.

وهناك جهود كبيرة من الدول المانحة وعلى الخصوص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة القطاع الخاص وإجراء التعديلات القانونية اللازمة لتنشيط القطاع الخاص، وقد شجعت السلطة الفلسطينية على إنشاء الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار وسلطة المدن الصناعية وغيرها وتعتبر اتفاقية باريس بين السلطة الوطنية وإسرائيل إحدى القواعد الأساسية التي تعيق العمل في القطاع الخاص ويناضل الكثير من رجال الأعمال لتحسين الاتفاقية الموقعة لاعتبارها مجحفة في الحق الفلسطيني (التميمي، 2010).

من خلال ما تم استعراضه انفا يظهر ان مفهوم الخصخصة يتجه الى ضرورة حث القطاع الخاص على تولي زمام امور المياه في فلسطين، ولكن ان واقع المياه فلسطيني نتيجة محدودية الكمية وطبيعة الظروف السياسية التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي، تحد من قدرة الدولة الفلسطينية على التوجه نحو خصخصة المياه في فلسطين، فخصخصة المياه لها العديد من السلبيات والتي تتعلق بعدالة تعرفه المياه واسعار المياه، فالشركات الخاصة تسعى بشكل واقعي الى الحصول على الارباح وتحقيق اكبر عائد ممكن مما قد يفرض العديد من التغيرات على اسعار المياه ويزيد الضغوطات على المجتمع الفلسطيني ولا يمكن من خلالها تحقق عدالة تعرفه المياه.

## 2.9 تعرفه المياه في الاراضي الفلسطينية

دلت العديد من الدراسات التي تناولت واقع قطاع المياه الفلسطيني على وجود تباين في اسعار المياه بين المناطق المختلفة. وعزت احدى الدراسات (الرمحي، 2010) اسباب هذا التباين لاسباب كثيرة، اهمها: اختلاف مصادر المياه، واختلاف تكلفة استخراج المياه وتزويدها للمستهلكين، واختلاف نوع الطاقة المستخدمة في انتاج وتوزيع المياه، اضافة الى التباين في كفاءة المزودين بانتاج المياه وتوزيعها، والتباين في نسبة الفاقد الفني وغير الفني، واختلاف الاداء الاداري والمالي لمرافق المياه

والذي ينعكس في التكاليف، واخيرا فان اسس احتساب تعرفه المياه مختلفة ايضا بين المزودين.  
(الرمحي، 2010 )

كما تظهر الادبيات المتعلقة بمجال المياه اهمية تضمين مجموعة من المبادئ العامة والاهداف التي تسعى التعرفة الموحدة الى تحقيقها. اذ يوجد طرق ومناهج مختلفة لتحديد تعرفة مائية حول دول العالم. وتستند كل دولة او مجموعة من الدول الى النظام الذي يحقق لها اكبر قدر من المنفعة وبما يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة على حدا. كما يختلف النموذج المستخدم باختلاف الهدف المراد تحقيقه في اطار السياسة المائية عموما وتحديد تعرفة للمياه على وجه الخصوص.

كما تسعى غالبية دول العالم لوضع تعرفة مائية لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية. واجمعت الادبيات المتعلقة بموضوع السياسات المائية ان التعرفة المائية يجب ان تراعي تحقيق ثلاثة اهداف اساسية: (ماس، 2013)

❖ استرداد التكاليف: حيث تكون اثمان المياه قادرة على تغطية التكاليف الكلية لانتاج وتوزيع المياه من اجل ضمان استمرار عمل مزودي المياه ليكونوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم وتشمل النفقات التشغيلية والصيانة والضرائب وتكاليف انتاج وتوزيع المياه والمصاريف الادارية والتكاليف البيئية.

❖ تحقيق العدالة الاجتماعية: في ظل المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية والمتعلقة بالحد الأدنى اللازم من المياه للفرد يوميا لتلبية احتياجاته الاولية، فان مصممي التعرفة المائية ينبغي ان ياخذوا بعين الاعتبار البعد الاجتماعي عند تحديد التعرفة. وبحيث تمكن التعرفة الموضوعية لجميع شرائح المجتمع الحصول على المياه الصالحة للاستخدام بسعر مقبول.

❖ تحقيق الكفاءة الاقتصادية: فإن أسعار المياه يجب أن تعكس التكاليف الحقيقية لإنتاجه وتوزيعه . وأن سعر الكوب المستخدم من المياه يجب أن يحقق أكبر منفعة ممكن لمستخدمه في الاستخدامات المختلفة بمعنى ان توجه التعرفة المائية استخدام المياه، باعتبارها مورد طبيعي نادر، الى القطاعات والفئات التي تحقق اكبر مكاسب ممكنة نتيجة استخدامها للمياه. ففي الدول التي تعاني نقصا حادا في مصادر المياه، يتم تصميم تعرفة مائية تهدف الى ترشيد استخدام المياه وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في الاستخدام. وتقوم هذه الدول بفرض اسعار اعلى للمياه كلما زاد الاستهلاك لحث المستهلكين على تقليل حجم الاستهلاك من المياه.

لذلك يجب ان تتضمن التعرفة المائية تحقيق الاهداف السابقة. ولكن، من الناحية العملية فان مصممي التعرفة يواجهون صعوبات كبيرة في تحقيق هذه الاهداف بسبب التعارض فيما بينها. اذ ان تحقيق هدف العدالة الاجتماعية عند وضع التعرفة قد يصطدم بتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية. فاسعار المياه للفئات الاقل دخلا، والتي تمثل نسبة كبيرة من المشتركين، تكون قليلة نسبيا، ولا تغطي التكلفة في

العديد من الاحيان. وبذلك تكون التعرفة قد حققت هدف العدالة الاجتماعية، الا ان ذلك يكون على حساب الاستخدام الامثل للمياه والذي يعكس الكفاءة الاقتصادية. من جهة اخرى، فان تحقيق مبدا استرداد التكاليف قد يتعارض مع تحقق المبدأين السابقين (العدالة والكفاءة الاقتصادية). فمن جهة، تختلف معايير تحديد التكاليف المراد استردادها بين مزود واخر، حيث لا يوجد معيار واحد لتحديد البنود والعناصر المكونة لتلك التكاليف. وربما يؤدي ذلك بمزودي المياه الى تقديرات كبيرة للتكاليف، او تضمين عناصر غير عادلة او غير قانونية لبنود التكلفة. مما سينعكس في ارتفاع التكاليف، وبالتالي ارتفاع اثمان المياه من اجل تغطية تلك التكاليف. الامر الذي يؤدي الى التعارض مع مبدا تحقيق الكفاءة الاقتصادية، اذ ان التكلفة المقدرة لا تعكس التكلفة الفعلية. كذلك، فان تحقيق مبدا العدالة الاجتماعية عند تحديد التعرفة قد يؤدي الى عدم مقدرة المزودين على استرداد التكاليف في الحالة التي يشكل المشتركين من ذوي الدخل المحدود النسبة الاكبر من اجمالي المشتركين. وعدم مقدرة الفئات الاعلى دخلا والاكثر استهلاكاً من تعويض الفارق الناجم عن الاسعار المنخفضة لباقي الفئات ويجاد التوازن بين الاهداف الثلاثة المرتبطة بتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واسترداد التكاليف، يمثل حجر الزاوية عند وضع التعرفة المائية. ويحاول هذا الجزء من الدراسة تقييم التعرفة المطبقة في المناطق الفلسطينية لجهة قدرتها على تحقيق الاهداف التالية (استرداد التكاليف ، تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية ) ، ناهيك عن قدرتها على تحقيق التوازن المطلوب بين هذه الاهداف مجتمعة. (ماس، 2013)

### 2.9.1 معايير التعرفة

تستند معايير التعرفة على الخطوات الآتية:

1. حساب النفقات الخاصة لاسترداد التكاليف.
2. تقييم السعر الذي يمكن لفئات الدخل المنخفض أن تتحمله.
3. التكلفة الاقتصادية المستقبلية للمياه والصرف الصحي للمتر المكعب الواحد.
4. تصميم هيكلية التعرفة لتنفيذ أهداف السياسات المائية التي يقرها المجلس.
5. تثبيت أسعار الوحدات لفئات المستخدمين ومستويات الاستهلاك المختلفة.
6. زيادة عملية استرداد التكاليف تكون من خلال تخفيض التكاليف، وذلك بتوفير كفاءات إدارية وفنية أكبر، وتخفيض كميات الفاقد من المياه، ومعالجة الربط غير القانوني، وزيادة الإيرادات من خلال تحسين كفاءة الجباية.

7. تأخذ السلطة بالاعتبار تحقيق تقدم ملموس في تحسين الأداء الفني والمالي بما يشمل تخفيض نسبة الفاقد قبل أن تقوم بالمصادقة على أية تعرفة جديدة. (نظام تعرفة

المياه، 2013)

## 2.9.2 حساب التكاليف بنظام تطبيق تعرفه المياه:

يتم حساب التكاليف بنظام تطبيق تعرفه المياه على النحو التالي:

1. التكاليف الثابتة مقابل قراءة العداد وكتابة الفواتير والجباية والمصروفات الإدارية الإضافية، تُحسب بناءً على التكاليف الفعلية لمكونات الخدمة المعينة وتدخل التكاليف الإضافية للمكاتب والإدارة والخدمات القانونية والشخصية، في تكاليف المستهلك الثابتة.
2. التكاليف الخاصة بالتشغيل والصيانة تُحسب على حجم الاستهلاك، بناءً على التكاليف الفعلية للطاقة، والمواد الكيماوية، والموظفين، والنقل وغيرها مما يُستخدم في توفير وتوصيل مياه الشرب للمستخدمين، ويتم إدخال تكاليف شراء الكميات الكبيرة من المياه (بالجملة) بسعر الوحدة الذي يدفعه مقدمو الخدمة.
3. الاستهلاك السنوي يُحسب كل عام بناءً على إعادة تقييم مجموع الموجودات في ذلك العام، وذلك من خلال استخدام طريقة القسط الثابت للاستهلاك.
4. تكاليف رسوم الفائدة على القروض التي تتم لتمويل استثمارات جديدة، يجري إدخالها باعتبارها تكلفة إضافية وذلك بالنسبة المدفوعة. (نظام تعرفه المياه، 2013)

## 2.10 الاطار المؤسسي لقطاع المياه.

يشكل بناء الاطار المؤسسي لقطاع المياه موضوعاً مهماً فالاشكاليات والتحديات التي تواجه هذا القطاع ومعالجتها يمثل مداخل لتطوير أداء هذا القطاع وزيادة نشاطه. وهو الهدف الذي تم الاتفاق عليه الكثير من الاموال وذلك من أجل إعادة بناء المؤسسة. ان ضعف اداء المؤسسات القائمة على ادارة الموارد المائية هو ظاهرة عامة ولعل الاسباب وراء ذلك هو انشغال المؤسسة في تنفيذ مشروعات تحسين الخدمة كما أن سوء التنسيق يؤدي الى تداخل الاختصاصات وتضارب المصالح والابتعاد عن الادارة المتكاملة للمياه، فالتنسيق لا بد منه لوضع سياسات منسجمة مع بعضها البعض سواء على المستوى الافقي أو العمودي وتبادل الخبرات والجهود المطلوبة لإنجاحها. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2001).

### 2.10.1 مجلس تنظيم قطاع المياه

ينشأ بقرار من مجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ويكون مقره بالقدس ويهدف المجلس الى مراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمات المياه بما يشمل الانتاج والنقل والتوزيع والاستهلاك وادارة الصرف الصحي، وذلك من أجل ضمان جودة وكفاءة

خدمات قطاع توفير المياه وخدمات مياه الصرف الصحي في فلسطين الموفرة للمستهلكين وبأسعار مناسبة. ومن المهام المناطة بالمجلس المصادقة على اسعار المياه وبدل تكاليف التمديدات والخدمات الاخرى ومراقبتها للتأكد من مطابقتها للسياسة المعتمدة من قبل السلطة ، واصدار التراخيص لمرافق المياه ومراقبة وفحص مدى الامتثال للشروط والمتطلبات والمؤشرات المنصوص عليها في التراخيص والتصاريح ومراقبة العمليات التشغيلية المتعلقة بالانتاج والتحقق من تكاليف الانتاج والتوزيع ووضع معايير ضمان جودة الخدمات الفنية والادارية المقدمة من قبل مقدمي خدمات المياه (قانون المياه ، 2014).

### 2.10.2 شركة المياه الوطنية

تنشأ بموجب قانون المياه الجديد لسنة 2014 وتكون مملوكة بشكل كامل لدولة فلسطين ، وتتولى الشركة تزويد وبيع المياه بالجملة لمصالح المياه والهيئات المحلية ومجالس خدمات المياه المشتركة والجمعيات ، واستخراج المياه من مصادر المياه وتحليتها ونقلها (قانون المياه، 2014).

### 2.10.3 سلطة المياه الفلسطينية

تقوم سلطة المياه بمختلف المهام الادارية والتنظيمية التي تهدف الى تقديم خدمات المياه والصرف الصحي للمواطنين الفلسطينيين، وذلك وفق الصلاحيات الممنوحة لها والتي ينظمها قانون المياه رقم (3) لسنة 2002م. وكذلك تقوم بالمفاوضات مع الجانب الاسرائيلي حول الوضع الدائم للمياه، والمتابعة والتنسيق مع الجهات المانحة بخصوص تنفيذ مشاريع المياه والمجاري في الاراضي الفلسطينية. كما تقوم بمتابعة اجراءات عطاءات المشاريع. وتشرف سلطة المياه على البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون المياه والصرف الصحي. هذا بالإضافة الى متابعة تقديم الخدمات للمواطنين واصدار التراخيص لمشاريع المياه ومعالجتها من خلال اصدار نظام للتراخيص، واصدار دليل للتراخيص استناداً الى قانون المياه رقم (3) لسنة 2002م. وتقوم سلطة المياه بمتابعة المخالفات والاعتداءات على مصادر المياه ومراقبة جودة خدمة المياه المقدمة من مؤسسات مزودة للمياه، ومراقبة مدى التزامها بالمعايير.

ومن أجل تحقيق الهدف العام المنوط بسلطة المياه فإن سلطة المياه تعتمد على: (Pwa.2014)

- ضمان وصيانة الحقوق المائية الفلسطينية.
- تنظيم وتنسيق استثمارات وعمليات متكاملة في قطاع المياه والصرف الصحي من خلال تنفيذ مشاريع مائية التي تعمل على تطوير مصادر المياه كماً ونوعاً.

- تحسين الخدمات المعلوماتية اللازمة والضرورية لتقييم المصادر المائية.
- تطبيق معايير السيطرة على تلوث المياه وحماية المصادر المائية.
- تقوية وتعزيز السياسات والأنظمة المائية والوطنية.

كما واصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية القانون رقم 90 لسنة 1995، والذي نص على تشكيل سلطة المياه الفلسطينية، كما وفي العام 1996 صدر القانون رقم 2 لسنة 1996 بموجب قرار رئاسي، و اشار القانون الى انشاء مجلس المياه الوطني باعتباره الجهة العليا المكلفة بوضع السياسات المائية في مناطق السلطة الفلسطينية، وتناول القانون الجسم التنظيمي المتمثل بسلطة المياه ومنحها الشخصية الاعتبارية المستقلة والحقها برئيس السلطة الوطنية، على ان تكون مهمتها ادارة واشراف على الشؤون المتعلقة بهذا القطاع الحيوي، وحدد الصلاحيات المنوطة بها للقيام بمهامها. (ماس، 2013)

وفي العام 2002 صدر قانون رقم 1 لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية، والذي افرد البندين 3 و 5 من المادة 15 لتناول صلاحيات الهيئات المحلية في قطاع المياه والصرف الصحي في حدود المخطط الهيكلي للهيئة المحلية، حيث وفقا للمادة 3 فان مجلس الهيئة المحلية مسؤول عن تزويد السكان بالمياه لمختلف الاستخدامات، وتعيين مواصفات لوازمها وادارة توزيع المياه، وتحديد الاسعار، وفي البند 5 تمت الاشارة الى صلاحية مجلس الهيئة المحلية انشاء المجاري والمراحيض العامة وادارتها ومراقبتها. واعطى القانون المسؤولية الكاملة لسلطة المياه لادارة مزار المياه والصرف الصحي في فلسطين. (ماس، 2013)

ويتمثل الهدف من انشاء مصلحة المياه في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن المائي والغذائي من خلال تأمين الحقوق المائية للفلسطينيين وتحقيق التوزيع العادل لمصادر المياه بين القطاعات المختلفة وتحقيق التنمية المستدامة لهذه المصادر من خلال حمايتها و الإدارة الناجعة و المنصفة لكافة المصادر المائية، وتتولى سلطة المياه المسؤولية الأساسية عن إدارة هذه المصادر. (Pwa، 2013). اما مهام وصلاحيات سلطة المياه فقد نصت المادة (7) من قانون المياه مهام وصلاحيات سلطة المياه، والمتمثلة بالمسؤولية الكاملة عن ادارة مصادر المياه والصرف الصحي في فلسطين، واعداد السياسات المائية العامة والعمل على تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية، وترخيص استغلال المصادر المائية، ودراسة مشاريع المياه والصرف الصحي، واعادة تاهيل وتطوير دائرة المياه لتزويد المياه بالجملة على مستوى محافظات الوطن كافة، واجراء التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لوضع الخطط والبرامج لتنظيم استعمال المياه، والاشراف على مهنة حفر الابار وتاهيل المقاولين في مجال انشاء المنشآت المائية، واعداد مشاريع القوانين والانظمة واصدار التعليمات المتعلقة بالمصادر المائية. (ابو دية، واخرون، 2008)

#### 2.10.4 مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبييرة

تأسست هذه الشركة سنة 1949، أسسها مجلس بلدية رام الله ومجلس بلدية البييرة بالاشتراك مع شركة مصايف رام الله المحدودة وشركة تحسين البييرة. وأول ما جرت المياه إلى رام الله والبييرة كانت من عيون فارة. ولما رأت الشركة أن مياه عيون فارة غير كافية قامت بضخ المياه من وادي عين قينيا، إلا أن ذلك لم يكن كافيا أيضا. وهكذا تآلفت شركة من بلديات رام الله والبييرة ودير دبان والمواطنين لضخ مياه عين سامية بالقرب من قرية كفر مالك، وحيث كان سكان مدينتي رام الله والبييرة حتى أواخر الخمسينيات من هذا القرن يعتمدون بصورة كاملة تقريبا في تأمين مياه الشرب على جمع مياه الأمطار وتخزينها في الآبار، إلى جانب اعتمادهم على بعض الينابيع الصغيرة المحلية، وفي أعقاب حرب عام 1948 ونزوح أعداد هائلة من المهاجرين إلى المنطقة أصبحت الحاجة ملحة لزيادة موارد المياه فيها، وعليه فقد تم تأسيس هذه الشركة للتعامل مع هذه الأزمة وتخفيفها. قررت الشركة جلب المياه من ينابيع عين فارة الواقعة شمالي شرقي القدس، ونجحت في إبرام اتفاقية مع بلدية القدس الشرقية مكنتها من انشاء شبكة توزيع ومد خط أنابيب رئيس من أجل ضخ المياه من القدس إلى منطقة رام الله والبييرة، بالرغم من أن كميات المياه المحدودة لم تكن كافية لتلبية احتياجات السكان المشمولين بالخدمة. (مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبييرة، الموقع الالكتروني).

وقررت الحكومة استغلال موارد المياه الجوفية في حقل آبار عين سامية الواقع على بعد 20 كم إلى الشمال الشرقي من رام الله، وباشرت في استغلال ما صار يعرف مؤخرا بمشروع مياه عين سامية وتطبيقا لهذه الإتفاقية المعقودة بين الحكومة الأردنية ووكالة الإنماء الدولية تم إصدار القانون التأسيسي لمصلحة مياه محافظة القدس في عام 1966 والذي عهد إلى المصلحة بمقتضاه تنمية موارد مياه جديدة، والإشراف على كافة مشاريع المياه في المنطقة، إلى جانب تزويد سكان المنطقة بمياه الشرب، ووفقا لهذا القانون فقد أسست مصلحة مياه محافظة القدس كمؤسسة أهلية مستقلة غير ربحية يديرها ويشرف عليها مجلس ادارة مؤلف من ممثلين عن البلديات الرئيسة الثلاث : رام الله، البييرة ودير دبان إضافة إلى ممثل عن قرية كفر مالك وممثل معين من قبل الحكومة. منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 أخضعت السلطات العسكرية الإسرائيلية كافة الأعمال والمشاريع المرتبطة بالمياه وموارد المياه لسيطرتها المباشرة من خلال الأمر العسكري رقم 1967/92، وقد منع الأمر المذكور أية مؤسسة او مصلحة من تنفيذ أي عمل يتعلق بإدارة خدمات المياه أو موارد المياه وصيانتها وتطويرها وتمييتها دون الحصول على الموافقات والترخيص المسبقة من هذه السلطات. (مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبييرة، الموقع الالكتروني)

في عام 1982، قامت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي بحل مجلسي بلديتي رام الله والبييرة معطلة بذلك مجلس إدارة مصلحة مياه محافظة القدس عن أداء مهامه. وعلى مدار خمس سنوات، ودون مجلس الادارة واجهت الادارة العليا لمصلحة مياه محافظة القدس التحدي، واتخذت كافة القرارات اليومية والاستراتيجية من أجل انجاز مهمة المصلحة. في أواخر العام 1987 اندلعت شرارة الانتفاضة الشعبية العارمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونجم عنها تغيير الوضع السياسي والاجتماعي والمالي، فكثير من الناس أصبحوا عاطلين عن العمل، الأمر الذي شكل عبئا إضافيا على مصلحة مياه محافظة القدس. غير أن المصلحة تمكنت خلال الفترة الصعبة للانتفاضة من المحافظة على بقائها، بل وخرجت منها اكثر ثباتا. وفي أعقاب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية جرى تأسيس سلطة المياه الفلسطينية في عام 1995، والتي عهد إليها بسلطات وصلاحيات تنظيم قطاع المياه في فلسطين، وفي عام 1996 تم دعوة ممثل السلطة في مجلس إدارة مصلحة مياه محافظة القدس للانضمام إلى المجلس لأول مرة منذ عام 1967. ونتيجة لتغيير اسم محافظة رام الله إلى محافظة رام الله والبييرة بمقتضى مرسوم رئاسي قرر المجلس في عام 1998 تغيير إسم مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله إلى مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبييرة. (Jwu.2014).

واليوم تقع مصلحة مياه محافظة القدس في محافظة رام الله والبييرة حيث تشمل هذه المحافظة المنطقة الحضرية الوسطى الرئيسية ومدينتي رام الله والبييرة التوأمتين إلى جانب بلديات أخرى وقرية 58 قرية ومخيم للاجئين. وتمتد منطقة خدمة المصلحة على رقعة مساحتها 600 كم2 تشمل في الوقت الراهن أجزاء كبيرة من محافظة رام الله والبييرة ( مدينتي رام الله والبييرة التوأمتين و 10 مدن وبلديات أخرى وأكثر من 43 قرية و 5 مخيمات للاجئين ) والجزء الشمالي لمدينة القدس، اما عدد الاشتراكات فيبلغ حوالي 54350 تخدم سكانا يصل اجمالي عددهم التقريبي إلى 310000 نسمة.وبالنسبة لبقية المواقع في محافظة رام الله والبييرة فتتروود بالمياه إما عن طريق دائرة مياه الضفة الغربية أو أن هذه الخدمة لم تصلها بعد. (Jwu.2014)

## 5. 10. 2. مشتركى مصلحة المياه

تبين الجدوال التالية كمية معدل استهلاك المياه حسب الفئات والاستهلاك والمبيعات وعدد المشتركين

جدول 3.2 : عدد مشتركين في مصلحة المياه حسب الفئات والاستهلاك والمبيعات لعام 2010

المبيعات	النسبة من الاستهلاك	النسبة من المشتركين	عدد المشتركين	مجموع الاستهلاك	المعدل 2010
2,194,671.23	4.02	28.87	14,344.00	68,200.67	0--10
1,417,037.67	9.82	21.45	10,670.50	167,495.00	11--20
1,725,057.70	22.37	26.23	13,054.00	383,318.67	21--40
2,103,168.90	32.66	18.66	9,289.33	562,439.67	41--100
2,043,529.68	31.13	4.79	2,382.83	536,608.83	101-----
823,546.50	-	-	4.17	196,082.50	الجملة
10,307,011.68	99.99	100.00	49,744.83	1,914,145.33	المجموع

( مصلحة المياه، 2010 )

جدول 4.2 : عدد مشتركين في مصلحة المياه حسب الفئات والاستهلاك والمبيعات لعام 2011

المبيعات	النسبة من الاستهلاك	النسبة من المشتركين	عدد المشتركين	مجموع الاستهلاك	المعدل 2011
2,288,365.12	4.39	29.48	15,266.17	78,254.50	0--10
1,454,837.40	10.05	22.09	11,444.67	179,540.67	11--20
1,730,898.72	22.20	26.27	13,616.00	399,176.33	21--40
2,032,834.65	30.72	17.84	9,258.17	558,398.83	41--100
2,634,765.73	32.65	4.32	2,243.33	608,970.67	101-----
425,261.13	-	-	-	131,701.83	الجملة
10,566,962.75	100.00	100.00	51,828.33	1,956,042.83	المجموع

( مصلحة المياه، 2011 )

جدول 5.2: عدد مشتركين في مصلحة المياه حسب الفئات والاستهلاك والمبيعات لعام 2012

المبيعات	النسبة من الاستهلاك	النسبة من المشاركين	عدد المشاركين	مجموع الاستهلاك	المعدل 2012
2,384,567.52	3.77	28.64	15,211.83	73,276.83	0--10
1,493,065.70	9.83	23.13	12,286.17	191,034.50	11--20
1,730,140.50	21.30	26.94	14,316.00	416,556.67	21--40
1,953,791.70	27.84	17.26	9,178.67	548,512.33	41--100
3,542,426.13	37.26	4.04	2,146.00	731,742.50	101-----
11,103,991.54	999.9	100.00	53,138.67	1,961,122.83	المجموع

( مصلحة المياه، 2012 )

يتضح من الجدول رقم 4.2 لعام 2012 ان (4.04) من المشتركين يستهلكون ما يقارب (37.26%) من المياه في مصلحة مياه رام الله والبيرة، اي اكثر من ثلث المياه المستهلكة، وبذلك فان (95.04%) من المستهلكين يستهلكون (62.74%) من المياه. وبذلك يمكن الخروج بالية عمل جديدة تغير من قيم الحد الادني للمشاركين بتحويلها من 0-40 حيث يشكلون (78.71%) من المشتركين، ويستهلكون (34.9%) من المياه. وبذلك يتم الحفاظ على العدالة الاجتماعية في ظل اوضاع الفقر الحالية.

## 2.11 تعرفه المياه في الضفة الغربية

لقد حدث تقدم كبير خلال العقد الماضي نحو فهم ان المياه ليس لها قيمة اقتصادية فقط، بل ايضا قيم اجتماعية ودينية وثقافية وبيئية، وان هذه القيم تعتمد على بعضها البعض في كثير من الاحيان. ان مفهوم العدالة في استخدام وادارة المياه مفهوم راسخ، وكذلك قبول تعظيم قيمة المياه في نطاق استخدامات كثيرة مع التشجيع على تكافؤ فرص الوصول لها وكفاية الامدادات، ومن المعلوم ان احتياجات الجماعات الضعيفة والاطفال والمجتمعات المحلية والفقراء والبيئة يجب ان توضع في الاعتبار تماما عند استخدام الادوات الاقتصادية في تخصيص او توزيع المياه، ان نفرق بين قيمة المياه "المنفعة العائدة على المنفذين" وسعر المياه "الاجور المحصلة من المستهلكين" وتكلفة الامداد بالمياه "التكاليف المالية والتشغيلية لنظم الامداد بالمياه" (جابر، 2006)

نجد عدم تشجيع مبدأ تسعير المياه، لأن تسعير المياه يعني أن المياه سلعة اقتصادية يتحدد سعرها حسب عوامل السوق من عرض وطلب، ويسمح مبدأ التسعير بمعاملة المياه كأي سلعة أخرى قابلة للاستيراد والتصدير مما قد يؤدي إلى إيجاد أسواق عالمية وإقليمية للمياه خاصة في نطاق النظام العالمي الجديد "العولمة" وبما يزيد من الصراعات الإقليمية في أحواض الأنهار الدولية بين دول المنبع ودول المصب، كذلك التسعير الاقتصادي قد يتغير من شهر لآخر ومن موسم لآخر حسب تداعيات السوق مما قد يكون له أثر اقتصادي مدمر للأنشطة التنموية، على صعيد الزراعة قد يؤدي تسعير المياه إلى حث المواطنين وخاصة المزارعين على ترشيد استخداماتهم المائية وتعظيم عائدها الاقتصادي، ولكن قد يتزايد سعر المياه إلى الحد الذي تصبح معه الزراعة غير مجدية اقتصادياً ويتم توجيه المياه إلى استخدامات أخرى أكثر جدوى كالصناعة مثلاً، وما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية واضحة، (جابر، 2006).

إن مقابل تسعير المياه هو وضع تعرفه مائة لاستخدامات المياه تتناسب مع تكاليف توفير هذه الخدمات مع هامش ربح يغطي التكاليف الإدارية، وتكاليف القروض البنكية للقطاع الخاص، وعلى تعرفه المياه أن تأخذ بالحسبان الأولويات الاجتماعية والبيئية للمياه.

كما أعدت سلطة المياه مشروع نظام للتعرفه الموحدة الذي يشكل المعادلة التي تحتسب بموجبها أسعار استهلاك المياه. ويشمل الية تطبيق نظام التعرفه، السياسات المائية الخاصة بتعريفات المياه والصرف الصحي، ويجري تطبيق هذه التعريفات شريطة خضوعها لموافقة سلطة المياه. وقد أعطت سلطة المياه البلديات صلاحية تحديد التعرفه المائية إلى حين إصدار نظام تعرفه موحد واشترطت ضرورة رجوع البلديات إلى سلطة المياه في هذا الشأن. وتؤدي التعرفه المطبقة في البلديات ومصالح المياه في الضفة الغربية لسنة 2002 إلى بروز فروقاً كبيرة في أسعار المياه من منطقة إلى أخرى رغم أن تزويد المياه بالجملة يتم بأسعار موحدة تقريباً، ويشمل هذا أيضاً فروقاً في دورة الفاتورة لشهر أو لشهرين، بالإضافة إلى الفروق في الرسوم الثابتة بعد صيانة العداد، وفروقاً في نوع العملة في بعضها بالدينار والآخر بالشيكول. ولا تشمل هيكلية التعرفه المائية الهيئات المحلية ما دون البلديات التي يوجد فيها فروقاً في الأسعار رغم أن بعضها يتم تزويدها بالمياه من نفس المصدر وبنفس أسعار الجملة. (أبو دية، وآخرون، 2008)

ليست هناك تعرفه موحدة للمياه في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. فالتعرفه في الضفة الغربية تختلف عنها في قطاع غزة، وكذلك تختلف التعرفه بين محافظة وأخرى في الضفة الغربية. كما تختلف الأسس التي يتم و فقها إحتساب أسعار المياه من منطقة إلى أخرى حيث الجدول 5.2 يبين أسعار المياه في مختلف محافظات الضفة الغربية

جدول 6.2 أسعار المياه وآليات تحديد التسعيرة في محافظات الضفة الغربية

المنطقة	رسوم الاشتراك للمواطنين	سعر المتر المكعب من المصدر	سعر المتر المكعب للمواطن
محافظة الخليل	تتراوح بين 600 شيكل و 1250 شيكل رسوم اخرى تضاف الى الفاتورة تامين بدل قراءة وصيانة	2.6 شيكل	حسب الفئات يتراوح سعر المتر المكعب في فئة الاستهلاك الاولى من 1 - 20 م <sup>3</sup> = 4 ش اكثر من 21 م <sup>3</sup> = 5 ش
مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة محافظة رام الله والبيرة	الطلب 10 دنانير رسوم عداد جديد 445 دينار رسوم عداد اضافي 250 دينار رسوم مساحة بناء كل متر 1.44 دينار فوق 200 متر مساحة اجرة العداد كل شهرين 17 شيكل	2.6 شيكل	حسب الفئات يتراوح سعر المتر المكعب في فئة الاستهلاك من 1م <sup>3</sup> - 20م <sup>3</sup> = 4.5 شيكل منزلي وحكومة ومؤسسات اما تجاري وسياحي وصناعي 5.60 شيكل من 2م <sup>3</sup> - 40 م <sup>3</sup> = 5.6 شيكل منزلي وحكومة ومؤسسات اما تجاري وسياحي وصناعي 6.80 شيكل من 4م <sup>3</sup> - 60 م <sup>3</sup> = 6.80 شيكل منزلي وحكومة ومؤسسات اما تجاري وسياحي وصناعي 8.10 شيكل من 61 م <sup>3</sup> فما فوق = 9.00 شيكل منزلي وحكومة ومؤسسات اما تجاري وسياحي 10.80 شيكل وصناعي وزراعي 9.90 شيكل منطقة بيت حنينا يتم زيادة على كل بند من بنود التعرفة 1.50 شيكل
محافظة نابلس	30 دينار رسوم اشتراك 30 دينار تامين منزلي تجاري 300 دينار تامين صناعي 195 شيكل ثمن العداد	4.5 شيكل	فئات من 0 — 10 م <sup>3</sup> = 3.98 ش 11 — 15 م <sup>3</sup> = 6.70 ش من 16 — 30 م <sup>3</sup> = 8.70 ش أكثر من 30 م <sup>3</sup> = 11.50 ش
محافظة قلقيلية	رسوم اشتراك بواقع 115 دينار و 75 شيكل تامين منزلي 2 شيكل رسوم صيانة لكل فاتورة	1 شيكل	من 0 - 5 م <sup>3</sup> = 20 ش من 6 - 39 م <sup>3</sup> = 0.75 ش من 40 - 69 م <sup>3</sup> = 1 ش من 70 - 99 م <sup>3</sup> = 1.80 ش اكثر من 100 م <sup>3</sup> = 2.80 ش

<p>من 0 - 5م = 21 ش  من 6 - 30م = 2.50 ش  أكثر من 31م = 3.50 ش</p>	2.8 شيكل	رسوم اشتراك بواقع 115 دينار و 75 شيكل تأمين منزلي 2 شيكل رسوم صيانة لكل فاتورة	محافظة طولكرم
<p>منزلي من 0 - 70م = 1ش  من 71 - 100م = 2 ش  من 101 - 125م = 4 ش  من 126 - 150م = 6 ش  151 فأكثر = 8 ش</p> <hr/> <p>تجاري من 0 - 20م = 2 ش  من 21 - 50م = 4 ش  من 51 - 100م = 6 ش  من 101 - 150م = 8 ش  251 فأكثر = 10 ش</p>	1 شيكل	تأمين 50 دينار منزلي 150 تجاري 275 شيكل ثمن عداد 60 شيكل رسوم صيانة 10 شيكل اجرة عداد وصيانة	اريجا
<p>من 0 - 4م = 23.56 شيكل  من 5 - 50م = 4.34 ش  من 51 فأكثر = 6.20 ش</p>	2.6 شيكل	رسوم اشتراك 682 شيكل 50 دينار تأمين	بلدية جنين
<p>منزلي من 0 - 5م = 5ش  من 6 - 10م = 4.5 ش  من 11 - 20م = 5.5 ش  من 21 - 30م = 6 ش  31 فأكثر = 7.5 ش</p> <hr/> <p>تجاري من 0 - 4م = 32 ش  من 6 - 10م = 5.5 ش  من 11 - 20م = 6 ش  من 21 - 30م = 7.5 ش  31 فأكثر = 9 ش</p>	2.6 شيكل	رسوم اشتراك 1313 شيكل	دائرة مياه بيت لحم

المصدر : من البلديات ومصلحة مياه رام الله والبيرة - ودائرة المياه.

احد اهم الاسباب لاختلاف اسعار المياه بين المناطق الفلسطينية، هو اختلاف مصادر الحصول على المياه. اذ يمتلك عدد من مزودي المياه ابارا جوفية خاصة به، الامر الذي ينعكس في انخفاض التكلفة مقارنة بتكلفة شراء المياه من الشركة الاسرائيلية. ففي حين تبلغ تكلفة شراء المتر المكعب من المياه من اسرائيل 2.6 شيكل بالمتوسط، فان تكلفة الحصول عليه من المصادر الذاتية تكون اقل من

ذلك (1 شيكل في كل من قلقيلية واريحا). لكن تجدر الإشارة الى ان تكلفة الحصول على المياه من المصادر الذاتية في بعض التجمعات تكون مرتفعة اعتمادا على عمق البئر ونوع الطاقة المستخدمة في الانتاج. ويستدل من المعطيات في الجدول ان غالبية الابار التابعة للبلديات الفلسطينية هي ابار عميقة وتكلفة الانتاج فيها مرتفعة. ويظهر ذلك من خلال ارتفاع تكلفة الانتاج في غالبية المناطق رغم انها تمتلك مصادر مائية ذاتية كما في مدينتي نابلس وطوباس. (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس، 2013)

فيما يتعلق برسوم الاشتراك والربط بالشبكة العامة للحصول على المياه، فانه يوجد تباين كبير بين التجمعات السكانية ومزودي المياه في طريقة احتساب هذه الرسوم وفي تحديد قيمتها. ففي حين تصل رسوم الاشتراك في بلديات مثل الخليل الى 1,250 شيكل بالاضافة الى رسوم اخرى تضاف للفاتورة كالتامين وبدل القراءة والصيانة، فان رسوم الاشتراك في مدينة نابلس لا تتجاوز 30 دينار يضاف لها رسوم التامين وثمان العداد. اما رام الله والبيرة فيصل رسوم الاشتراك الى 445 دينار للاشتراك الجديد و250 دينار للعداد الاضافي عدا عن رسوم تكاليف مساحة البناء ومن الملاحظ ايضا انه لا توجد صيغة موحدة للبنود المتعلقة برسوم التامين ورسوم قراءة العداد والصيانة، كما ان بعضها يفرض لمرة واحدة كرسوم التامين وثمان العداد والبعض الاخر يفرض على كل فاتورة كرسوم الصيانة وقراءة العدادات. ولا تفرض هذه الرسوم في بعض المناطق مثل جنين وقلقيلية، كما ان بعض البلديات تفرض جزءا من هذه الرسوم، وتختلف قيمة ونوع الرسوم المفروضة من منطقة لخرى. وتصل الرسوم التي تدفع لمرة واحدة الى مستويات مرتفعة كما في اريحا والتي تبلغ رسوم التامين التجاري فيها الى 750 شيكل، وتدفع المنشأة الصناعية 1,500 شيكل بدل تامين صناعي لبلدية نابلس. اما اثمان التمديدات، فيتم تحميلها للمشارك، بينما تتحمل بعض البلديات هذه التكلفة مثل بلدية دورا. (ماس، 2013)

## 2.12 مبدا استرداد التكاليف:

يعتبر استرداد التكاليف الاكثر اهمية، اذ يتوجب على كل دائرة مياه ان تجمع ما يكفي من الايرادات لتغطية تكاليف التشغيل الاساسية والصيانة على الاقل، كي تظل قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وقادرة على شراء المواد، والكيماويات، ودفع رواتب الموظفين. وبغير ذلك فان الدائرة ستتهار تدريجيا، وتتهار مستويات الخدمة فيها. فمرافق المياه القادرة على دفع فواتيرها كافة، يكون بإمكانها ان تجتذب موظفين جيدين، وان تكون قادرة مستقبلا على اقتراض راس المال اللازم للاستثمار وتحسين تغطية الخدمة ومستوياتها. (الرمحي، 2010)

ويتشابه المزودون في معظم بنود التكلفة التي يجب اخذها بعين الاعتبار لوضع تعرفه جديدة (تشمل قيمة الفاتورة الشهرية والرسوم التي تدفع لأول مرة). ويمكن اجمال هذه البنود بتكاليف الاستثمار

وتكاليف التشغيل والصيانة وغرض الاستهلاك وتكاليف الاستهلاك وصيانة الشبكة والمصاريف الادارية والعمومية وتكلفة شراء المياه وتكلفة مواد وصيانة، وتجديد وصيانة الابار والاليات المساعدة، وخزان المياه واستهلاكه الشهري، وقطر الوصلة، ونسبة الاستهلاك، وقطر العداد، وضغط الشبكة، ومساحة البناء التي كلما زادت زاد ثمن الاشتراك، وعمر البناء، ونسبة الفاقد ومصدر المياه وقاعدة بيانات عن المستخدمين. ويعاني غالبية مزودي المياه من عدم قدرتهم على استرداد التكاليف وفقا للتعرفة الحالية. وتسهم مجموعة من العوامل في ضعف القدرة على استرداد التكاليف. فمن جهة، يساهم الفاقد الفني للمياه، والذي ينتج عن ترودي وضع شبكات المياه وقدمها في العديد من الاحيان، في عدم تحقيق استرداد التكاليف. كما ان نسبة الجباية منخفضة في العديد من المؤسسات والبلديات، مما يضعف من قدرتهم على استرداد التكاليف واستخدامها في تحسين وتطوير واستمرارية الخدمة. (ماس، 2013)

ومن جهة اخرى، يتم وضع الاسعار بناء على اسس غير علمية، حيث لا يتم احتساب الاستهلاك والتكاليف البيئية في التكلفة الاجمالية. كما ان ضعف اداء مرافق المياه في تحصيل اثمان المياه يعتبر من العوامل المحددة لتراجع القدرة على استرداد التكاليف. وتتراوح نسبة التحصيل في المدن ما بين 52% الى 73%. ويرجع ذلك الى احجام بعض الاسر عن التسديد بسبب الارتفاع النسبي لاسعار المياه مقارنة بمستويات الدخل، حيث تشير بيانات الاحصاء الفلسطيني الى ان معدل الانفاق على الماء يشكل 8% من دخل المواطنين واكثر من ذلك للمواطنين ذوي الدخل المحدود. هذا المستوى من الانفاق على المياه يساوي ضعف المعيار المقبول عالميا والذي يساوي 4% من الانفاق المنزلي. ويعبر جزء اخر من المشتركين عن اعتراضه على اسعار المياه من خلال الربط غير القانوني بشبكة المياه (سرقة المياه). وتتزايد النزعة لسرقة المياه في المناطق التي لا تتوفر فيها المياه بشكل كاف، وفي المناطق التي ترتفع فيها اسعار المياه بشكل ملحوظ. (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2013)

وبذلك تضمن التعرفة المقررة استرداد التكاليف في كل مرفق من المرافق بحيث تزيد الإيرادات على التكاليف. ويتم الاسترداد الكامل لتكاليف مرافق المياه على المراحل التالية: (الرمحي، 2010)

المرحلة الأولى: إيرادات تغطي تكاليف التشغيل والصيانة.

المرحلة الثانية: إيرادات تغطي تكاليف التشغيل والصيانة وكذلك نسبة استهلاك الموجودات الثابتة بناء على القيمة الحقيقية.

المرحلة الثالثة: إيرادات تغطي تكاليف التشغيل والصيانة وكذلك نسبة استهلاك الموجودات الثابتة بناء على القيمة الحقيقية، وفوائد القروض على الاستثمارات.

## 2.13 تحقيق الكفاءة الاقتصادية:

تهدف الكفاءة الاقتصادية الى تقديم اشارات واضحة للمستهلكين، حول القيمة النسبية للمياه التي يستهلكونها، بهدف تعزيز افضل توزيع للموارد الاقتصادية، وذلك للوصول بالفوائد الى المستوى الامثل بالنسبة للمجتمع باكمله. ويستند هذا الدليل الى استخدام اساليب حدية لتسعير التكاليف، تفترض بان تكلفة المتر المكعب الاخير من المياه الذي يرغب المستخدمون باستهلاكه، مساوية للسعر الذي يرغبون في دفع ثمن له، بغض النظر عن كيفية استخدامه. واذا لم يتم الوصول الى هذا الوضع فان مصلحة المجتمع يمكن ان تتعزز بشكل عام من خلال نقل جزء من استخدام المياه الى قطاعات اكثر انتاجية، تنتج دخلا صافيا اعلى. (الرمحي، 2010)

وفقا للتعريف الوارد في العديد من الادبيات المختصة بشؤون المياه، يقصد بالكفاءة الاقتصادية توجيه التعرفة المائية للمستهلكين باستخدام المياه، باعتبارها مورد طبيعي نادر، في القطاعات والفئات التي تحقق اكبر مكاسب ممكنة. وان يتم فرض اسعار مرتفعة لمستويات الاستهلاك المرتفعة من المياه بهدف الحفاظ على المياه وترشيد استهلاكها. ويجمع مقدمو خدمات تزويد المياه في الضفة الغربية على انه لا يتم تحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الواقع الحالي للتعرفة والاسعار المفروضة من قبل مرافق المياه، فان الاستخدام الامثل للمياه، وفقا لمبدأ الكفاءة الاقتصادية، يقتضي توجيه استخدام المياه نحو القطاعات والاستخدامات التي تحقق منفعة اكبر ويشمل ذلك الاغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية (الرمحي، 2010).

وبشكل عام، تعاني مرافق تزويد المياه في المناطق الفلسطينية من نقص في الدراسات والتطوير فيما يتعلق بالية احتساب التكلفة الحدية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، التي تحقق المنفعة الاكبر من المياه، بالتكاليف الاقل. (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2013)

وفي الممارسة العملية، فان مرافق المياه تقوم بوضع اسعار المياه لتغطية التكاليف بشكل لا يتناسب مع طلب المستهلك. وتخضع امدادات المياه في الضفة الغربية لـ "تقنين اجباري"، ويستهلك المستخدمون لها جزءاً فقط من الكميات التي يقدرون بانهم بحاجة اليها. وفي مثل هذه الظروف يمكن ان تزيد دوائر المياه الاسعار بشكل كبير اذا رغبت في ذلك. (الرمحي، 2010)

اما الاستخدام العملي الافضل لتسعيرة الكفاءة الاقتصادية، فانه ياخذ في تقدير التكاليف المستقبلية لتطوير وتوفير كميات اضافية من المياه، ويستخدم ذلك للتاثير على الاستهلاك الحالي في فئات الاستهلاك العالي. والقضية المهمة ان الجهة المسؤولة عن وضع اسعار تعرفة المياه يكون هدفها بالاساس هو هدف تجاري ربحي في معظم الاحيان اذ تحمل المواطن جميع التكاليف التي تنتج عن

خدمة المياه ( مثل تكاليف تمديد شبكات جديدة وخدمات الصيانة والتطوير ورواتب الموظفين ) وغيرها من التكاليف التي تؤدي بالنهاية الى جعل اسعار المياه مرتفعة ولا تتحملها الغالبية العظمى من المواطنين، خصوصا بسبب الظروف الاقتصادية القاسية التي يعاني منها القسم الاكبر من الشعب الفلسطيني. (الرمحي، 2010)

#### 2.14 تحقيق العدالة الاجتماعية:

تفتقر اليات احتساب اسعار المياه للبعد الاجتماعي والاقتصادي، حيث لا يتم اجراء المسوح والدراسات حول اوضاع الاسر المعيشية وقدرتها على الدفع. ولا يتم الاستفادة بالتالي من قاعدة البيانات الخاصة بالاسر المحتاجة المتوفرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. ورغم وجود فئات استهلاك متعددة بين المناطق المختلفة، الا انها لا تخضع لمعيار علمي محدد يؤخذ بالاعتبار التباين في الاوضاع المعيشية والاقتصادية للمشاركين. (ماس، 2013)

لكن يتوجب الانتباه الى ان تعرفه الفئات المتصاعدة تعزز تذبذب العائد لدى المزود، وقد تعزز عدم المساواة والظلم في حالة ندرة المياه، ويعتبر نظام التعرف المتصاعد للمياه غير كفي، حيث انه يعزز عدم المساواة والظلم وتذبذب العائد، بالإضافة الى نتائج سلبية اخرى. ولتجنب ذلك يتم فرض تعرفه غير خطية، تشمل تكاليف ثابتة ومتغيرة، بحيث يختار المستخدم الكمية التي يريد، بحيث تتلاءم مع دخله وحاجاته للمياه وتحقق للمزود نسبة من العائد تكون ثابتة. (ماس، 2013)

#### 2.15 اتجاهات مستقبلية

تعتبر الأراضي الفلسطينية من اكثر دول العالم شحا في مصادرها المائية، وبسبب زيادة النمو السكاني وتزايد الطلب على المياه

وتلعب مستويات المعيشة دورا بالغا في تحديد اسعار السلع وضرورة مجاراتها للظروف المالية للمواطنين في اية دولة، وفي الاراضي الفلسطينية كغيرها يجب مراعاة الاوضاع المعيشية للسكان المحليين، ويجب على الحكومة ان تعمل على دعم السلع والخدمات الفلسطينية.

ارتباطا بقضية الاوضاع المعيشية فان نسبة البطالة في العام 2013 بلغت ( 24.3% ) معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية حوالي 271 ألف شخص في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2012، منهم حوالي 151 ألف في الضفة الغربية وحوالي 120 ألف في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

وجاءت هذه النسبة من اصل ما يقارب (1.134) مليون شخص خلال الربع الاول من عام 2013، حيث بلغ العدد في الضفة الغربية حوالي (750) الف شخص فوق عمر 15 سنة، وشكلت نسبة العاملين حوالي ( 43.4% ) من المشاركين في القوى العاملة بين الافراد 15 سنة فأكثر. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)

كما ان معدل الاجر اليومي بلغ (87.5) شيكل في الضفة الغربية، مقابل 66.1 شيكل للمستخدمين بأجر في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)

اما بالنسبة لمعدلات الانفاق على الغذاء في العام 2013 فبلغت النسبة (45-100%) من مجموع الاجر او الدخل الكلي للأسرة. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)

يتضح مما سبق ان معدلات غلاء المعيشة بارتفاع مستمر وحسب الاحصائيات فان معدل الزيادة في اسعار السلع ازداد منذ عام 2002 وحتى عام 2012 حوالي (40%) (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)، بذلك يتبين ان المواطنين يعانون من ارتفاع لمستويات المعيشة وان نسبة الاستهلاك للمشاركين حوالي 4% فوق المائة متر مكعب وبنسبة استهلاك 37% أي اكثر من الثلث، والباقي بنسبة 96% يستهلكون اقل من 100 متر مكعب

وبذلك يمكن الخروج بالية عمل جديدة تغير من قيم الحد الادني للمشاركين بتحويلها من 0-40 حيث يشكلون (78.71%) من المشاركين، ويستهلكون (34.9%) من المياه. وبذلك يتم الحفاظ على العدالة الاجتماعية في ظل اوضاع الفقر الحالية.

## 16. 2 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية، ومدى ملائمتها للظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة في المجتمع، سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي أو العالمي وفيما يلي عرض لأحدث واهم هذه الدراسات.

دراسة (الرمحي، 2010) بعنوان: "دراسة لتباين تعرفه المياه في مناطق السلطة الفلسطينية" تهدف الدراسة إلى بيان الأهداف السياسية للتعرفه من استرداد للتكاليف وهل الإيرادات تغطي التكاليف التشغيلية والعدالة الاجتماعية حيث يتم وضع سعر يناسب العائلات محدودة الدخل وكذلك الكفاءة الاقتصادية والإشكالات القانونية المتعلقة بتعرفة المياه في فلسطين واختلافه عن مفهوم تسعيرة المياه. واهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التفاوت والتباين في الأسعار يعود إلى اختلاف مصادر المياه ومصادر الطاقة المستخدمة في استخراج المياه واختلاف كفاءة الوسائل المستخدمة في إنتاج وضخ المياه والنظم المحاسبية وارتفاع نسبة الفاقد وغياب الإدارة السليمة في المرافق الإقليمية القائمة على تقديم خدمة للمواطنين وغياب معيار العدالة الاجتماعية ومراعاة أصحاب الدخل المحدود.

أما أهم التوصيات فكانت أن تقوم سلطة المياه بالتسريع في وضع نظام تعرفه موحد يضمن حصول المواطن على خدمة مياه بأسعار معقولة ومنتساوية مع غيره من المواطنين وضرورة اعتماد الفئات المتصاعدة في التعرفة التي يتم اعتمادها وتوفير قاعدة بيانات يتم من خلالها التعرف على التكلفة الحقيقية لخدمة المياه وضرورة بذل جهود جديّة من أجل خفض الفاقد وعدم تحميل المواطن العادي أثمان الفاقد.

دراسة ( التميمي، 2010) بعنوان: "خصخصة المياه في ظل المشاريع السياسية الإقليمية" هدفت الدراسة إلى التعرف على الصراع على المياه كقضية سياسية وطبيعة الصراع الإقليمي عليها، وكذلك تحسين إدارة موارد المياه في منطقة الشرق الأوسط بالتعاون الإقليمي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تشابك كبير بين القطاع الخاص في إسرائيل والاردن وفلسطين. وأوصت الدراسة بضرورة التعاون مع المشاريع المقترحة وإيجاد ملف عربي متكامل لمشاريع التنمية الإقليمية وتفعيل دور القطاع الخاص في قطاع المياه وتحديث البيئة الاجتماعية والتعامل مع القضايا والمشاريع المائية ضمن رؤية سياسية متكاملة.

إن إيجاد ملف متكامل للمياه وبشكل مستقل دون الرجوع إلى الجانب الإسرائيلي مستحيل لان المصادر التي يتم الحصول عليها موجود تحت سيطرة الجانب الإسرائيلي ولا يمكن التحكم بها دون الرجوع إلى الجهة المسيطرة، وكذلك تغيير الأسعار لا تتم إلا بالرجوع إلى مجلس الوزراء، أما في الدول التي تسيطر على مصادر المياه فيمكن خصخصة المياه بشروط وقوانين مرضية تحافظ على حقوق كافة الأطراف.

دراسة ( التميمي، 2009) بعنوان: "بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني" هدفت الدراسة إلى مكافحة الفساد في قطاع المياه والإشارة إلى غياب الإدارة الرشيدة ونقصان جودة الحكم في المؤسسات العامة والتزكيز على الإجراءات لمكافحة الفساد والبيئة التي تولد الفساد والعوامل التي تشجع على الفساد.

أما نتائج الدراسة فكانت تبين عدم تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بقطاع المياه وان التعليمات الإدارية والسياسات المائية غير مكتملة، وعدم الوضوح في كيفية استخدام مياه الشرب والزراعة وغياب الرقابة على قطاع المياه سواء من مجلس المياه ومجلس الوزراء ووزارة المالية وديوان الرقابة والمجلس التشريعي مما أدى إلى ضياع من المسؤول المباشر.

أما التوصيات التي قدمتها الدراسة فكانت ضرورة مراجعة كافة القوانين المتعلقة بالمياه وإصدار الأنظمة التي تحدد الصلاحيات لكل طرف، وتفعيل سلطة المياه كجسم منظم وليس منفذا وان يكون هذا بالممارسة وتفعيل مجلس المياه وتشكيل لجان فنية وتفعيل دور الرقابة والموافقة على التقرير السنوي لسلطة المياه من المجلس التشريعي والمراجعة الدورية لمحاضر لجنة المياه المشتركة وإعادة

النظر في النظام الداخلي لسلطة المياه وان تتبع سلطة المياه لرئيس الوزراء مباشرة وتتم المساواة أمام المجلس التشريعي.

إن تحديد المسؤوليات والمهام وتفعيل دور الرقابة وتفعيل المجلس الوطني تعطي الفرصة أمام إدارة رشيدة يمكن من خلالها التعامل بكل مهنية وإدارة.

دراسة أجرتها الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في (تموز 2004) حول " تباين أسعار الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على شكل تباين أسعار الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى التعرف على أسباب هذا التباين في الأسعار. واستخدم الباحث منهج البحث الوصفي من خلال وصف أسعار الكهرباء في كل المناطق وأسباب تباينها.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب تباين أسعار الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية هي تعدد الجهات المزودة للتيار الكهربائي، وعدم اعتماد تعرفه موحدة، وغياب الرقابة على تعرفه الكهرباء، والمبلغ الثابت والمقطوع حيث أن بعض الجهات لا تفرض مبلغ مقطوع، وأخيراً نسبة الفاقد من التيار الكهربائي.

دراسة جابر ( 2006) بعنوان: " التعرف المائية في بلديات قطاع غزة: دراسة نقدية"هدفت الدراسة إلى التعرف على الفرق بين تعرفه المياه وتسعيرة المياه، إضافة إلى توضيح أهمية القطاع الخاص في إدارة مرافق المياه، وإبراز أهداف سياسات التعرفه، وتقييم التعرفه المائية المطبقة في بلديات قطاع غزة، ووضع الأسس العلمية لتصميم هيكلية التعرفه المائية، وأهمية تطبيق نظام موحد لجميع البلديات، وأخيراً تقديم برنامج يوضح كيفية إنشاء تعرفه جديدة.

واعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي القائم على أساس جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة بواسطة استخدام استبيان تم توزيعه على البلديات المعنية، وأجريت الدراسة على منطقة قطاع غزة وتناولت 16 بلدية تغطي خدمات (80%) من سكان قطاع غزة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود (16) تعرفه مائية مختلفة على الرغم من تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه البلديات، كما أوضحت الدراسة أهم الأسس العلمية الواجب إتباعها عند بناء تعرفه مائية جديدة أو تغييرها، كما أن التعرفه المستخدمة في البلديات لا تأخذ البعد الاجتماعي وتفاوت مستويات الدخل لدى المشتركين. وأوصت الدراسة على ضرورة استخدام مبدأ التعرفه المائية وليس تسعيرة المياه، وان تبنى التعرفه على أساس استرداد التكاليف وليس تحقيق الأرباح.

دراسة الشنار ( 2007 ) بعنوان: " دراسة مقدرة السكان على دفع تكاليف خدمات المياه والمجاري في محافظة رام الله والبيرة" هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات تسعير المياه الحالية في رام الله و البيرة، والتي لا تفي مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة، إضافة إلى تقييم من التعرف الحالية لخدمات المياه والصرف الصحي، اقتراح تعديلات إذا لزم الأمر، والعثور على العوامل التي تؤثر على التعريفات. وأجريت الدراسة على الضفة الغربية، وتحديدًا رام الله والبيرة من خلال مصلحة مياه محافظة القدس، وقد استخدم الباحث منهج البحث الوصفي من خلال استبانة أجريت على (400) أسرة في محافظة رام الله والبيرة.

وكشف تحليل النتائج أن التعرف الحالية تحتاج إلى تعديل وأن المتغيرات المقترحة ذات أهمية للاستعداد المستهلكين لدفع رسوم المياه والصرف الصحي. ويمكن القول أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان لم يكن لها تأثير كبير على استعدادهم لدفع ثمن مياه الصرف الصحي أو المياه بشكل كبير. ومع ذلك كان هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في استعداد المستهلكين لدفع ثمن خدمات المياه، مثل: معرفة الثمن المدفوع لكل متر مكعب من المياه، وتكلفة تفريغ الحفر الامتصاصية للسكان الذين يعتمدون على الحفر الامتصاصية لجمع مياه الصرف الصحي، وتوافر المياه من دولة أخرى، وطرق الدفع المستخدمة لتسوية الفواتير. تراوحت نسبة ما تم دفع لفواتير المياه إلى إجمالي الدخل من 4.99% إلى 5.89%، والتي لم تتعارض مع فرضية تنص على أن 3-5% من الدخل ينفق على فواتير المياه، كما كان لديها قيمة الثقة لا تقل عن 0.05 والتي كانت على عكس الفرضية.

دراسة أجراها المكاوي (1998) بعنوان: " تسعير الماء الشروب : المفاهيم والمبادئ" هدفت الدراسة إلى التعرف على مبادئ التسعيرة المعتمد للمياه في السعودية، وأسباب تفاوت التسعيرة من وكالة لأخرى، إضافة للتعرف على الأسباب وراء رفع قيمة التسعيرة.

وأجريت الدراسة على المناطق السعودية واستخدم الباحث المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب رفع التسعيرة هي تنامي كلفة الاستثمار وتوزيع المياه، وتراجع دور الدولة في إطار برنامج ترشيد عمل المقاولات العمومية.

دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، (2013): نظام تعرفه جديد للمياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. هدفت الدراسة على تحقيق ثلاثة مبادئ أساسية في قطاع المياه وهي القدرة على استرداد تكاليف المياه من المشتركين، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ومراعاة وصول المياه للشرائح الاجتماعية المختلفة خاصة الفقراء، وتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية وترشيد استخدام هذا المورد الطبيعي. واستعرضت الدراسة الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع المياه.

اظهرت نتائج الدراسة ان تعرفه المياه تختلف بشكل كبير بين المناطق الفلسطينية المختلفة، واعتماد مزودي المياه لاسس غير موضوعية في العديد من الاحيان لتحديد اسعار المياه اهمها تغطية التكاليف مع ضعف مزودي المياه القدرة على تحصيل ديونهم. واوصت الدراسة على ضرورة اجراء التعديلات اللازمة على التشريعات المنظمة لشؤون قطاع المياه، ومعالجة القضايا الخلافية والاسراع في اعداد واصدار اللوائح والتشريعات والانظمة اللازمة للتطبيق نظام تعرفه المياه.

دراسة الحسين (2013) : العدالة المائية من منظور القانون الدولي. هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم العدالة وهي البنية الاساسية للمجتمع وذلك بالانصاف وعدم اخضاع المياه لاليات العرض والطلب واعتبارا المياه عنصرا اساسيا للبقاء على قيد الحياة. وخلصت الدراسة الى الاعتماد على مقاربة صارمة تطمح الى تعظيم فوائد الانصاف والاستدامة وتجاوز المعوقات ورفع التحدي اعتماداً على قاعدة المسؤولية المشتركة وتدبير الموارد المائية بعقلانية وتوفير الارادة السياسية المشتركة الفاعلة للوقاية من الازمات والتنازعات المائية والحروب.

دراسة أجراها مجموعة من الكتاب: LuizGabreil, T.DeAzevedo and AlexandreBalter (2005) بعنوان : اصلاحات في تسعير المياه: بعض القضايا والتحديات في التطبيق،:

إن تسعير المياه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ، موارد المياه قليلة، وإن الحوافز والمبادئ الاقتصادية يجب أن تستخدم بهدف اصلاح وتحسين عملية توزيع حصص المياه وتعزيز الجودة. ويضيف أن آليات التسعير هي ليست أهدافاً بحد ذاتها ولكنها وسيلة لغاية هي إدارة موارد المياه بفعالية أكبر متضمنة بتوفير الخدمات اللازمة.

وبما أن عملية تطبيق الاصلاحات في تسعير المياه ثبت أنها صعبة، فيجب أن يتم النظر إليها ضمن رؤية واسعة تتضمن الاعتبارات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والسياسية والقانونية والبيئية والثقافية على المستويين المحلي والاقليمي.

ومن المهم أن ندرك انه حتى وإن كانت الظروف مؤاتية فإن الاصلاحات في التسعير صعب تطبيقها. ورغم أن بعض التقدم قد تحقق في هذا المجال في بعض البلدان فإن ذلك يمكن أن يعتبر اشارة أو نموذج فقط بالمقارنة مع التحديات الكبيرة التي لا زالت موجودة وهذه العملية تتطلب الاصرار والصبر. وكما ورد في استراتيجية قسم موارد المياه التابع للبنك الدولي فإن كل الدول ومن ضمنها الدول الصناعية لا زال أمامها طريق طويل لإصلاح وإدارة موارد المياه لديها حسب مبادئ التطبيق الأفضل. وهذا البحث يتناول بشكل رئيسي عملية تحسين تطبيق برامج اصلاح تسعير المياه. ويرتكز ذلك على خبرة البنك الدولي في دعم هذه الاصلاحات في الدول النامية.

وقد قدرت الوكالة العالمية للمياه أنه من أجل سد الحاجة للمياه وللاستخدام اليومي والصرف الصحي والري والحاجات الصناعية والبيئية فإن الاستثمارات في البنية التحتية للمياه بحاجة إلى التطوير من مستواها الحالي وهو 75 بليون دولار إلى 180 بليون دولار في السنة. وهذه الفجوة الكبيرة للاستثمار تتطلب تفكيراً متجدداً ومحاولة لتلبية المنهجيات التعاونية في هذا المجال. وكذلك فإن تطوير واستدامة البنية التحتية الضرورية تتطلب بالضرورة التبنى المنتظم لإدارة موارد المياه وعرض آليات تسعير مناسبة للمياه.

فبدون هذه الآليات المناسبة فإن المستهلكين لا يكون لديهم حافز لاستخدام المياه بشكل فعال حيث أنهم لا يتلقون أي إشارة بخصوص القيمة النسبية للمياه.

دراسة أجراها Roberto Martin – Hurtado، (2012) بعنوان: تسعير موارد المياه من أجل تمويل إدارتها المستدامة

ان تمويل الادارة المستدامة لموارد المياه هي نوع من التحدي الكبير والمتزايد. وكلفة إدارة موارد المياه للوصول إلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تتزايد بسبب النمو السكاني والاقتصادي وبسبب التغير المناخي، فما هو دور تسعير المياه لمواجهة تحدي التمويل.

كانت عملية إدارة موارد المياه تمول بشكل رئيسي من قبل الميزانيات العامة (دافعي الضرائب) وفي الدول النامية فإن المساعدات الخارجية لعبت دوراً هاماً في تمويل إدارة المياه. إن الربط بين الحاجات المتزايدة للمياه وضعف الميزانيات العامة يؤثر إلى الحاجة إلى استكشاف ومعرفة إلى أي مدى وكيف يمكن لمستخدمي الماء أن يكونوا مصدرراً هاماً للتمويل في المستقبل من خلال آليات تسعير المياه.

إن تحدي التمويل ودور تسعير المياه يجب أن ينظر إليهما في سياق ثلاث اتجاهات رئيسية:

- 1- أزمة المياه التي تلوح في الأفق التي هي في الأساس أزمة في إدارة المياه. فإن التقديرات الحديثة تشير إلى أن الحاجة إلى المياه في العالم ستزداد بنسبة 53% ما بين سنة 2000-2050. وتلبية الاحتياجات التي يعلقها المجتمع على القطاع المائي تتطلب استثمارات رئيسية واصلاحات واسعة.
- 2- ظهور نموذج أو مصطلح الاقتصاد الأخضر/ أو النمو الأخضر وهذا ينبغي أن يُسهّل تطبيق الادارة الجيدة في الموارد المائية في ثلاث مجالات على الأقل:

أ. الإدراك المتزايد للحاجة لحماية الموارد المائية والأنظمة البيئية المتعلقة بها كأصول اقتصادية.

ب. توزيع جيد للموارد المائية من ناحية الانتاجية الاقتصادية.

ت. الاهتمام المتزايد للاستثمارات في البنية التحتية المرتكزة على الطبيعة.

- 3- الحديث المتصاعد عن تمويل المياه للجميع. وقد كانت المناقشات تتركز في التمويل المائي على دعم الموارد المالية المتزايدة المرتكزة على مياه الشرب والصرف الصحي. وفي السنوات الأخيرة أصبح

هناك اهتمام أكبر بالتمويل المستدام. والأحدث من هذا هو التركيز في المناقشات على قضية لتمويل ادارة الموارد المائية.

وهدف هذه الوثيقة هو تحفيز النقاش بين صناعات السياسة المائية والاداريين في الدول النامية بالإضافة إلى المسؤولين في الوكالات التعاونية التطويرية حول خيارات تسعير المياه ليساهم ذلك بشكل أكبر في التمويل المستدام للوظائف الادارية لموارد المياه.

دراسة أجراها Ariel Dinar and Ashok Subramanian (1998) بعنوان: المضامين السياسية المنبثق عن خبرات وتجارب تسعير المياه في عدد من الدول في كل بلدان العالم، يحتاج الناس في المدن والريف إلى المزيد من كميات المياه، ومع ذلك فإن تطوير مصادر مياه جديدة يتحول يوماً بعد يوم إلى عملية مكلفة أكثر وأكثر. ولتلبية هذا الطلب بكلفة معقولة فإن صناعات السياسة يبحثون عن طرق لتوزيع الماء الموجودة بشكل فعال ويشجعون المستهلكين على الحفاظ على الماء.

إن عملية تسعير المياه هي إحدى الوسائل لتحسين توزيعها وتشجيع الحفاظ عليها. إن الأسعار والتي تعكس بدقة القيمة الاقتصادية للمياه تقدم معلومات للمستهلكين ويستخدمونها لإبداء اختياراتهم. إذن تسعير المياه يؤثر على فعالية استخدام المياه على المستويين الفردي والمجتمعي. ونجد في أدبيات الأبحاث بخصوص هذا الموضوع العديد من الأمثلة بخصوص تأثير أسعار الماء على فعالية استخدامها. ولكن إذا كانت الأسعار لا تعكس قيمة مورد المياه فقط تهدف إلى تحقيق أهداف أخرى وإذا كانت قد اتخذت بطريقة غير سليمة، فإنها سوف لن ترسل الاشارات الصحيحة للمستهلكين وفعالياً فإن مشاريع تسعير المياه يمكن أن تصمم لتحقيق عدة أهداف إلى جانب التوزيع الأفضل للمياه وفعالية استخدامها. وحيث أن العديد من صناعات القرار يمكن أن يفسروا سياسات تسعير المياه بشكل مختلف عن بعضهم البعض، فيمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى نتائج غير مرغوب بها وأحياناً إلى خلافات.

هناك العديد من الدراسات ركزت على استكشاف دور سياسات تسعير الماء نظرياً وعملياً. وهذا البحث يراجع خبرات وتجارب تسعير الماء في (22) دولة في عدة مجالات وعبر أزمنة مختلفة وتفيد المعلومات أن الدول لديها أسباب مختلفة لتحديد سعر المياه. ويقارن البحث النسب المتغيرة والثابتة في الجوانب الصناعية والزراعية وتشير النتائج إلى أن النسب الثابتة تختلف كثيراً بين الدول بينما النسب المرتبطة بكل وحدة تبقى ضمن مدى معقول. ورغبة الدول في الشروع في اصلاحات التسعير واستخدامها لاحقاً بنجاح لا يمكن تفسيرها فقط بمستويات ندرة المياه أو حجم العجز في الميزانيات.

## 2.17 التعقيب على الدراسات السابقة:

يظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة ان هناك مجموعة من الدراسات التي ركزت على تعرفه المياه المطبق في فلسطين من حيث العدالة، ومن حيث القدرة على استرداد التكاليف كدراسة الرمحي (2010) والتي تناولت اسباب واثار تباين تعرفه المياه في مناطق السلطة الفلسطينية وهل الإيرادات تغطي التكاليف التشغيلية والعدالة الاجتماعية حيث يتم وضع سعر يناسب العائلات محدودة الدخل وكذلك الكفاءة الاقتصادية والإشكالات القانونية المتعلقة بتعرفة المياه في فلسطين واختلافه عن مفهوم تسعيرة المياه.

اما الدراسة الحالية فهي شملت حجم العينة اكبر واوسع حيث شملت القرى والمخيمات والمدن ومستوى دخل الافراد والتركيز على التعرفه التصاعدي ومدى عدالة هذه التعرفه.

اما دراسة جابر (2006)، فقد ركزت على التعرف على الفرق بين تعرفه المياه وتسعيرة المياه، وتقييم التعرفه المائيه المطبقة في بلديات قطاع غزة، اما الدراسة الحالية فهي شملت على التوسع والمقارنة والتركيز على التعرفه التصاعدي ومدى عدالة هذه التعرفه.

اما دراسة المكاوي عام (1998)، ركزت على التعرف على مبادئ التسعيرة المعتمد للمياه والأسباب في رفع التسعيرة وهي تنامي كلفة الاستثمار حيث ركزت الدراسة الحالية على بيان الاسباب وراء رفع التسعيرة وبيان نسبة الفاقد وعدم دعم الدولة لقطاع المياه.

في حين ان بعض الدراسات ركزت على مدى ملائمة اسعار المياه وقدرة السكان على تكاليف المياه كدراسة الشنار عام (2007)، والتي هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات تسعيرة المياه الحالية في رام الله والبيرة، والتي لا تفي مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة، اما الدراسة الحالية فهي تعمقت في معرفة الاسباب وراء رفع المياه واجرت هذه الدراسة على عينة كبيرة من المشتركين وكانت متنوعة بين مدينة وقرية ومخيم.

اما دراسة معهد ابحات السياسات الاقتصادية ماس، (2013): نظام تعرفه جديد للمياه في الاراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاهتمام بالاطار القانوني والمؤسسي لقطاع المياه. اما الدراسة الحالية ركزت على تفاصيل من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومدى توفر العدالة.

اما دراسة التميمي عام (2009) فقد ركزت على بيئة الشفافية والنزاهة في قطع المياه الفلسطيني. ودراسة الحسين (2013) ركزت على العدالة المائيه من منظور القانون الدولي وهي البنية الاساسية للمجتمع وذلك من خلال الانصاف وعدم اخضاع المياه لاليات العرض والطلب.

ومن ذلك يظهر لنا ان هناك العديد من الدراسات التي سعت بالوقوف بشكل عام على عدالة اسعار المياه وعدالة التعرفه المطبقة في مناطق السلطة الفلسطينية، وهو ما يتشابه مع ما نحاول القيام به في

دراستنا الحالية، في حين ان هذه الدراسة تختلف عن مثيلاتها من الدراسات السابقة في كونها تسعى الى التركيز على عدالة تعرفه المياه في محافظة رام الله والبيرة وشملت حجم العينة اكبر واوسع حيث شملت القرى والمخيمات والمدن والتركيز على مستوى دخل الافراد والتعرفة التصاعديّة ومدى عدالة هذه التعرفة وشارت الى الحد الادنى من الاستهلاك وكذلك خدمات الصرف الصحي الحث على عمل قاعدة معلومات اجتماعيه واقتصاديّه للمشاركين ليتسنى التعامل معها لاتخاذ قرارات اداريه .

## الفصل الثالث

### المنهجية وإجراءات الدراسة

#### 1.3 مقدمة:

يتناول هذا الفصل؛ المنهجية التي اعتمدها الباحث في الوصول إلى النتائج النهائية للدراسة، ووصفاً لمجتمع الدراسة، والطريقة التي اتبعها لاختيار عينة الدراسة، كما يتناول وصف الأداة المستخدمة فيها، والإجراءات التي اتبعت في تنفيذها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

#### 2.3 منهج الدراسة:

انتهجَ الباحث؛ المنهج الوصفي الأسلوب التحليلي، حيث قام بجمع البيانات المتعلقة بنظام تعرفه المياه، بغرض التثبت من مدى قبولها لدى المشتركين، والآليات التي من شأنها سد الثغرات والوصول إلى رضى جمهور المشتركين، وقد تم الرجوع إلى الأدب السابق حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة وإعداد الاستمارة البحثية؛ التي قام بتحكيمةا من قبل المختصين وتوزيعها على العينة المنتقاة، هذا إلى جانب إجراء المقابلات؛ كأداة لجمع البيانات الأولية من مصادرها. وبعد الانتهاء من جمع البيانات قام الباحث بتحليل هذه الاستمارة بالاستعانة بالوسائل الإحصائية المختلفة وصولاً إلى النتائج المستهدفة.

### 3.3 مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جمهور المشتركين المستفيدين من خدمات مصلحة مياه محافظة القدس في رام الله والبييرة، وعددهم حوالي (53000) مشتركاً؛ وذلك حسب الإحصائيات التي حصل عليها الباحث من مصلحة مياه محافظة القدس في رام الله، وذلك في العام الدراسي 2013/2014.

### 4.3 عينة الدراسة

العينة المستخدمة في الدراسة؛ هي العينة العشوائية غير المنتظمة، حيث أن حجم مجتمع الدراسة حوالي (53000) مشتركاً، وهي مكونة من (1200) مشتركاً من المسجلين في مصلحة المياه في محافظة رام الله والبييرة بمستويات مختلفة؛ موزعين على كل من مناطق رام الله والبييرة، وهو ما يمثل حوالي (2.7 %) من حجم مجتمع الدراسة. وقد تم استرداد (1121) استبياناً؛ وعليه فقد بلغ نسبة استجابة افراد العينة (93.41%)، هذا احتسب الباحث حجم العينة المطلوبة للدراسة؛ إلكترونياً وذلك بعد تحديد نسبة الثقة المطلوبة (95%) ونسبة الخطأ (0.05).

### الشكل: 1.3

**Determine Sample Size**

Confidence Level: 95%  99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

يوضح الشكل السابق (1.3) أن حجم العينة المطلوب هو (1046) مشتركاً، وقد استخدم الباحث عينة أكبر من ذلك وهي (1200) تم استرداد (1121)، حيث إنه كلما زاد حجم العينة زادت قدرتها على عكس صورة أوضح لخصائص مجتمع الدراسة.

وتبين الجداول التالية توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة:

جدول 1.3: يبين توزيع أفراد عينة الدراسة في مصلحة المياه حسب المهنة

النسبة المئوية %	العدد	المهنة
27.5	308	موظف
18.6	208	عمل خاص
40.2	451	عامل
10.0	112	عاطل عن العمل
3.7	42	غير ذلك
100.0	1121	المجموع

نلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ هم من العمال، حيث بلغ تمثيلهم ما يعادل (40%) من حجم العينة، وعليه؛ فإن نتائج التحليل في نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، سيغلب عليه رأي هذه الفئة بدرجة معينة.

جدول 2.3: يبين توزيع أفراد عينة الدراسة في مصلحة المياه حسب معدل الدخل

النسبة المئوية %	العدد	معدل الدخل
10.6	119	اقل من 1000 شيكل
16.0	179	1000-1999 شيكل
17.4	195	2000-2999 شيكل

41.6	466	3999-3000 شيكل
14.5	162	4000 شيكل فاكثر
100.0	1121	المجموع

يلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ هم من ذوي الدخل الذي يتراوح بين (3000-3999) شيكل، حيث بلغت ما يعادل (41.6) من حجم العينة، وعليه فإن نتائج التحليل في نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً. سيغلب عليه رأي هذه الفئة بدرجة قوة تمثيلها.

جدول 3.3 : يبين توزيع أفراد عينة الدراسة في مصلحة المياه حسب متغير مكان السكن

النسبة المئوية%	العدد	مكان السكن
63.3	710	مدينة
28.4	318	قرية
8.3	93	مخيم
100.0	1121	المجموع

يلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ هم من سكان (المدينة)؛ رام الله والبيرة التي بلغ عدد المبحوثين منهما (710) مبحوثاً، أي ما يعادل (63.3%) من حجم العينة، وهذه نسبة في صالح العينة؛ إذ أن سكان المدينة أكثر تأثراً بتعرفة المياه نظراً لمحدودية مصادر المياه فيها، وعليه فإن نتائج التحليل في نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً. سيغلب عليه رأي هذه الفئة بدرجة كبيرة.

جدول 4.3: يبين توزيع أفراد عينة الدراسة في مصلحة المياه حسب عدد أفراد الأسرة

عدد افراد الاسرة	العدد	النسبة المئوية%
اقل من 5 افراد	661	59.0
5-9 افراد	385	34.3
10 افراد فاكثر	75	6.7
المجموع	1121	100.0

يلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ هم ممن يتكون عدد افراد الاسرة أقل من خمسة أفراد حيث بلغ عددهم (661) مبحوثاً، أي ما يعادل (59%) من حجم العينة، وهذه نسبة منطقية؛ إذ أن البيوت المكتظة والعائلات الكبيرة؛ مثل ما كان عليه المجتمع قبل حين، تلاشى، خاصة مع انتشار العمارات السكنية، ونزوح العديد من الأزواج للاستقلال، في ظل التسهيلات الإسكانية التي تتيح التمكن من الحصول على شقق سكنية، وعليه فإن نتائج التحليل في نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً؛ سيغلب عليه رأي هذه الفئة بدرجة كبيرة.

جدول 5.3 : يبين توزيع أفراد عينة الدراسة في مصلحة المياه حسب عدد الافراد العاملين في الاسرة

عدد الافراد العاملين في الاسرة	العدد	النسبة المئوية%
الاب	797	71.1
الاب والام	285	25.4
غير ذلك	39	3.5
المجموع	1121	100.0

يلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين، هم من كان اعتماد الدخل عندهم على الأب التي بلغ عدد المبحوثين (797) مبحوثاً، أي ما يعادل (71.1%) من حجم العينة، وعليه فإن نتائج التحليل في نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، سيغلب عليه رأي هذه الفئة بدرجة كبيرة.

جدول 6.3 : يبين توزيع عينة الدراسة في مصلحة المياه حسب متغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3)

النسبة المئوية%	العدد	معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3)
10.5	118	اقل من 5 م <sup>3</sup>
28.9	324	5-10 م <sup>3</sup>
60.6	679	اكثر من 10 م <sup>3</sup>
100.0	1121	المجموع

يلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ هم من فئة استهلاك (اكثر من 10 م<sup>3</sup>) التي بلغ عدد المبحوثين (679) مبحثاً، أي ما يعادل (60.6%) من حجم العينة، وعليه فإن نتائج التحليل في نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً. سيغلب عليه رأي هذه الفئة بدرجة كبيرة.

### 5.3 أدوات الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات البحثية التالية:

- تمثلت أداة الدراسة التي استخدمها الباحث باستبيان بحثي، محكّم من قبل مجموعة من الأكاديميين المتخصصين، أعد لغرض الدراسة وهي " نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية، مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً " من وجهة نظر المشتركين في رام الله والبيرة.
- المقابلات المهيكلة: تم تصميم مجموعة من الاسئلة بهدف التعرف على مواقف المسؤولين في المصلحة يمكن الاستفادة منهم فيما يختص بموضوع الدراسة، وعن كيفية التعامل مع الشكاوى، الانتقادات، الاعتراضات، ومراعاة المجال الاجتماعي في التعامل من قبل مصلحة المياه.....الخ، حيث تكونت، في مجملها، من "5 أسئلة.

- تحليل النصوص والمحتوى: قام الباحث بتحليل مجموعة من النصوص والبيانات الصادرة عن مصلحة المياه، مثل التقارير السنوية المختلفة والخطط الموضوعية.

### 6.3 طريقة تصميم الاستبيان :

استعان الباحث بالأدب والدراسات السابقة في مجال البحث؛ لتحديد صيغ الأسئلة المناسبة، وبعد ذلك، تم عرض الاستبيان على المشرفين المعنيين في جامعة القدس؛ للتحقق من صدقه، وقد أجرى الباحث التعديلات التي أشار إليها المحكمون، بحيث تكوّن بصورته النهائية من (45) فقرة.

### 7.3 ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال إجراء اختبار الاتساق الداخلي واستخراج معامل الثبات (كرونيباخ ألفا) على عينة الدراسة بمجالاتها المختلفة، فكانت على النحو التالي:

#### جدول 7.3

ثبات فقرات الاستبانة		
المجال	العدد	م.الثبات %
1-مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة	1121	72
2-مدى رضى المجتمع المحلي عن الاسعار الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية	1121	71.7
3-مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين	1121	72.9
4-مدى عدالة الاسعار التصاعديّة.	1121	56.6
5-مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه	1121	57.9
المجال الكلي	1121	80.3

تم فحص ثبات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونيباخ ألفا (Cronbach's Alpha) بمجالاتها المختلفة حيث بلغت قيمة الثبات، في مجملها، (80.3)، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بنسبة ثبات كبيرة وجيدة.

## 8.2 إجراءات الدراسة:

- تم الاتصال مع لجنة المحكمين من المشرفين الأكاديميين في جامعة القدس لآخذ آراءهم في مدى صلاحية أداة الدراسة، وبناءً على إرشاداتهم وتوجيهاتهم فقد تم إلغاء بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى.
- تم تحديد مجتمع الدراسة؛ الذي شمل عينة عشوائية، غير طبقية، من المشتركين المسجلين كمستفيدين من خدمات مصلحة مياه محافظة القدس في رام الله والبييرة بلغ عددها ( 1200 ) مشتركاً.
- تم توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة من قبل الباحث نفسه، وقام بجمع الاستبيانات، وقد بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة (1121) استبياناً.
- قام الباحث بتفريغ الاستجابات واستخراج النتائج بالاستعانة بالمعالجات الإحصائية.

## 9.3 متغيرات الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على نوعين من المتغيرات:

أولاً: المتغيرات المستقلة، وهي :

### جدول 8.3

موظف، عمل خاص، عامل، عاطل عن العمل، غير ذلك	1) المهنة: اشتمل على خمسة مستويات
اقل من 1000، 1000-1999، 2000-2999، 3000-3999، 4000 فأكثر	2) معدل الدخل(بالشيكل) : اشتمل على خمسة مستويات
مدينة، قرية، مخيم	3) مكان السكن: اشتمل على ثلاثة مستويات
اقل من 5 افراد، 5-9 افراد، 10 افراد فأكثر	4) عدد افراد الاسرة: اشتمل على ثلاثة مستويات
الاب، الاب والام، غير ذلك	5) عدد الافراد العاملين بالأسرة: اشتمل على ثلاثة مستويات
اقل من 5 م3، 5-10 م3، اكثر من 10م3	6) معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3) اشتمل على ثلاثة مستويات

## ثانياً: المتغيرات التابعة

وتمثل باستجابات أفراد العينة على مجالات الأداة.

### 10.3 المعالجات الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) حيث تم بعد إدخالها إلى جهاز الحاسب الآلي:

- اختبار كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha).
- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة.
- استخراج النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.
- استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

### 11.3 تصحيح الأداة:

لقد تم اعتماد التوزيع التالي للفقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لطريقة ليكرت الخماسية.

#### جدول 9.3

1	2	3	4	5
درجة ضعيفة جداً	درجة ضعيفة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً

#### مفتاح التصحيح

#### جدول 10.3

الدرجة	الوسط الحسابي
منخفضة جداً	أقل من 1.8
منخفضة	2.6-1.81
متوسطة	3.4-2.61
مرتفعة	4.2-3.41
مرتفعة جداً	5-4.21

جدول 11.3 جدول منقاطع بين المهنة ومستوى الدخل

المجموع		4000 شيكل فأكثر		3000-3999 شيكل		2000-2999 شيكل		1000-1999 شيكل		أقل من 1000 شيكل		المهنة* مستوى الدخل
27.5 %	308	%1.7	19	11.7 %	131	%7.8	87	5.4 %	61	%0.9	10	موظف
18.6 %	208	%10	112	%6.7	75	%1.2	14	0.4 %	5	%0.2	2	قطاع خاص
40.2 %	451	%1.4	16	%21	235	%7.9	88	7.7 %	86	%2.3	26	عامل
%10	112	%0.2	2	%1.6	18	%0.4	4	0.6 %	7	%7.2	81	عامل عن العمل
3.7 %	42	%1.2	13	%0.6	7	%0.2	2	1.8 %	20	%0.0	0	اخرى
100 %	1121	5..14 %	162	41.6 %	466	17.4 %	195	16 %	179	10.6 %	119	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن النتائج المستخرجة عند دمج المتغيرين ؛ المهنة ومستوى الدخل، أن النسبة الأعلى من المبحوثين ، ممن تقل مدخولاتهم من (1000) شيكل ، هم من فئة العاطلين عن العمل ، بينما العمال هم الأعلى ممن تقل مدخولاتهم عن (2000) بينما يتصدر القطاع الخاص قائمة المدخولات التي تتجاوز(4000) شيكل . في المجمل؛ هناك تنوع واضح في مستويات الدخل بين المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة ، مما يؤكد وجوب النظر للتعرفة المعمول بها لدى مصلحة المياه، بنظرة تراعي هذه الفروق بين فئات المستفيدين من خدماتها.

جدول 12.3 جدول متقاطع بين مكان السكن و عدد أفراد الأسرة

المجموع		10 افراد فأكثر		من 5-9 افراد		أقل من 5 افراد		مكان السكن * عدد افراد الأسرة
%63.3	718	%3.6	40	%21.8	244	%38	426	مدينة
%28.4	318	%14	16	%9.8	110	%17.1	192	قرية
%8.3	93	%1.7	19	%2.8	31	%3.8	43	مخيم
%100	1121	%6.7	79	34.3	385	%59	661	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن النتائج المستخرجة عند دمج المتغيرين ؛ مكان السكن و عدد أفراد الأسرة، أن الأغلبية العظمى من سكان المدينة عدد أفراد العائلة لا يتجاوز (5) أفراد ، يليها سكان القرى فالمخيمات، في حين ان سكان القرى فإن نسبهم الأعلى في عدد أفراد الأسرة (من 5-9 افراد)، مما سيعكس تنوعاً في عدد أفراد الأسرة ، بين سكان المناطق المختلفة، وأن الزيادة في الاستهلاك ، لدى الأسر الكبيرة (إلى حد معين) لا يعد ترفاً، ومن هنا يتوجب على مصلحة المياه النظر بطريقة أكثر موضوعية، فيما يختص بالتعرفة التصاعدية في استهلاك المياه.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة ومناقشتها

#### 1.4 مقدمة :

يتناول هذا الفصل وصفا للنتائج التي نجمت عن هذه الدراسة، ومن اجل تسهيل عملية تفسير النتائج، فقد اعتمد الباحث النسب المئوية:

#### 2.4 أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس

الذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية؛ حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية، مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجالات الدراسة، والجدول التالية توضح ذلك:

جدول 1.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الأول)

المجال الأول: مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة						
التقدير	انحراف معياري	و. حسابي		عدد	العبارة	B
		%	و. ح			
مرتفعة جداً	.730	85	4.25	1121	ان اسعار المياه لا تتناسب مع معدلات الدخل في الضفة الغربية	B1

B2	اقوم بدفع مبلغ عالي مقابل خدمات المياه	1121	4.03	80.6	.696	مرتفعة
B3	يجب على الحكومة تقديم الدعم لقطاع المياه حتى يتسنى لمصلحة المياه تخفيض اسعار المياه	1121	4.44	88.8	.679	مرتفعة جدا
B4	اعاني من سوء تقديم الخدمة مقارنة بالأسعار المدفوعة	1121	4.03	80.6	.863	مرتفعة
B5	اسعار المياه في محافظة رام الله والبيرة أعلى منها في المناطق الأخرى	1121	4.18	83.6	.615	مرتفعة
B6	شهريا اتجاوز الحد الأدنى لاستهلاك المياه المسموح به	1121	4.22	84.4	.734	مرتفعة جدا
B7	زادت اسعار المياه بدرجة كبيرة خلال السنوات الاخيرة	1121	4.26	85.2	.715	مرتفعة جدا
B8	يجب رفع الحد الأدنى المسموح باستهلاكه شهريا	1121	4.53	90.6	.639	مرتفعة جدا
B9	اشعر بأن فاتورة المياه أعلى من استهلاكي الشهري	1121	4.46	89.2	.742	مرتفعة جدا
	الوسط الحسابي العام للمجال الأول	1121	4.26	85.3	0.712	مرتفعة جدا

يتضح، من نتائج الجدول السابق رقم 1.4؛ أن الفقرة التي تنص على أنه "يجب رفع الحد الأدنى المسموح باستهلاكه شهريا"، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.53)، وهو مرتفع جداً، ويبرز هذا؛ كثرة الاعتماد على المياه في مجالات مختلفة واحتياج المشترك المتزايد للمياه، وتقدير المشترك أن ما يغطيه الحد الأدنى ليس كافياً، في حين حصلت الفقرتان اللتان تنصان على "اقوم بدفع مبلغ عالي مقابل خدمات المياه" و"اعاني من سوء تقديم الخدمة مقارنة بالأسعار المدفوعة" على أدنى المتوسطات الحسابية، حيث بلغ متوسطهما الحسابي (4.03) على التوالي، وهي مرتفعة، رغم هذا؛ فإن هذا الرأي يمثل شريحة من العينة غير راضية عن المقابل المادي الذي تتقاضاه مصلحة المياه نظير خدماتها سواء؛ من ناحية تعرفه التزويد أو الخدمات اللوجستية، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغت (4.26) أي ما يعادل (85.3%) وهي مرتفعة جداً.

وعليه، يمكن التأكيد أن نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، من ناحية مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة، تثبت عدم ملائمة تلك الأسعار بمدى كبير جداً، بما يتنافى ومفهوم العدالة، ويصبح من المتوجب تعديله بشكل علمي ومدروس وبما ينسجم ومفهوم العدالة التي تحقق ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية المختلفة.

جدول 2.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الثاني)

المجال الثاني: مدى رضى المجتمع المحلي عن التعرفه الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية					
C	العبارة	عدد	و.حسابي		ن. معياري
			و.ح	%	
C1	انا راض عن تسعيرة خدمة المياه بدرجة	1121	3.70	74	.957
C2	أؤيد خصخصة المياه	1121	3.53	70.6	1.030
C3	يوجد شفافية في عمل مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة	1121	3.33	66.6	.739
C4	يتناسب ثمن المياه مع نوعية وجودة الخدمة المقدمة	1121	3.66	73.2	.774
C5	لا يوجد وضوح حول التسعيرة واسعار المياه الاساسية	1121	4.09	81.8	.703
C6	التسعيرة المياه الحالية عالية جدا	1121	4.28	85.6	.705
C7	لا يوجد نظام تسعيرة موحد تخضع له جميع المناطق	1121	4.25	85	.717
C8	التسعيرة المستخدمة لا تساهم في ترشيد استهلاك المياه	1121	4.26	85.2	.695
C9	مبدأ تصاعد الأسعار لا يطبق بشكل عادل على المشتركين	1121	4.61	92.2	.529
C10	تصميم التسعيرة الحالي لم يبين على اساس فيه عدالة لجميع فئات المجتمع	1121	4.36	87.2	.590
C11	مصلحة المياه تضع التسعيرة بهدف تحقيق الارباح	1121	4.39	87.8	.689
C12	إعطاء القطاع الخاص دورا في امتلاك إدارة مرافق المياه يخفف من التكاليف	1121	3.95	75	.977
C13	ليس لدي استعداد لدفع ثمن أعلى للخدمة من التسعيرة الحالية	1121	4.60	92	.652
	الوسط الحسابي العام للمجال الثاني	1121	4.07	81.1	0.750

يتضح، من نتائج الجدول السابق رقم 2.4، أن الفقرة التي تنص على أن "مبدأ تصاعد الأسعار لا يطبق بشكل عادل على المشتركين" قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية؛ إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.61)، وهو مرتفع جداً، ويبرز هذا عدم رضى كبير جداً، على أسلوب تصاعد الأسعار الذي يؤدي، في المحصلة، إلى ارتفاع قيمة الفاتورة، في حين حصلت الفقرة التي تنص على "يوجد شفافية في عمل مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة" على أدنى المتوسطات الحسابية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.33)، وهي متوسطة، وكما يلاحظ، من خلال الجدول السابق؛ أن المتوسط العام لاستجابات المبحوثين بلغت (4.07) أي ما يعادل (81.1%) من حجم العينة، وهو مرتفع. وهذه النتيجة تؤكد عدم رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية

والاجتماعية بمدى كبير عن تلك الأسعار في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبما يشكل خلافاً في مفهوم العدالة، مما يدعو إلى إعادة التقييم بشكل علمي وموضوعي.

جدول 3.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الثالث)

المجال الثالث: مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين					
D	العبرة	عدد	و. حسابي		التقدير
			و. ح	%	
D1	ان انتظام وصول / تقديم الخدمة بشكل جيد	1121	4.27	85.4	مرتفعة جدا
D2	اجراءات الحصول على الخدمة سهلة وبسيطة	1121	3.77	75.4	مرتفعة
D3	جودة الخدمة المقدمة تناسب سعر المياه	1121	3.74	74.8	مرتفعة
D4	نوعية المياه المقدمة ليست نقية بدرجة كافية	1121	3.92	78.4	مرتفعة
D5	لا يوجد اهتمام بتطوير الخدمة وشبكات المياه	1121	4.13	82.6	مرتفعة
D6	لا يتم التعامل باهتمام مع الشكاوي المقدمة من قبل المشتركين.	1121	4.29	85.8	مرتفعة جدا
D7	يوجد تمييز بين منطقة واخرى في تقديم الخدمة	1121	4.13	82.6	مرتفعة
D8	المياه تنقطع باستمرار	1121	3.94	78.8	مرتفعة
D9	لا تتلائم جودة الخدمة مع التسعيرة المحددة	1121	4.10	82	مرتفعة
D10	يتم فرض مبالغ عالية فوق الاسعار المباشرة للاستهلاك كأجرة العداد	1121	4.41	88.2	مرتفعة جدا
D11	فاتورة الصرف الصحي مرتفعة وتزيد العبء على المشتركين	1121	4.60	92	مرتفعة جدا
D12	عودة فاتورة الصرف الصحي للبلدية وبمبلغ مقطوع	1121	4.65	93	مرتفعة جدا
	الوسط الحسابي العام للمجال الثالث	1121	4.16	83.2	مرتفعة

يتضمن نتائج الجدول السابق رقم (3/7) ؛ أن الفقرة التي تنص على أن "عودة فاتورة الصرف الصحي للبلدية وبمبلغ مقطوع" قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.65)، وهو مرتفع جداً، ويبرز هذا رغبة جمهور عينة الدراسة على التخفيف من العبء الناتج عن ربط فاتورة الصرف الصحي، والرغبة في خروج مصلحة المياه من هذه المسألة؛ مما يمكن المشترك من تخفيف هذا العبء الإضافي، الناتج عن هذا الربط، في حين حصلت الفقرة التي تنص على "جودة الخدمة المقدمة تناسب سعر المياه"، على أدنى المتوسطات الحسابية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.74)، وهي مرتفعة، وهذا يعكس قناعة معينة في أن قيمة ما تحصله المصلحة من أموال يتناسب من مستويات

الخدمة والأداء ولكن بدرجة أقل، وكما يلاحظ، من خلال الجدول 3.4، أن المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغت (4.16) أي ما يعادل (83.2%) من حجم العينة، وهو مرتفع، من ذلك يمكن التأكيد أن "نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً"، من ناحية مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع اسعار التسعيرة الحالية من وجهة نظر المشتركين، ترجح بشكل لافت، "أن مدخولات المصلحة، أعلى من الخدمات المقدمة في نواح، وأنها مناسبة في نواح أخرى. وفي ضوء ذلك؛ وتحقيقاً لقواعد العدالة، يجدر بالمصلحة تقديم الخدمات الأفضل والأكمل، طالما أن المشتركين ملتزمون بما عليهم، وهذه من ابسط قواعد العدالة.

جدول 4.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الرابع)

المجال الرابع: مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.					
E	العبارة	عدد	و. حسابي		التقدير
			و. ح	%	
E1	التسعيرة للخدمة عالية جدا مقارنة بمعدل دخلي الشهري	1121	4.49	89.8	مرتفعة جدا .653
E2	التسعيرة التصاعدية غير عادلة للجميع	1121	4.11	82.2	مرتفعة .576
E3	التسعيرة المستخدمة في البلديات لا تأخذ المجال الاجتماعي وتفاوت مستويات الدخل لدى المشتركين	1121	3.97	74.4	مرتفعة .800
E4	لا بد من تطبيق نظام التسعيرة موحد لجميع البلديات والمناطق	1121	4.39	87.8	مرتفعة جدا .648
E5	تهدف تعرفه المياه إلى تحقيق سياسة ترشيد استهلاك المياه	1121	4.14	82.8	مرتفعة .747
E6	يجب ان يتم دراسة الاوضاع الاقتصادية للمواطنين قبل تحديد التسعيرة المياه	1121	4.54	90.8	مرتفعة جدا .630
E7	يجب دراسة الاوضاع الاجتماعية للمواطنين قبل تحديد التسعيرة للمياه	1121	4.64	92.8	مرتفعة جدا .560
	المتوسط الحسابي العام للمجال الرابع	1121	4.32	86.4	مرتفعة جدا 0.659

يتضح، من نتائج الجدول السابق رقم 4.4، أن الفقرة التي تنص على أنه "يجب دراسة الاوضاع الاجتماعية للمواطنين قبل تحديد التسعيرة للمياه" قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.64)، وهو مرتفع جداً، ويبرز هذا، إحساس أفراد عينة الدراسة بالعبء الناجم

تعرفة المياه المعمول بها حالياً، وأن هذه التسعيرة غير ملائمة، ويوافقون أن تنزل المصلحة إلى أرض الواقع وتقوم بدراسة الأوضاع الاجتماعية للمشاركين، حتى يكون من الممكن أن ينتج عن ذلك، في المحصلة، تعديل تلك التسعيرة على أسس واقعية، في حين حصلت الفقرة التي تنص على "التسعيرة المستخدمة في البلديات لا تأخذ المجال الاجتماعي وتفاوت مستويات الدخل لدى المشاركين" على أدنى المتوسطات الحسابية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.97)، وهي مرتفعة، وهذا يعكس، أيضاً، ذات القناعة فيما تم تقييمه في أعلى المتوسطات في هذا المجال؛ من أخذ المجال الاجتماعي في الاعتبار في تقرير تعرفه المياه، وكما يلاحظ، من خلال الجدول 4.4؛ أن المتوسط العام لاستجابات الباحثين قد بلغت (4.32) أي ما يعادل (86.4%) من حجم العينة، وهو مرتفع جداً، من ذلك يمكن تأكيد أن "نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً" في مجال مدى عدالة التسعيرة التصاعدية، حيث أن إجابات الباحثين تبين ، أنهم يوافقون، وبدرجة مرتفعة جداً، على إعادة تقييم التسعيرة بمراعاة المجال الاجتماعي وتفاوت الأوضاع الاجتماعية. وهذا يدل أن نظام تعرفه المياه (النظام التصاعدي) من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً ليس عادلاً من ناحية ؛ التسعيرة التصاعدية، وعدم مراعاتها للفوارق الاجتماعية ، ولأجل تحقيق العدالة يتوجب إعادة النظر في هذا ، بما يتماشى ومعايير العدالة العالمية في هذا الشأن.

جدول 5.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الخامس)

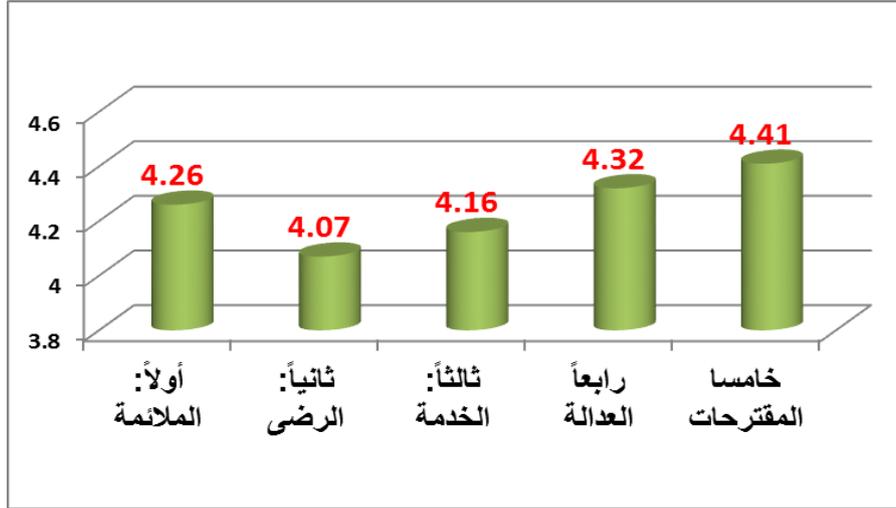
المجال الخامس: مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه						
التقدير	انحراف معياري	و . حسابي		عدد	العبارة	F
		%	و . ح			
مرتفعة جداً	.433	96.6	4.83	1121	العمل على رفع الحد الأدنى للاستهلاك	F1
مرتفعة جداً	.305	98	4.90	1121	دعم الخدمة من قبل الحكومة وبالتالي تخفيض الاسعار	F2
مرتفعة	.776	82	4.10	1121	زيادة الاعتماد على الابار الجوفية الفلسطينية مقابل تقليل الاعتماد على الحصول من الحصة الاسرائيلية	F3
مرتفعة	.854	76.8	3.84	1121	عمل محطات اعادة تكرير للمياه للاستخدامات الصناعية وبالتالي خفيف استهلاك المياه	F4
مرتفعة جدا	0.592	88.3	4.41	1121	الوسط الحسابي العام للمجال الخامس	

يتضح، من نتائج الجدول السابق رقم 5.4، أن الفقرة التي تنص على "دعم الخدمة من قبل الحكومة وبالتالي تخفيض الاسعار " قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.90)، أي ما يعادل (98%) من حجم العينة، وهو مرتفع جداً، تعبر عن موافقة ساحقة، ويبرز هذا، مدى ما يحس به أفراد عينة الدراسة من أذى بسبب التسعيرة، ويصلون في هذا؛ إلى حد الموافقة الساحقة على التدخل الحكومي، وتحمل الحكومة جزءاً من العبء عن المشترك، في حين حصلت الفقرة التي تنص على " عمل محطات اعادة تكرير للمياه للاستخدامات الصناعية وبالتالي تخفيف استهلاك المياه " على أدنى المتوسطات الحسابية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.84)، وهو مرتفع؛ وهذا يعكس الرغبة، بدرجة معينة، في أن يتم كل ما يساعد المصلحة على الوصول إلى وضع مريح يؤدي إلى تعديل التسعيرة لصالح المشترك، بما فيها مقترح عمل محطات إعادة التكرير ، هذا وقد بلغ المتوسط العام لاستجابات المبحوثين (4.41) أي ما يعادل (88.3%) من حجم العينة، وهو مرتفع جداً، من ذلك يمكن تأكيد "نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً"، وتأييدهم للمقترحات التي يمكن أن تؤدي لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه بدرجة عالية جداً، بما يحقق العدالة.

جدول 6.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستمارة الدراسة حول (نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية -مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً)

الفقرة	و.حسابي	ن.معياري	%
أولاً :. مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة	4.26	0.712	85.3
ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية	4.07	0.750	81.1
ثالثاً : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين	4.16	0.745	83.2
رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.	4.32	0.659	86.4
خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه	4.41	0.592	88.3
المجال الكلي	4.24	0.6916	84.8

شكل 4.1 : المتوسطات الحسابية لمقترحات العدالة الخمسة.



يتضح من نتائج الجدول السابق رقم 6.4، أن المجال الخامس؛ الذي ينص على "المقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه" قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.41) وهو مرتفع جداً، وهذا يعكس رأي المبحوثين، كما تم الإشارة إليه، في ضرورة دعم المصلحة بتنفيذ المقترحات الواردة في المجال من يوفر الأخذ بالأسباب التي تؤدي بالمصلحة إلى وضع وأداء يتميز بميله لصالح المشتركين، وأن هناك ضرورة كبرى لتنفيذ مثل هذه الاقتراحات. في حين حصلت الفقرة الثانية، والتي تنص على: "مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية" على أدنى المتوسطات الحسابية، إذ بلغ (4.07) وهو مرتفع، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغت (4.24) وهي مرتفعة جداً.

### 3.4 ثانياً: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

#### 1.3.4 الفرضية الأولى:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً تعزى لمتغير المهنة (بمجالاته الخمسة)، ونتائج الجدولين (7) و (8) تبين ذلك.

جدول رقم 7.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالاته الخمسة) تعزى لمتغير المهنة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير المهنة	المجال
.435	4.25	308	موظف	أولاً : . مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
.431	4.28	207	عمل خاص	
.348	4.29	450	عامل	
.359	4.20	112	عاطل عن العمل	
.525	4.26	44	غير ذلك	
.398	4.27	1121	المجموع	
.366	4.05	308	موظف	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية
.365	4.07	208	عمل خاص	
.363	4.11	451	عامل	
.328	4.09	112	عاطل عن العمل	
.414	3.92	42	غير ذلك	
.364	4.08	1121	المجموع	
.342	4.11	308	موظف	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع اسعار التسعيرة الحالية من وجهة نظر المشتركين:
.418	4.11	208	عمل خاص	
.368	4.24	451	عامل	
.333	4.18	112	عاطل عن العمل	
.450	3.88	42	غير ذلك	
.379	4.16	1121	المجموع	
.326	4.39	308	موظف	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.
.356	4.34	208	عمل خاص	
.340	4.26	451	عامل	
.341	4.29	112	عاطل عن العمل	
.443	4.51	42	غير ذلك	
.350	4.32	1121	المجموع	
.403	4.46	308	موظف	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
.394	4.46	208	عمل خاص	
.435	4.38	451	عامل	
.420	4.26	112	عاطل عن العمل	

.383	4.64	42	غير ذلك	المجال العام
.422	4.42	1121	المجموع	
.232	4.20	308	موظف	
.245	4.20	207	عمل خاص	
.233	4.23	450	عامل	
.224	4.18	112	عاطل عن العمل	
.206	4.13	42	غير ذلك	
.234	4.21	1119	المجموع	

جدول 8.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالاته الخمسة) تعزى لمتغير المهنة.

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.271	1.292	.204	4	.817	بين المجموعات	أولاً : . مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
		.158	1114	176.133	داخل المجموعات	
			1118	176.950	المجموع	
.009	3.429	.451	4	1.805	بين المجموعات	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية
		.132	1116	146.867	داخل المجموعات	
			1120	148.672	المجموع	
.000	13.934	1.916	4	7.662	بين المجموعات	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين:
		.137	1116	153.418	داخل المجموعات	
			1120	161.080	المجموع	
.000	10.914	1.289	4	5.156	بين المجموعات	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.
		.118	1116	131.799	داخل المجموعات	
			1120	136.955	المجموع	
.000	9.646	1.668	4	6.670	بين المجموعات	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
		.173	1116	192.926	داخل المجموعات	
			1120	199.596	المجموع	
.041	2.495	.136	4	.543	بين المجموعات	المجال العام للاستبانة
		.054	1114	60.666	داخل المجموعات	
			1118	61.210	المجموع	

يتضح من الجدول 8.4، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية- مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بالمجال الأول) تعزى لمتغير المهنة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة فيه أكثر من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية في هذا المجال، من ناحية ثانية فإنه تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، تعزى لمتغير المهنة في الأبعاد (2،3،4،5) وفي الدرجة الكلية، إذ كانت قيم مستوى الدلالة جميعها أقل من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية. ويمكن تفسير ذلك من خلال الوقوف على التفاوت في المهنة، لدى جمهور المشتركين أفراد عينة الدراسة، وتنوعه (من عاطل عن العمل- صاحب العمل الخاص) بما ينجم عنه بالضرورة؛ تفاوتاً اقتصادياً واجتماعياً وفي مستويات المعيشة يؤدي الى هذا التفاوت في الرأي، الذي يؤكد عدم عدالة نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، في النواحي المشار إليها في النتائج.

#### 2.3.4 الفرضية الثانية:

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً تعزى لمتغير معدل الدخل بمجالاته الخمسة، ونتائج الجدولين (9) و(10) تبين ذلك.

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير معدل الدخل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير معدل الدخل	المجال
.371	4.24	119	اقل من 1000 شيكل	أولاً: . مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
.436	4.27	179	1000-1999 شيكل	
.454	4.25	194	2000-2999 شيكل	
.356	4.28	465	3000-3999 شيكل	

.417	4.25	162	4000 شيكل فاكثر	
.398	4.27	1119	المجموع	
.446	4.00	119	اقل من 1000 شيكل	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية
.432	3.95	179	1999-1000 شيكل	
.397	4.02	195	2999-2000 شيكل	
.250	4.18	466	3999-3000 شيكل	
.383	4.06	162	4000 شيكل فاكثر	
.364	4.08	1121	المجموع	
.366	4.14	119	اقل من 1000 شيكل	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين:
.420	4.01	179	1999-1000 شيكل	
.420	4.13	195	2999-2000 شيكل	
.305	4.25	466	3999-3000 شيكل	
.420	4.14	162	4000 شيكل فاكثر	
.379	4.16	1121	المجموع	
.358	4.34	119	اقل من 1000 شيكل	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.
.387	4.34	179	1999-1000 شيكل	
.393	4.33	195	2999-2000 شيكل	
.313	4.31	466	3999-3000 شيكل	
.349	4.33	162	4000 شيكل فاكثر	
.350	4.32	1121	المجموع	
.491	4.29	119	اقل من 1000 شيكل	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
.454	4.47	179	1999-1000 شيكل	
.380	4.46	195	2999-2000 شيكل	

.411	4.39	466	3000-3999 شيكل	
.389	4.47	162	4000 شيكل فاكثر	
.422	4.42	1121	المجموع	
.248	4.16	119	اقل من 1000 شيكل	المجال العام للاستبانة
.270	4.14	179	1000-1999 شيكل	
.266	4.18	194	2000-2999 شيكل	
.180	4.26	465	3000-3999 شيكل	
.248	4.20	162	4000 شيكل فاكثر	
.234	4.21	1119	المجموع	

جدول 10.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً تعزى لمتغير معدل الدخل بمجالاته الخمسة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أولاً : . مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة	بين المجموعات	.323	4	.081	.509	.729
	داخل المجموعات	176.628	1114	.159		
	المجموع	176.950	1118			
ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية	بين المجموعات	8.780	4	2.195	17.510	.000
	داخل المجموعات	139.892	1116	.125		
	المجموع	148.672	1120			
ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من	بين المجموعات	7.939	4	1.985	14.464	.000
	داخل المجموعات	153.140	1116	.137		

			1120	161.080	المجموع	وجهة نظر المشتركين:
.875	.305	.037	4	.150	بين المجموعات	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.
		.123	1116	136.805	داخل المجموعات	
			1120	136.955	المجموع	
.001	4.973	.874	4	3.495	بين المجموعات	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
		.176	1116	196.101	داخل المجموعات	
			1120	199.596	المجموع	
.000	11.434	.603	4	2.414	بين المجموعات	المجال العام للاستبانة
		.053	1114	58.796	داخل المجموعات	
			1118	61.210	المجموع	

يتضح من الجدول 10.4 أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية- مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، تعزى لمتغير مستوى الدخل بالمجالات (1.4) إذ كانت قيمة مستوى الدلالة فيهما أكثر من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية في هذين المجالين، إلا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، تعزى لمتغير معدل الدخل، في الأبعاد (2،3،5) وفي الدرجة الكلية، إذ كانت قيم مستوى الدلالة جميعها أقل من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية. ويمكن تفسير ذلك من خلال الوقوف على التفاوت في مستويات الدخل لدى جمهور المشتركين أفراد عينة الدراسة، وتنوعه (من أقل من 1000 شيكل - 4000 شيكل فما فوق) فالتفاوت في مستويات التعليمية يؤدي الى التفاوت في الرأي، بحسب النتائج المشار إليها أعلاه.

### 3.3.4 الفرضية الثالثة

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،(بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير مكان السكن ونتائج الجدولين (11) و (12) تبين ذلك.

جدول 11.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،(بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير مكان السكن

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير مكان السكن	المجال
.418	4.28	709	مدينة	أولاً :. مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
.378	4.24	317	قرية	
.294	4.24	93	مخيم	
.398	4.27	1119	المجموع	
.352	4.10	710	مدينة	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية
.399	4.04	318	قرية	
.327	4.06	93	مخيم	
.364	4.08	1121	المجموع	
.387	4.19	710	مدينة	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين:
.385	4.13	318	قرية	
.272	4.10	93	مخيم	
.379	4.16	1121	المجموع	

.360	4.33	710	مدينة	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.
.340	4.31	318	قرية	
.303	4.33	93	مخيم	
.350	4.32	1121	المجموع	
.422	4.45	710	مدينة	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
.428	4.38	318	قرية	
.384	4.32	93	مخيم	
.422	4.42	1121	المجموع	
.225	4.22	709	مدينة	المجال العام للاستبانة
.262	4.18	317	قرية	
.187	4.17	93	مخيم	
.234	4.21	1119	المجموع	

جدول رقم 12.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالاته الخمسة)، تعزى لمتغير مكان السكن

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.345	1.066	.169	2	.337	بين المجموعات	أولاً : . مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
		.158	1116	176.613	داخل المجموعات	
			1118	176.950	المجموع	
.069	2.677	.354	2	.709	بين المجموعات	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية
		.132	1118	147.963	داخل المجموعات	

			1120	148.672	المجموع	والاجتماعية
.015	4.203	.601	2	1.202	بين المجموعات	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين:
		.143	1118	159.877	داخل المجموعات	
			1120	161.080	المجموع	
.800	.224	.027	2	.055	بين المجموعات	رابعاً : : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.
		.122	1118	136.900	داخل المجموعات	
			1120	136.955	المجموع	
.005	5.422	.959	2	1.917	بين المجموعات	خامساً : : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
		.177	1118	197.679	داخل المجموعات	
			1120	199.596	المجموع	
.004	5.595	.304	2	.608	بين المجموعات	المجال العام للاستبانة
		.054	1116	60.602	داخل المجموعات	
			1118	61.210	المجموع	

يتضح من الجدول 12.4 أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير مكان السكن في الأبعاد (1.2.4)، إذ كانت قيم مستوى الدلالة جميعها أكبر من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية، من ناحية ثانية توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير مكان السكن في الأبعاد (3.5) وفي الدرجة الكلية، إذ كانت قيم مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية.

#### 4.3.4 الفرضية الرابعة

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة بمجالاته الخمسة ونتائج الجدولين (13) و(14) تبين ذلك.

جدول 13.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير عدد أفراد الأسرة	المجال
.423	4.26	659	اقل من 5 افراد	أولاً : . مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
.343	4.28	385	5-9 افراد	
.434	4.26	75	10 افراد فاكثر	
.398	4.27	1119	المجموع	
.349	4.10	661	اقل من 5 افراد	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية
.346	4.07	385	5-9 افراد	
.520	3.91	75	10 افراد فاكثر	
.364	4.08	1121	المجموع	
.377	4.19	661	اقل من 5 افراد	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين:
.366	4.13	385	5-9 افراد	
.449	4.13	75	10 افراد فاكثر	
.379	4.16	1121	المجموع	
.351	4.31	661	اقل من 5 افراد	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة

.349	4.35	385	5-9 افراد	التصاعدية.
.338	4.26	75	10 افراد فاكثر	
.350	4.32	1121	المجموع	
.419	4.42	661	اقل من 5 افراد	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
.427	4.42	385	5-9 افراد	
.431	4.43	75	10 افراد فاكثر	
.422	4.42	1121	المجموع	
.238	4.22	659	اقل من 5 افراد	المجال العام للاستبانة
.208	4.20	385	5-9 افراد	
.305	4.14	75	10 افراد فاكثر	
.234	4.21	1119	المجموع	

جدول 14.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالته الخمسة)، تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أولاً : مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة	بين المجموعات	.211	2	.106	.667	.513
	داخل المجموعات	176.739	1116	.158		
	المجموع	176.950	1118			
ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية	بين المجموعات	2.469	2	1.234	9.439	.000
	داخل المجموعات	146.203	1118	.131		
	المجموع	148.672	1120			

.038	3.268	.468	2	.936	بين المجموعات	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع اسعار التسعيرة الحالية من وجهة نظر المشتركين:
		.143	1118	160.143	داخل المجموعات	
			1120	161.080	المجموع	
.084	2.478	.302	2	.604	بين المجموعات	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.
		.122	1118	136.350	داخل المجموعات	
			1120	136.955	المجموع	
.966	.034	.006	2	.012	بين المجموعات	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
		.179	1118	199.584	داخل المجموعات	
			1120	199.596	المجموع	
.027	3.613	.197	2	.394	بين المجموعات	المجال العام للاستيانه
		.054	1116	60.816	داخل المجموعات	
			1118	61.210	المجموع	

يتضح من الجدول 14.4 أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (بمجالته الخمسة)، تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة في الأبعاد (1.4.5)، إذ كانت قيم مستوى الدلالة جميعها أكبر من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية في المجالات المذكورة، من ناحية ثانية توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، في الأبعاد (2.3)، وفي الدرجة الكلية، إذ كانت قيم مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية.

#### 5.3.4 الفرضية الخامسة:

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )، حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد الافراد العاملين في الاسرة ونتائج الجدولين (15) و(16) تبين ذلك.

جدول 15.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد الافراد العاملين في الاسرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير عدد الافراد العاملين بالأسرة	المجال
.423	4.26	659	الأب	أولاً :. مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
.343	4.28	385	الأب والأم	
.434	4.26	75	غير ذلك	
.398	4.27	1119	المجموع	
.349	4.10	661	الأب	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية
.346	4.07	385	الأب والأم	
.520	3.91	75	غير ذلك	
.364	4.08	1121	المجموع	
.377	4.19	661	الأب	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين:
.366	4.13	385	الأب والأم	
.449	4.13	75	غير ذلك	
.379	4.16	1121	المجموع	

.351	4.31	661	الأب	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعديّة.
.349	4.35	385	الأب والأم	
.338	4.26	75	غير ذلك	
.350	4.32	1121	المجموع	
.419	4.42	661	الأب	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعيّة في تسعيرة المياه
.427	4.42	385	الأب والأم	
.431	4.43	75	غير ذلك	
.422	4.42	1121	المجموع	
.238	4.22	659	الأب	المجال العام للاستبانة
.208	4.20	385	الأب والأم	
.305	4.14	75	غير ذلك	
.234	4.21	1119	المجموع	

جدول 16.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعيّة - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد الافراد العاملين في الاسرة

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.106	2.253	.356	2	.712	بين المجموعات	أولاً :. مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
		.158	1116	176.239	داخل المجموعات	
			1118	176.950	المجموع	
.000	10.279	1.342	2	2.684	بين المجموعات	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء
		.131	1118	145.988	داخل المجموعات	

			1120	148.672	المجموع	الظروف الاقتصادية والاجتماعية
.000	12.896	1.816	2	3.632	بين المجموعات	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين
		.141	1118	157.447	داخل المجموعات	
			1120	161.080	المجموع	
.003	5.713	.693	2	1.386	بين المجموعات	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعديّة.
		.121	1118	135.569	داخل المجموعات	
			1120	136.955	المجموع	
.000	15.702	2.727	2	5.453	بين المجموعات	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
		.174	1118	194.143	داخل المجموعات	
			1120	199.596	المجموع	
.027	3.635	.198	2	.396	بين المجموعات	المجال العام للاستبانة
		.054	1116	60.813	داخل المجموعات	
			1118	61.210	المجموع	

يتضح من الجدول 16.4 أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد الأفراد العاملين الأسرة في المجال (1)، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة فيه أكبر من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية، من ناحية ثانية توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد الأفراد العاملين في الأسرة، في الأبعاد (2.3.4.5) وفي الدرجة الكلية، إذ كانت قيم مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية في المجالات المذكورة والمجال الكلي.

#### 6.3.4 الفرضية السادسة:

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً تعزى لمتغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3)، بمجالاته الخمسة، ونتائج الجدولين (17) و(17) تبين ذلك.

جدول 17.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير عدد أفراد الأسرة	المجال
.423	4.24	118	اقل من 5 م3	أولاً :. مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة
.416	4.27	323	من 5-10 م3	
.385	4.27	678	اكثر من 10م3	
.398	4.27	1119		المجموع
.427	4.05	118	اقل من 5 م3	ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية
.383	4.01	324	من 5-10 م3	
.338	4.12	679	اكثر من 10م3	
.364	4.08	1121		المجموع
.459	4.16	118	اقل من 5 م3	ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين:
.374	4.08	324	من 5-10 م3	
.361	4.20	679	اكثر من 10م3	
.379	4.16	1121		المجموع
.372	4.26	118	اقل من 5 م3	رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.
.343	4.40	324	من 5-10 م3	
.343	4.30	679	اكثر من 10م3	
.350	4.32	1121		المجموع
.513	4.34	118	اقل من 5 م3	خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه
.409	4.45	324	من 5-10 م3	
.410	4.42	679	اكثر من 10م3	

.422	4.42	1121	المجموع	
.311	4.17	118	اقل من 5 م3	المجال العام للاستبانة
.231	4.18	323	من 5-10 م3	
.218	4.22	678	اكثر من 10 م3	
.234	4.21	1119	المجموع	

جدول 18.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، (بمجالاته الخمسة)، تعزى لمتغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أولاً : . مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة	بين المجموعات	.089	2	.045	.282	.755
	داخل المجموعات	176.861	1116	.158		
	المجموع	176.950	1118			
ثانياً : مدى رضى المجتمع المحلي عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية	بين المجموعات	2.521	2	1.261	9.643	.000
	داخل المجموعات	146.151	1118	.131		
	المجموع	148.672	1120			
ثالثاً : : مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع الاسعار الحالية من وجهة نظر المشتركين:	بين المجموعات	2.998	2	1.499	10.602	.000
	داخل المجموعات	158.081	1118	.141		
	المجموع	161.080	1120			
رابعاً : مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.	بين المجموعات	2.898	2	1.449	12.083	.000
	داخل المجموعات	134.057	1118	.120		
	المجموع	136.955	1120			
خامساً : مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه	بين المجموعات	.900	2	.450	2.532	.080
	داخل المجموعات	198.696	1118	.178		
	المجموع	199.596	1120			
المجال العام للاستبانة	بين المجموعات	.538	2	.269	4.946	.007
	داخل المجموعات	60.672	1116	.054		
	المجموع	61.210	1118			

ينتضح من الجدول 18.4 أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (بمجالته الخمسة)، تعزى لمتغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه في الأبعاد (1.5)، إذ كانت قيم مستوى الدلالة جميعها أكبر من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية، من ناحية ثانية؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حول نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه في المجالات (2.3.4) وفي الدرجة الكلية إذ كانت قيم مستوى الدلالة فيها أقل من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية.

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### 1.5 مقدمة

قال تعالى: ( وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ) صدق الله العظيم ( سورة الأنبياء، الآية 30) لا ريب أن مشكلة شح المياه تعصف بمناطق عدة من العالم ، علاوة على أن مشكلة المياه في فلسطين، لها خاصية أن الاحتلال الإسرائيلي قد وضع يده على مصادر المياه، بما لهذه الخاصية من تبعات لا تخفى على أحد، إلى جانب تنامي الحاجة للمياه، خاصة، مع التقنيات الحديثة التي تعتمد على المياه، علاوة على سوء الأحوال الاقتصادية التي تعم البلاد، والعلاقة العكسية التي تربط بين الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة. هذا؛ وسيقوم الباحث، في هذا الفصل، بعرض أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة بالإضافة الى المقترحات التي يوصي بها وذلك على مستوى ما تم استنتاجه من إجابات المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة من جمهور مشتركٍ مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً، وقد حرص الباحث على ربط تلك الاستنتاجات والتوصيات بالوضع الاقتصادي العام، واستقراء ما بين السطور قدر المستطاع، بمنتهى الموضوعية الممكنة.

#### 2.5 الاستنتاجات:

1. يلاحظ؛ من خلال الدراسة، أن هناك شعوراً بعدم ملائمة كبير جداً، بين اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة؛ مما يشكل عبئاً على المشتركين، من خلال أن ازدياد الاعتماد على المياه في مجالات مختلفة واحتياج المشترك ، مع تطور تكنولوجيا العصر، المتنامي للمياه، وتقدير المشترك أن ما يغطيه الحد الأدنى ليس كافياً، وأن أسعار المياه في تزايد ، بات عبئاً على المواطنين.

2. هناك عدم قبول؛ عالي المستوى، من عينة جمهور المستهلكين، عن التسعيرة الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه لا يمكن لنا أن نغفل أن هذا، يأتي من خلال أعباء متشعبة ومتشابكة مع التزامات أخرى كثيرة أخرى، كذلك، يلاحظ، أن أسلوب الأسعار التصاعدي لاقى رفضاً كبيراً، لأنه، بحسب المبحوثين، يفتقد إلى العدالة، وأن هناك أهدافاً ربحية من وراء التسعيرة على حساب المشتركين.

3. وبينما نعرض هذا، أن ما يتم استنتاجه من أفراد عينة الدراسة من جمهور المشتركين، إحساس متعلق بسعة من أهم السلع الاستراتيجية، وأنها "بعد الهواء"، حق أساسي من الحقوق البشرية مهما كانت قدراتهم المالية، وعليه، ومن خلال هذا الاحساس، يمكن تبرير دعم المبحوثين الكبير، على ضرورة دعم الحكومة لقطاع المياه، على سبيل المثال.

4. وفي سياق مناقشة نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية "مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً" من ناحية ملائمة خدمة تقديم المياه مع اسعار التسعيرة الحالية من وجهة نظر المشتركين تم التأكيد، ان خدمة تقديم المياه مع اسعار التسعيرة الحالية، غير متناسبة ومبالغ فيها.

5. لا يتم التعامل باهتمام مع الشكاوي المقدمة من قبل المشتركين. كذلك يتم فرض مبالغ عالية فوق الاسعار المباشرة للاستهلاك كأجرة العداد، كما، بحسب المبحوثين، يوجد تمييز بين منطقة واخرى في تقديم الخدمة، لا يوجد اهتمام بتطوير الخدمة وشبكات المياه. إلى جانب أن قيمة فاتورة الصرف الصحي، تزيد العبء على المشتركين، "ومن العدالة" عودة فاتورة الصرف الصحي للبلدية وبمبلغ مقطوع، وأن ترفع المصلحة يدها عن هذا الأمر

6. أن رغبة المشتركين تتجه نحو وجوب دراسة الاوضاع الاجتماعية للمواطنين قبل تحديد التسعيرة للمياه؛ وان هناك إحساساً واضحاً بالعبء الناتج تعرفه المياه المعمول بها حالياً، وأن هذه التسعيرة غير ملائمة، ومن الواجب تحري السبل للوصول لتعديل تلك التسعيرة على أسس واقعية، أيضاً، الأخذ بعين الاعتبار فيما يمكن تسميته، الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، في تحديد أسعار المياه.

7. يميل المشتركون، بشكل كبير جداً، نحو تبني المقترحات التي من شأنها المساهمة في تحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه، ودعم الحكومة وبالتالي تخفيض الاسعار، كذلك، على سبيل المثال، تأييدهم لعمل محطات اعادة تكرير للمياه للاستخدامات الصناعية وبالتالي تخفيف استهلاك المياه؛ وتأييدهم لكافة المقترحات التي تؤدي إلى الأخذ بيد المصلحة للوصول إلى وضع مريح يؤدي إلى تعديل التسعيرة لصالح المشترك، وهذا يعكس إدراكاً؛ لدى أفراد عينة الراسة بأن هناك ضغوطاً تعاني منها المصلحة، أيضاً، وميلها الكبير لرفع هذه الضغوط، أملاً في تحقيق الأسعار الأفضل للمياه.

8. يتضح ان 4.04 من المشتركين يستهلكون ما يقارب (37.26%) من المياه في مصلحة مياه رام الله والبيرة، اي اكثر من ثلث المياه المستهلكة، وبذلك فان (95.04%) من المستهلكين يستهلكون (62.74%) من المياه وهي الفئة الاكثر من 100 م<sup>3</sup> وبذلك يمكن الخروج بالية عمل جديدة تغير من قيم الحد الادني للمشاركين بتحويلها من 0-40 حيث يشكلون (78.71%) من المشتركين، ويستهلكون (34.9%) من المياه. وبذلك يتم الحفاظ على العدالة الاجتماعية في ظل اوضاع الفقر الحالية.

### 3.5 التوصيات:

من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج بحثية يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- العمل على رفع الحد الادنى للاستهلاك من 10 م<sup>3</sup> ليصبح 15 م<sup>3</sup> وذلك بما يساهم في تعزيز العدالة وخدمة شريحة اكبر من المشتركين.
- ضرورة حث الجهات الحكومية على توفير الدعم المادي للمياه في فلسطين بما يساهم في تخفيض الاسعار
- زيادة الاعتماد على الابار الجوفية الفلسطينية مقابل تقليل الاعتماد على الحصول من الحصة الاسرائيلية
- ضرورة العمل على تقليل مشاكل انقطاع المياه لدى المواطنين من خلال تطوير محطات اعادة تكرير للمياه للاستخدامات الصناعية وبالتالي تخفيف استهلاك المياه
- حشد الموارد المالية اللازمة لإعادة تأهيل شبكات المياه في مختلف المناطق للحد من معدلات الفاقد الفني الناجمة عن استخدام المياه بطريقة غير مشروعة وسوء تلف الخطوط وعدم الصيانة الأمر الذي سيقبل من تكلفة وسيؤثر بالنتيجة على انخفاض أسعار المياه على المستهلكين.
- ضرورة تعزيز حملات توعية للمواطنين لتوعيتهم بأهمية المصادر المائية وضرورة ترشيد استهلاكهم من المياه، ومعالجة الربط غير القانوني بشبكات المياه من قبل بعض المستهلكين (الفاقد غير الفني). على أن تترافق هذه الحملة مع إجراءات تنفيذية صارمة بحق المخالفين وعدم الملتزمين بتسديد أثمان المياه.
- ضرورة العمل على ضبط الإنفاق في مرافق ومؤسسات تزويد المياه، ويشمل ذلك المصاريف التشغيلية والإدارية، بالإضافة إلى تحسين أداء أقسام التحصيل في هذه المرافق من أجل تحقيق مبدأ استرداد التكاليف بما يساهم في تعزيز خدمات المصلحة المقدمة للمواطنين وبما يحقق عدالة في التعرفة المائية .

- عودة فاتورة الصرف الصحي الى البلدية بمبلغ مقطوع، وذلك لانه يحسب حالياً على كل متر مياه شيكل وثمانون اغورة اما في السابق كان يدفع مبلغ مقطوع في البلدية 45 دينار في السنة .
- العمل على التواصل مع المشتركين والعمل بشفافية ووضوح.
- عمل قاعدة معلومات اجتماعيه واقتصاديه للمشاركين ليتسنى التعامل معها لاتخاذ قرارات اداريه.

## المراجع:

- الابرش، محمد رياض، مرزوق، نبيل. 2002. **الخصخصة آفاقها وأبعادها**، دار الفكر سورية، دمشق.
- ابو دية، ا، سرهدز، لحوح، ع، جرابعة، م (2009) : **تقرير حول سلطة المياه**، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، رام الله.
- الاحصاء المركزي الفلسطيني، (2011) : **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي** ، رام الله.
- الاحصاء المركزي الفلسطيني، (2013) : **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي** ، رام الله.
- الاعرجي، زهير. **العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الاسلام**. 1994م.
- التميمي، عبد الرحمن. 2010. **خصخصة المياه في ظل المشاريع السياسية الإقليمية** : دراسة في الاقتصاد السياسي. رام الله: مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.
- التميمي، عبد الرحمن (2008) : **تقرير حول سلطة المياه**، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، رام الله.
- التميمي، عبد الرحمن (2009) **بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني** ، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، رام الله.
- التميمي، عبد المالك، (1999): **المياه العربية التحدي والاستجابة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جابر، إبراهيم (2006) : **التعرفة المائية في بلديات قطاع غزة- دراسة نقدية**، سلطة المياه الفلسطينية، غزة.
- حجازي، المرسي السيد. (2000). **الخصخصة: إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص**. بيروت: الدار الجامعية.
- الحسين، شكراني (2012) : **نحو مقابلة بيئية للمياه العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحسين، شكراني (2013) : **العدالة المائية من منظور القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- خليل، عماد الدين. **العدل الاجتماعي**. مؤسسة الرسالة.

- الدباغ، ر، السعدي، ح (2004) : البيئة المائية، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، الاردن.
- الدسوقي، إيهاب. 1999. التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. دار النهضة.
- ديوب، محمد. 2006. المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. المجلد (28) العدد (2).
- راضي، محمد، (1997) : المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الربيعي، صاحب (2009). خصخصة قطاع المياه. الحوار المتمدن - العدد: 2724 - 2009 / 7 / 31، دمشق.
- الرمحي، حنان. (2010). دراسة لتباين تعرفه المياه في مناطق السلطة الفلسطينية. مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، رام الله
- رياض، دهال رياض و الحاج،حسن- حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- الزواوي، خالد،(2004):الماء الذهب الازرق في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- السروجي،فتحي (2009) : الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، القدس.
- سلطة المياه الفلسطينية،( 2014) نظام المعلومات المائية، رام الله - فلسطين
- سلطة المياه، (2009) : تقرير حول قطاع المياه الفلسطيني، الهيكلية، السياسة والاستراتيجية.
- سمارة، احسان. (1987). العدالة الاجتماعية في الفكر الاسلامي المعاصر. القدس: مطبعة الرسالة.
- الشرع، يعرب (2010): دور القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار الفكر، دمشق.

- الشنار، بيسان. ( 2007). دراسة مقدرة السكان على دفع تكاليف خدمات المياه والمجاري في محافظة رام الله والبيرة. جامعة بيرزيت، رام الله، رسالة ماجستير.
- الصفار، ثامر. (2007). العولمة والمياه ، الحوار المتمدن - العدد: 1891 - 2007 / 20/4 ، دمشق.
- العضايلة، عادل،(2005):الصراع على المياه في الشرق الاوسط"الحرب والسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن.
- عطية، محمد (2006) : البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية الواقع وآفاق التطوير ، دراسة ميدانية، اليمن.
- العيفاري، عبد الزهرة. (2006). دراسات في الاقتصاد السياسي حول خصخصة ممتلكات الدولة، الحوار المتمدن - العدد: 1582 - 2006 / 6 / 15. دمشق.
- غانم، حسان. (2006). المياه الفلسطينية واقع وحلول مقترحة. الحوار المتمدن - العدد: 1468 - 2006 / 2 / 21. دمشق.
- الفاخري، مؤيد. (2009). الخصخصة وقضاياها واتجاهاتها الحديثة، الرياض.
- فاروقي، ن، وآخرون (2002): إدارة المياه في الاسلام، المركز الدولي لبحوث التنمية (منشورات التقنية)، لبنان
- فاوي، محمد. (2005). الفساد والخصخصة. علاقة عضوية أم مصادفة؟. الحوار المتمدن - العدد: 1181 - 2005 / 4 / 28. دمشق.
- قانون المياه ،(2014) : رئيس دولة فلسطين ،فلسطين 2014.
- القرني، عبدا لرحمن حامد.(2004). المياه وصراع الوجود بالعالم العربي. الحوار المتمدن - العدد: 947 - 2004 / 9 / 5. دمشق
- قريع، احمد (2008) : المفاوضات المتعددة الاطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- قطب، سيد.(1967). العدالة الاجتماعية في الاسلام. ط 7. بيروت.
- القوصي، ضياء الدين،(2008) : الادارة المتكاملة للمياه في مصر، شركاء التنمية، القاهرة.

- الكيلاني، عادل عبد الله، دور المصارف في إنجاح برنامج التحويل إلى القطاع الأهلي، نشرة التجارة والتنمية، 2004.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، (2001): تعزيز الترتيبات المؤسسية لإنفاذ التشريعات المائية وتحسين القدرات المؤسسية في قطاع المياه، في بلدان الاسكوا، نيويورك
- ماس، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (2013): نظام تعرفه جديد للمياه في الاراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، رام الله.
- محمد، ص، ابو سليم (1998): الامن المائي العربي، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن.
- محمد، ص، ابو سليم، و(1998): الامن المائي العربي، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمود، يوسف عبد العزيز. 2005. الخصخصة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي دور القطاع الخاص في التنمية، الأبعاد القانونية، الكويت.
- مسعود، مجيد. (2001). الخصخصة : مفهوما و أهدافها و أساليب تنفيذها. مجلة الطريق. مج. 60، ع. 2.
- المصري، عبد العزيز (1999) : قانون المياه في الإسلام، دار الفكر، بيروت.
- مصلحة المياه (2001): نظام الخدمات والاشتراكات الجديدة المؤقت، مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة، رام الله.
- مصلحة مياه محافظة رام الله: دراسة وتوثيق. 1990.
- مصلحة مياه محافظة رام الله، جداول واحصائيات. 2013.
- المكاوي، رحال. (1998). تسعير الماء الشروب : المفاهيم والمباديء. المكتب الوطني للماء الصالح للشرب. الرباط.
- مكتبة حقوق الانسان، (2002) الجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والعشرون ، جامعة منيسويا.
- المنجد، صلاح الدين. (1976). المجتمع الاسلامي في ظل العدالة. بيروت: دار الكتاب الجديد. ط2.

- الكيلاني، عادل عبد الله، دور المصارف في إنجاح برنامج التحويل إلى القطاع الأهلي، نشرة التجارة والتنمية، 2004.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، (2001): تعزيز الترتيبات المؤسسية لإنفاذ التشريعات المائية وتحسين القدرات المؤسسية في قطاع المياه، في بلدان الاسكوا، نيويورك
- ماس، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (2013): نظام تعرفه جديد للمياه في الاراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، رام الله.
- محمد، ص، ابو سليم (1998): الامن المائي العربي، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن.
- محمد، ص، ابو سليم، و(1998): الامن المائي العربي، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمود، يوسف عبد العزيز. 2005. الخصخصة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي دور القطاع الخاص في التنمية، الأبعاد القانونية، الكويت.
- مسعود، مجيد. (2001). الخصخصة : مفهوما و أهدافها و أساليب تنفيذها. مجلة الطريق. مج. 60، ع. 2.
- المصري، عبد العزيز (1999) : قانون المياه في الإسلام، دار الفكر، بيروت.
- مصلحة المياه (2001): نظام الخدمات والاشتراكات الجديدة المؤقت، مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة، رام الله.
- مصلحة مياه محافظة رام الله: دراسة وتوثيق. 1990.
- مصلحة مياه محافظة رام الله، جداول واحصائيات. 2013.
- المكاوي، رحال. (1998). تسعير الماء الشروب : المفاهيم والمباديء. المكتب الوطني للماء الصالح للشرب. الرباط.
- مكتبة حقوق الانسان، (2002) الجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والعشرون ، جامعة منيسويا.
- المنجد، صلاح الدين. (1976). المجتمع الاسلامي في ظل العدالة. بيروت: دار الكتاب الجديد. ط2.

- الموسى، شريف (1997). المياه في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.
- المياه للمستقبل : الضفة الغربية وقطاع غزة، إسرائيل والأردن. ترجمة فؤاد سروجي. عمان: لجنة الموارد المائية المستدامة للشرق الأوسط / الأكاديمية الأمريكية الوطنية للعلوم.
- نظام تعرفه المياه، (2013): مجلس الوزراء الفلسطيني، فلسطين.
- نظمي، فارس (2006) : مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي، الحوار المتمدن العدد 1671 12\9\2006، العراق.
- الهران، محمد، والبرك، عبد الرحمن، 1424هـ، جدلية العلاقة بين تخصيص وكفاءة المؤسسات العامة في ضوء التجربة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م 17
- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في (تموز 2004). تباين أسعار الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة تقارير خاصة، رام الله.
- الوقائع الفلسطينية، العدد الخامس، 1995م.
- الوقائع الفلسطينية، العدد الثالث والأربعون، 2002/9/5م.
- الوقائع الفلسطينية، العدد الثامن عشر، 1997/8/4م
- الوقائع الفلسطينية، العدد الحادي عشر، 1996/2/11م.

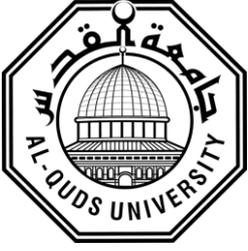
#### المواقع الالكترونية:

1. (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179813>, 31.07.2009)
2. (<http://www.amnesty.org/ar/library/asset/IOR40/018/2010/ar/a2cb9d76-5985-4601-85e2-e46bc21f6aa0/ior400182010ar.html>, 01.10.2010)
3. (<http://www.iphu.org/ar/node/194>, 11.12.2013)
4. (<http://www.ohchr.org/ar/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/SRWaterIndex.aspx>, 15.01.2014)
5. (<http://www.sr-watersanitation.ohchr.org>, 19.12.2013)
6. (<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8462> , 12.11.2013)
7. ([www.jwu.org](http://www.jwu.org), 10.10.2013)

8. ( <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/cescr-gc15.html>,25.2.2014)
9. (<http://www.pwa.gov.ps>,08.02.2014)
- 10.. <http://www.moj.gov.ps/official-newspaper/1997/18-2.htm>
11. Abdul Hadi ,Mahdi(2003):Water In Palestine Problems-Politics-Prospects, Jerusalem.
12. Al Jayyousi, Odeh (2002): Islam and Sustainable Development, Jordan.
13. Ariel Dinar and Ashok Subramanian ,( 1998): Policy implications from water pricing experiences invarious countries, Water Policy, p.239-250.
14. Luiz Gabriel t. De Azevedo & Alexandre m. Baltar, (2005): Water Pricing Reforms: Issues and Challenges of Implementation, \_Water Resources Development, Vol. 21, No. 1, 19–29.
15. Roberto Martin – Hurtado, (2012): Pricing water resources to Finance their sustainable management, A think-piece for the EUWI Finance Working Group.
16. [www.euwi.net/wg/finance](http://www.euwi.net/wg/finance) , 2012
17. [www.gwp.org](http://www.gwp.org) may 2012

ملحق 1.1: قائمة بأسماء المختصين ذوي الخبرة في تحكيم الاستبيان:

- د. عبد الرحمن التميمي: جامعة القدس مدير عام الهيدرولوجيين
- د. مروان غانم: جامعة بير زيت قسم الجغرافيا
- عبد الكريم اسعد: مستشار في شؤون المياه ومدير عام مصلحة المياه سابقا
- صبحي سمحان: مدير دائرة البحث والتطوير-سلطة المياه
- م. ابراهيم عايش: مدير سابق في سلطة المياه
- صلاح سواقمة: مدير عام الغرفة التجارية ومحاضر في جامعة القدس
- كمال عيسى: مدير دائرة التعرف-سلطة المياه



ملحق 2.1: الاستبانة

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة - برنامج بناء المؤسسات والتنمية البشرية

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة:

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

نظام تعرفه المياه من منظور العدالة الاجتماعية

مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً

وذلك كمتطلب للمعهد من جامعة القدس / أبو ديس، برنامج التنمية المستدامة - بناء المؤسسات، فإنني أرجو منك التفضل بتعبئة الاستبيان التي تم إعدادها لهذا الغرض، أمل تحري الدقة والموضوعية في الإجابة، علماً بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ومن خلال رزم إحصائية.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحث: محمود سالم

بإشراف: د. عبد الرحمن التميمي

القسم الأول: معلومات شخصية:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة و التي تنطبق عليك في المربع مقابل كل عبارة أو الإجابة في الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك

A1	المهنة	<input type="checkbox"/>	1(موظف 2)عمل خاص (3 عامل 4) عاطل عن العمل 5)غير ذلك
A2	معدل الدخل	<input type="checkbox"/>	1)اقل من 1000 شيكل (2) 1000-1999 شيكل (3) 2000-2999 شيكل (4) 3000-3999 شيكل (5) 4000 شيكل فاكثر
A3	مكان السكن	<input type="checkbox"/>	مدينة ( 2 ) قرية (3) مخيم
A4	عدد افراد الاسرة	<input type="checkbox"/>	1)اقل من 5 افراد (2) 5-9 افراد (3) 10 افراد فاكثر
A5	عدد الافراد العاملين في الاسرة		الاب (2) الاب والام (3) غير ذلك
A6	معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3)	<input type="checkbox"/>	1)اقل من 5 م <sup>3</sup> (2) 5-10 م <sup>3</sup> (3) اكثر من 10 م <sup>3</sup>

القسم الثاني:

يرجى وضع إشارة ( × ) أمام الخيار الذي يتناسب مع وجهة نظركم

المجال الاول: مدى ملائمة اسعار المياه للمستويات المعيشية السائدة

<u>B</u>	الفقرة	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
B1	ان اسعار المياه لا تتناسب مع معدلات الدخل في الضفة الغربية					
B2	اقوم بدفع مبلغ عالي مقابل خدمات المياه					
B3	يجب على الحكومة تقديم الدعم لقطاع المياه حتى يتسنى لمصلحة المياه تخفيض اسعار المياه					
B4	اعاني من سوء تقديم الخدمة مقارنة بالاسعار المدفوعة					

					اسعار المياه في محافظة رام الله والبيرة أعلى منها في المناطق الأخرى	B5
					شهريا تجاوز الحد الأدنى لاستهلاك المياه المسموح به	B6
					زادت اسعار المياه بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة	B7
					يجب رفع الحد الأدنى المسموح باستهلاكه شهريا	B8
					اشعر بأن فاتورة المياه أعلى من استهلاكه الشهري	B9

المجال الثاني: مدى رضى المجتمع المحلي عن التعرف الحالية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية

درجة قليلة جدا	درجة قليلة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جدا	الفقرة	C
					انا راض عن تسعيرة خدمة المياه بدرجة	C1
					أؤيد خصخصة المياه	C2
					يوجد شفافية في عمل مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة	C3
					يتناسب ثمن المياه مع نوعية وجودة الخدمة المقدمة	C4
					لا يوجد وضوح حول التسعيرة واسعار المياه الأساسية	C5
					تسعيرة المياه الحالية عالية جدا	C6
					لا يوجد نظام تسعيرة موحد تخضع له جميع المناطق	C7
					التسعيرة المستخدمة لا تساهم في ترشيد استهلاك المياه	C8
					مبدأ تصاعد الأسعار لا يطبق بشكل عادل على المواطنين	C9
					تصميم التسعيرة الحالي لم يبنى على اساس فيه عدالة لجميع فئات المجتمع	C10
					مصلحة المياه تضع التسعيرة بهدف تحقيق الارباح	C11

					إعطاء القطاع الخاص دورا في امتلاك إدارة مرافق المياه يخفف من التكاليف	C12
					ليس لدي استعداد لدفع ثمن أعلى للخدمة من التسعيرة الحالية	C13

المجال الثالث: مدى ملائمة خدمة تقديم المياه مع اسعار التسعيرة الحالية من وجهة نظر المشتركين:

درجة قليلة جدا	درجة قليلة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جدا	الفقرة	D
					ان انتظام وصول / تقديم الخدمة جيد	D1
					اجراءات الحصول على الخدمة سهلة وبسيطة	D2
					جودة الخدمة المقدمة تناسب سعر المياه	D3
					نوعية المياه المقدمة ليست نقيه بدرجة كافية	D4
					لا يوجد اهتمام بتطوير الخدمة وشبكات المياه	D5
					لا يتم التعامل باهتمام مع الشكاوي المقدمة من قبل المواطنين.	D6
					يوجد تمييز بين منطقة واخرى في تقديم الخدمة	D7
					المياه تنقطع باستمرار	D8
					لا تتلائم جودة الخدمة مع التسعيرة المحددة	D9
					يتم فرض مبالغ عالية فوق الاسعار المباشرة للاستهلاك كاجرة العداد	D10
					فاتورة الصرف الصحي مرتفعة وتزيد العبء على المشتركين	D11
					عودة فاتورة الصرف الصحي للبلدية وبمبلغ مقطوع	D12

المجال الرابع: مدى عدالة التسعيرة التصاعدية.

الفقرة	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا	E
E1						التسعيرة للخدمة عالية جدا مقارنة بمعدل دخلي الشهري
E2						التسعيرة التصاعدية غير عادلة للجميع
E3						التسعيرة المستخدمة في البلديات لا تأخذ البعد الاجتماعي وتفاوت مستويات الدخل لدى المشتركين
E4						لا بد من تطبيق نظام تسعيرة موحد لجميع البلديات والمناطق
E5						تهدف تسعيرة المياه إلى تحقيق سياسة ترشيد استهلاك المياه
E6						يجب ان يتم دراسة الازواح الاقتصادية للمواطنين قبل تحديد التسعيرة للمياه
E7						يجب دراسة الازواح الاجتماعية للمواطنين قبل تحديد التسعيرة للمياه

المجال الخامس: مقترحات لتحسين نظام العدالة الاجتماعية في تسعيرة المياه

الفقرة	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا	F
F1						العمل على رفع الحد الأدنى للاستهلاك
F2						دعم الخدمة من قبل الحكومة وبالتالي تخفيض الاسعار
F3						زيادة الاعتماد على الابار الجوفية الفلسطينية مقابل تقليل الاعتماد على الحصول من الحصص الاسرائيلية
F4						عمل محطات اعادة تكرير للمياه للاستخدامات الصناعية وبالتالي تخفيف استهلاك المياه

شكرا لحسن تعاونكم،،،

### ملحق 3.1: المقابلات

1. الدكتور أيمن الرابي - مدير تنفيذي - مؤسسة الهيدرولوجيين.
2. احمد الهندي - مدير عام مجلس المياه الوطني - سلطة المياه.
3. احمد ضراغمة - مدير خدمات المشتركين - مصلحة مياه رام الله والبييرة.
4. سهى البرغوثي - المدير المالي - مصلحة مياه رام الله والبييرة.
5. كمال عيسى - مدير دائرة التعرف - سلطة المياه.
6. بسام الصوالحي - مدير عمليات المياه - مصلحة مياه رام الله والبييرة.
7. هارون شومان - رئيس قسم الجباية - مصلحة مياه رام الله والبييرة.

## فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
101	قائمة بأسماء المختصين ذوي الخبرة في تحكيم الاستبيان .....	1.1
102	الاستبانة.....	2.1
107	المقابلات.....	3.1

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
55	..... احتساب حجم العينة باستخدام الموقع الإلكتروني	1.3
72	..... المتوسطات الحسابية لمقترحات العدالة الخمسة	1.4

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
2	جدول كميات المياه المشتراه ونسبتها .....	1.1
14	جدول السكان والمستوى المعاشي .....	1.2
24	كمية المياه المطلوبة والمتوفرة والمستهلكة وكمية العجز في الضفة الغربية حسب المحافظة لعام 2011 .....	2.2
36	عدد مشتركين في مصلحة المياه حسب الفئات والاستهلاك والمبيعات لعام 2010 .....	3.2
36	عدد مشتركين في حسب الفئات مصلحة المياه والاستهلاك والمبيعات لعام 2011 .....	4.2
37	عدد مشتركين في حسب الفئات مصلحة المياه والاستهلاك والمبيعات لعام 2012 .....	5.2
39	أسعار المياه وآليات تحديد التسعيرة في محافظات الضفة الغربية .....	6.2
56	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة .....	1.3
56	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معدل الدخل .....	2.3
57	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن .....	3.3
58	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد افراد الاسرة .....	4.3
58	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الافراد العاملين في الاسرة .....	5.3
59	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3) .....	6.3
60	ثبات فقرات الاستبانة.....	7.3
61	المتغيرات المستقلة .....	8.3
62	تصحيح الأداة .....	9.3
62	مفتاح التصحيح .....	10.3
63	متقاطع بين المهنة ومستوى الدخل .....	11.3
64	متقاطع بين مكان السكن و عدد أفراد الأسرة .....	12.3
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الأول) .....	1.4
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الثاني) .....	2.4

3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الثالث) .....
68	.....
4.4	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الرابع) .....
69	.....
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً (المجال الخامس) .....
70	.....
6.4	منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً) .....
71	.....
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،،(بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير المهنة .....
73	.....
8.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،،(بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير المهنة .....
74	.....
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،،(بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير معدل الدخل .....
75	.....
10.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً تعزى لمتغير معدل الدخل بمجالته الخمسة .....
77	.....
11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،،(بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير مكان السكن .....
79	.....
12.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،،(بمجالته الخمسة)، تعزى لمتغير مكان السكن .....
80	.....
13.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،،(بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة .....
82	.....
14.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،،(بمجالته الخمسة)، تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة .....
83	.....
15.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،،(بمجالته الخمسة)، تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة .....

- 85 ..... (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد الافراد العاملين في الاسرة
- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول  
 16.4 نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة
- 86 ..... (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير عدد الافراد العاملين في الاسرة
- 17.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة نظام تسعيرة  
 المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة نموذجاً،
- 88 ..... (بمجالته الخمسة) تعزى لمتغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3)
- 18.4 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) حول  
 نظام تسعيرة المياه من منظور العدالة الاجتماعية - مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة
- 89 ..... (بمجالته الخمسة)، تعزى لمتغير معدل الاستهلاك الشهري من المياه (م3) .....

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	إقرار	
ب	شكر وعرهان	
ج	الملخص بالعربية	
د	الملخص بالإنجليزية	
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها</b>	
1	مقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة	2.1
3	ميررات الدراسة	3.1
4	اهمية الدراسة	4.1
4	أهمية مرتبطة بالباحث	4.1.1
4	الأهمية العلمية	4.2.1
5	الاهمية التطبيقية	4.3.1
5	اهداف الدراسة	5.1
5	أسئلة الدراسة	6.1
6	فرضيات الدراسة	7.1
6	حدود الدراسة	8.1
6	معيقات الدراسة	9.1
7	المخطط المبدئي للدراسة	10.1
<b>8</b>	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>	
8	مقدمة	1.2
10	قطاع المياه في فلسطين	2.2
11	الحق في المياه	2.2.1
12	الوضع القانوني لقطاع المياه	2.2.2
12	الأسس القانونية للحق في الماء	2.2.3
14	السكان والمستوى المعاشي	2.2
16	العدالة الاجتماعية	2.4

16	..... مفهوم العدالة الاجتماعية	2.4.1
17	..... انواع العدالة الاجتماعية	2.4.2
18	..... العدالة الاجتماعية في تحديد تعرفه المياه	2.4.3
19	..... الفرق بين التعرفه المائيه وتسعيره المياه	2.5
21	..... انواع التعرفه وتجارب الدول	2.6
21	..... التعرفه المكونه من جزء واحد	2.6.1
21	..... التعرفه المرتبطه بكمية الاستهلاك	2.6.2
21	..... التعرفه الموحدو المرتبطه بكمية الاستهلاك	2.6.3
22	..... نظام تعرفه الفئات	2.6.4
22	..... تعرفه الجزأين المتصاعده	2.6.5
22	..... التعرفه الخطية المتزايدة	2.6.6
23	..... التعرفات الموسمية والمناطقية	2.6.7
23	..... العرض والطلب على المياه	2.7
25	..... خصخصة قطاع المياه	2.8
27	..... الأسس النظرية لخصخصة قطاع المياه	2.8.1
28	..... تعرفه المياه في الاراضي الفلسطينية	2.9
30	..... معايير التعرفه	2.9.1
31	..... حساب التكاليف بنظام تطبيق تعرفه المياه	2.9.2
31	..... الاطار المؤسسي لقطاع المياه	2.10
31	..... مجلس تنظيم قطاع المياه	2.10.1
32	..... شركة المياه الوطنية	2.10.2
32	..... سلطة المياه الفلسطينية	2.10.3
34	..... مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة	2.10.4
35	..... مشتركى مصلحة المياه	2.10.5
37	..... تعرفه المياه في الضفة الغربية	2.11
41	..... مبدا استرداد التكاليف	2.12
43	..... تحقيق الكفاءة الاقتصادية	2.13
44	..... تحقيق العدالة الاجتماعية	2.14
44	..... اتجاهات مستقبلية	2.15
45	..... الدراسات السابقة	2.16
52	..... التعقيب على الدراسات السابقة	2.17

<b>54</b>	.....	<b>الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة</b>	
54	.....	مقدمة	1.3
54	.....	منهج الدراسة	2.3
55	.....	مجتمع الدراسة	3.3
55	.....	عينة الدراسة	4.3
59	.....	أدوات الدراسة	5.3
60	.....	طريقة تصميم الاستبيان	6.3
60	.....	ثبات الاستبانة	7.3
61	.....	إجراءات الدراسة	8.3
61	.....	متغيرات الدراسة	11.3
62	.....	المعالجات الإحصائية	10.3
62	.....	تصحيح الأداة	11.3
<b>65</b>	.....	<b>الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها</b>	
65	.....	مقدمة	1.4
65	.....	أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس	2.4
72	.....	ثانياً: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة	3.4
72	.....	النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى	1.3.4
75	.....	النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية	2.3.4
79	.....	النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة	3.3.4
82	.....	النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة	4.3.4
85	.....	النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة	5.3.4
88	.....	النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة	6.3.4
<b>91</b>	.....	<b>الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات</b>	
91	.....	المقدمة	1.5
91	.....	الاستنتاجات	2.5
93	.....	التوصيات	3.5
95	.....	قائمة المراجع	
108	.....	قائمة الملاحق	
109	.....	فهرس الأشكال	
110	.....	فهرس الجداول	
113	.....	فهرس المحتويات	